الحكم البهلوي [رضا شاه وابنه محمد رضا شاه]

ترجمة أ.د.دلال عبّاس

البهلويّة، السلالة، آخر العوائل المالكة في إيران. حكم اثنان من رجال هذه العائلة على التوالي إيران لمدّة 53 سنة (1925- 1978م/1343- 1398هـ)، تُحسبُ من العصور المهمّة في تاريخ إيران، نظرًا إلى حساسيّة الأوضاع العالميّة، وإلى ظروف إيران الخاصّة، في تلك المرحلة. قضى انتصارُ الثورة الإسلاميّة في إيران وخلعُ ثاني ملوك هذه العائلة، على نظام الحكم الملكيّ المتجذّر في إيران.

تتضمّن هذه المقالة الأقسام التالية:

1) البهلويّ الأوّل
2) البهلويّ الثاني
3) عصر البهلويّ الأوّل
4) عصر البهلويّ الثاني
   أ) السياسة والشؤون العسكريّة
   ب) الاقتصاد
   ج) الاجتماع والثقافة
5) أعضاء العائلة البهلويّة

1) **البهلويّ الأوّل، رضاشاه،** مؤسِّس السلالة البهلويّة. وُلد في عصر ناصرالدين شاه القاجاريّ (1877م/1295هـ)، في عائلةٍ عسكريّة في قرية آلاشت سوادكوه من أعمال مازندران. وهو الثاني والثلاثون والاخير من أولاد عباسعلي خان (عبّاسقلي) المعروف بلقب داداش بيك، أحد ضبّاط لواء سوادكوه. أمّه نوش آفرين من مهاجري جورجيا المسلمين، والزوجة الخامسة لعبّاسعلي خان (الخليليّ، ص 52)، انتقلت إلى طهران مصطحبةً طفلها رضا، بعد وفاة زوجها، وما أعقبه من تنازعٍ على الإرث (أرفع، ص 105). عدّ البعضُ رضاشاه من العِرق التركيّ (آبراهاميان، ص 147)، وهذا موضعُ شكّ. عاش رضا في المرحلة الأولى من حياته مع أمّه في منزل خاله، أبي القاسم بيك، الذي كان يعمل خيَّاطا في ثكنة القوزاق [لواء القوزاق: لواءٌ في الجيش الإيرانيّ في العصر القاجاريّ بإمرة القادة الروس]، ويعيش في حيّ سنغلج في طهران، وفي ظلّ

رعايته تعلّم اللّغة الروسيّة تدريجيًّا (لغة المحاورة) (الخليليّ، ص 56؛ بلوشر، ص 150).

في العام 1891م/1411هـ، انضمّ رضاشاه بمساعدة خاله إلى "لواء القوزاق*"، وكان في الرابعة عشرة من عمره (محمّدرضا البهلوي، ص 48؛ أرفع، م. ن، ص. ن)، أو بناءً على قول بهار (مج 1، ص 70) في الخامسة عشرة. بدأ حياته العسكريَّة جنديَّ مشاةٍ احتياطيًّا في الفوج الأوّل في ثكنة القوزاق (م.ن، ص. ن). أوّل منصب عسكريٍّ تولّاه هو منصب وكيل باشي (أي نائب أو قائم مقام آمر) فصيلة شصت تير [الرّماة الستّين]، تولّى بعدها قيادة الفصيلة، فعُرف باسم "رضاخان شصت تير" (م. ن، مج 1، ص 70-71)؛ وفي الآونة نفسها، بانَ حبُّ الظهور والتفاخر والحنكة في سلوكه وتصرّفاته من خلال التخطيط لشقّ الطرقات وتعبيدها لمصلحة القوزاق (المستوفي، مج 3، ص 324).

أمضى رضاخان نصفَ حياته أمّيًّا، وبعد ذلك بدأ بمساعدة أحد أصدقائه بتعلّم القراءة والكتابة في ثكنة القوزاق (بني أحمد، مج 2، ص 443). في هذه المرحلة شارك في بعض العمليّات التي قامت بها شخصيّات بارزة من أمثال السردار أسعد البختياريّ وبيرم خان الأرمنيّ؛ من تلك العمليّات إخماد تمرّد سالارالدولة أخي محمّد عليشاه في غربيّ البلاد، فقد سارع تحت إمرة عبدالحسين ميرزا فرمانفرما للتصدّي له (بهار، مج 1 ، ص 71- 72). تُحسبُ تلك العمليّات التي شارك فيها في مختلِف أنحاء البلاد، وترقيته إلى رتبة عميد، من إنجازاته العسكريّة في أثناء خدمته في لواء القوزاق. حين نالَ رتبة النائب [رتبةٌ عسكريّة في العصر القاجاريّ بين الملازم الأوّل والملازم الثاني]، لُقِّب بـ "رضا ماكسيم"، لمهارته في استخدام المَدافع من نوع الماكسيم (نيازمند، ص 52).

في عصر محمّدعلي شاه [القاجاريّ]، حين تفاقمت حدّة الاضطرابات في طهران وغيرها من المناطق، تولّى لواءُ القوزاق حمايةَ أمن السفارات الأجنبيّة، ممّا أتاحَ لرضاخان أن يتولّى مستقلًّا مهمَّة حماية أمن السفارة البلجيكيّة، ثمّ السفارة الألمانيّة (م. ن، ص 58، 60). في الحرب العالميّة الأولى، كان رضاخان يحملُ رتبةَ عقيد، ويتولّى قيادة فوج المُشاة في همدان (بعد ثورة تشرين الأوّل- أكتوبر في روسيا)، فاستخدمه الإنجليز بيدقًا للإطاحةِ بقيادةِ لواء القوزاق المناصِرة للثورة الروسيّة (العقيد كِلرجه[1])، وبعد نجاح تلك المهمّة، نُصِّبَ بدعمٍ من نائب لواء القوزاق قائدًا لفوج الرُّماة في همدان (بهار، مج 1، ص 73- 75). عُرفَ ما أقدَمَ عليه رضاخان، وهو أوّل تعاونٍ له مع الإنجليز، بالانقلاب الأوّل لرضاخان (م. ن، مج 1، ص 74- 77). حين حدثَت الاضطراباتُ في جيلان، وقامت ثورةُ الغابة في العام 1919م/1337هـ، كان رضا خان يحملُ رتبة عميد، فأرسلته حكومةُ وثوق الدولة وسائرَ الفِرق العسكريّة إلى جيلان، وبعد أن أوقعَ الهزيمةَ بالميرزا

[1] -Clerge

كوتشك خان* عادَ إلى طهران (نيازمند، ص 179- 181). لكنّ انتفاضةَ الغابة ظلّت مصدرَ قلقٍ للحكومات المتعاقبة، تؤرُّق مضاجعَ الحكّام، ومرَّة أخرى، في ظلّ حكومة حسين بيرنيا (مشيرالدولة)، كُلِّفَ رضاخان، الذي كان يتولّى قيادةَ فوج المُشاة، أوتريياد[2] طهران، وسائر أفواج القوزاق بإخماد ثورة الغابة، لكنّهم مُنيوا بالهزيمة، وأُجبروا على الانسحاب، والتمركز في معسكر آغابابا (معسكرُ الإنجليز بالقرب من قزوين، على رأس الطريق إلى منجيل). يبدو أنّ الإنجليز في تلك الآونة، بدأوا مجدَّدا، ولِتمهيد مقدّمات الانقلاب، إجراءَ المحادثات مع رضاخان، الذي وقع عليه اختيارُهم منفِّذًا لمخطّطاتهم، الهادفة إلى التحضير للانقلاب وإسقاط الحكم (بهار، مج 1، ص 80- 81). لقد اعترف رضاخان بعد ذلك أنّ الإنجليز هم الذين حملوه على تلك الفعلة، مدَّعيا أنّ حبَّ الوطنِ كان دافعَه لتنفيذ انقلاب 22 شباط- فبراير 1921/ 14 جُمادى الآخرة 1339هـ (دولت آبادي، مج 4، ص 343). في كلّ الأحوال كان رضاخانِ الشخصَ الذي اختاره الساسةُ الإنجليز لقيادة التطوّرات المستقبليّة في إيران، وتخطّي المعوّقات في تلك المرحلة (← آيرونسايد، ص 79؛ سيروس غني، ص 167- 183، 216- 219؛ أيضًا ← انقلاب الثالث من الحوت* [الثاني والعشرين من شهر شباط- فبراير].

وقع الانقلابُ، فاحتلّت أفواجُ القوزاق العاصمةَ، وأسقطت حكومةَ سبهدار رشتي. تولّى الحكمَ القائدُ السياسيّ للانقلاب السيّد ضياءالدين الطّباطبائيّ*، الصحافيّ الإنجليزيّ الهوى، ورضاخان ميربنج، رئيس السلطة العسكريّة، كونه قائدَ لواء القوزاق. في البيانات التي أعقبت الانقلاب، كرَّر رضا خان تأكيده على المحافظة على السلطنة، واصفًا نفسَه بأنّه القائدُ العامّ للقوّات المسلّحة مستخدِمًا عبارة (أنا أأمر...) مؤكِّدًا على وجوب المحافظة على النظام والامن (دولت آبادي، مج 4، ص 229- 231). بعد وقتٍ وجيز منحه أحمدشاه رتبةَ لواء، وصِفةَ قائدِ الجيش (بهار، مج 1، ص 86).

مهَّد له تولِّيه وزارة الحربيّة في حكومة السيّد ضياء، وفي الحكومات التي أعقبتها، الأرضيَّة الملائمة لمضاعفة قدراته. ومع أنّ إسناد هذه الحقيبة الوزاريّة لرضاخان، جاء بتواطؤٍ من محمّدحسين ميرزا (وليّ العهد) وعددٍ من المعارضين، بهدف إلهائه بأمر الوزارة، والحدِّ من قدراته العسكريّة، جاءت النتيجة مخيّبة لآمالهم وتوقّعاتهم (بهبودي، ص 25).

هذه الحقَبة من حياة رضاخان- حيث باتَ اسمُه "سردار سپه" [قائد الجيش]-، ترافقت مع النفوذ المُستمدّ من السلطة التنفيذيّة في البلاد. كان على رأس برامجه تجميع قوّات القوزاق المبعثرة، وإعادة تنظيمها؛ وتاليًا توحيد القوّات العسكريّة بأجمعها (دولت آبادي، مج 4، ص 246). قام بحلّ قوّات الشرطة وضمّها إلى لواء القوزاق، وإيجاد جيشٍ واحدٍ، موحّد الزِّيّ، على الرَّغم من اعتراض قوام السلطنة*، رئيس الوزراء

[2] -Otryad

(مكّي، مج 1، ص 555- 556)؛ أجبر قائد الجيش الشاهَ ووليِّ العهد أيضًا على ارتداء الزِّيّ العسكريّ الموحَّد (بهار/ مج 1، ص 181). في هذه الآونة نفسها (أي في ظلّ حكومة قوام السلطنة)، توجَّه قائد الجيش على رأس فرقةٍ باتجاه جيلان، وقضى على ثورة الغابة (لمزيدٍ من الاطّلاع ← فخرائي، ص 372- 383؛ أيضًا ← جنغل*=الغابة، ثورة).

من خلال هذه التغييرات التي حدثت في بُنية الجيش، وتكليف أصحاب المناصب القوزاق بالشؤون الإداريّة، ثبَّت قائدُ الجيش دعائمَ سلطته؛ ومن الإجراءات التي قام بها في هذا السياق، يجب الإشارة إلى ما يلي: ترقية ضبّاط الجيش وتحفيزهم، وتعزيز المدارس العسكريّة، وإيلاء اهتمام خاصّ بطعام الجنود ولباسهم ورواتبهم، وبالتجهيزات العسكريّة، وإنشاء مصانع الأسلحة (بني أحمد، مج 2، ص 239- 240، 252)، وإيفاد بعثات من الضبّاط إلى أوروبا للاطّلاع على الفنون والعلوم العسكريّة الحديثة، وتأسيس مكتب خاصّ في وزارة الحربيّة للقوّات الجوّيّة، وقد بدأ هذا المكتب عملَه بشراء طائرة حربيّة من شركة يونكرس[3]الألمانيّة (إسكندري الخوئينيّ، ص 143؛ حكمت، ص 268). كما جعلَ الضرائبَ والرسوم وعائدات الاملاك الأميريّة ومخازن الغلال الحكوميّة بتصرّف وزارة الحربيّة، لتأمين نفقات الجيش (هدايت، ص 349؛ مكّي، مج 1، ص 565).

انتقدت الصحف تدخَّل العسكرِ في الشؤون الماليّة، فواجهَ رضاخان تلك الانتقادات بضرب الصحافيّين وإهانتهم (نوبهار، السنة 13، العدد 3، 9 تشرين الأوّل- أكتوبر 1922م/18 صَفَر 1341هـ، ص 48)، وفي الذكرى السنويّة للانقلاب، جوابًا عن الالتباس الذي وقعت فيه بعض الصحف في بحثها عن محرّك الانقلاب ومسبّبه، نشر رضاخان بيانًا في كانون الثاني-يناير 1922م/جُمادى الأولى 1340هـ، صرّح فيه من دون وجلٍ أنّه هو منفِّذُ الانقلاب (المستوفي، مج 3، ص 486- 489؛ إعظام القدسيّ، مج 2، ص 43- 48). احتجاجًا على استمرار الحكم العسكريّ-الذي أُقِرَّ منذ قيام الانقلاب- وتدخّل قائد الجيش في الشؤون الإداريّة والعسكريّة والماليّة، اعتصمت مجموعةٌ من الصحافيّين في السفارة الروسيّة، من ضمنهم فرّخي اليزديّ*، مدير تحرير صحيفة الطوفان [الإعصار]، معارضةً نهجَ وزير الحربيّة. وردًّا على انتقاد نوّاب المجلس المعارضين، وعلى رأسهم آية الله السيّد حسن المدرّس* لطموح رضاخان المتضخّم يومًا بعد يوم، استخدم هذا الأخير حَربةَ الاستقالة، فالاستقالة تاليًا، بعد أن قدّم شرحًا مفصّلًا لخدماته في المجلس العسكريّ (بهار، مج 1، ص 226)؛ لكنّ تهديدات العسكريّين، والبرقيّات التي وردت من المحافظات إلى المجلس ورئاسة الوزراء، تطالب برفض استقالة قائد الجيش، وعدم الإخلال بأمن المدينة- الذي عبث به وزير الحربيّة متعمِّدًا، بعد

[3] -Junkers

إلغاء الحكم العسكريّ لبثِّ الرعب في النفوس- أجبر البَلاط والمجلس على التصالح، وكان قائد الجيش ينتظر مثل هذه الفرصة، فحضر لأوّل مرّة في المجلس، وأعلن إلغاءَ الحكم العسكريّ، وفَصْلَ إدارة الضرائب والرسوم الأميريّة عن وزارة الحربيّة (م. ن، مج 1، ص 203، 228؛ المستوفي، مج 3، ص 544). منذ ذلك الحين، تقرَّب- وقد كان مدركًا لسلطة المجلس- من النوّاب الاشتراكيّين بزعامة سليمان ميرزا الكندريّ* ليحظى بدعمهم (المستوفي، مج 3، ص 546- 547)، ولهذا الغرض عُقدت بينه وبينهم معاهدةٌ سرّيّة في العام 1923م/1341هـ، تؤكّد على مكانته الرفيعة- كما سبق- في النظام الإيرانيّ (بهبودي، ص 69).

سعى رضاخان كذلك إلى استقطاب الرأي العام، من خلال تقرّبه من القوميّين، الذين كانوا قد أبدوا إعجابهم بالإجراءات التي اتّخذها لإعادة تنظيم الجيش والقوى الأمنيّة في البلاد، ومن خلال لفت انتباه معارضيه ومشاورته لهم في مواضيع مختلفة (دولت آبادي، مج 4، ص 280، 286)، والمشاركة في الجلسات الدينيّة، وفي مراسم عزاء الإمام الحسين عليه السلام، برفقة مجموعة من القوزاق. في أيّار- مايو من العام 1923 م/رمضان 1341هـ، على إثر اكتشاف مؤامرة لاغتيال قائد الجيش- الذي قيل أنّ قوام السلطنة ومحمّد حسن ميرزا هما اللذان خطّطا لها- نُفي قوام، عدوّه اللّدود (بهبودي، ص 26). مهَّد افتتاحُ الدورة التشريعيّة للمجلس الخامس، الذي كان مركزًا لداعميه (بمن فيهم أعضاءُ تحالف التجدّد النيابيّ بزعامة السيّد محمّد تديّن* والاشتراكيّون بزعامة سليمان ميرزا)، وكذلك القرارُ الذي اتّخذه أحمد شاه بالسفر إلى أوروبا، الأرضيَّة التي أتاحت لرضاخان أن يتولّى رئاسة مجلس الوزراء. في تشرين الثاني- نوفمبر 1923م/ربيع الآخر 1342هـ سافر الشاه إلى أوروبا بعد أن وقّع عريضتَين: الأولى مرسوم تكليف قائد الجيش برئاسة مجلس الوزراء، والثانية إعلان سفره (المستوفي، مج 3، ص 567، 583)، وأعقب ذلك، بدء قائد الجيش بتنفيذ برنامج حكومته، بنشر بيان ينصّ على المحافظة على حقوق السلطنة، وتنفيذ القوانين (صحيفة إيران، السنة 7، العدد 1471، 29 تشرين الأوّل- أكتوبر 1923م/ربيع الأوّل 1342هـ، ص 1).

في أوائل العام 1924م/1342هـ، ارتفع شعار المطالبة بالحكم الجمهوريّ، الذي قيل أنّه من مخطّطات رضاخان، لاجتثاث السلطنة القاجاريّة، وتحضير مقدّمات سلطنته (دولت آبادي، مج 4، ص 345؛ المستوفي مج 3، ص 584). في الوقت نفسه، قدّم أنصارُه في المجلس مشروعَ قانونٍ يتضمّن استبدال النظام الجمهوريّ بنظام الملكيّة الدستوريّة (مكّي، مج 2، ص 555)، لكنّ هذه الحركة توقّفت، بتحريض من البَلاط من ناحية، ومعارضة الأقلّيّة النيابيّة في المجلس بقيادة آية الله مدرّس من ناحيةٍ أخرى، والتي أسفرت عن إهانة تديّن* أحد أنصار رضاخان، لمدرِّس في المجلس، فضلًا عن اعتراض العلماء الذين هَجروا طهران إلى قمّ. على إثر ذلك، وصف رضاخان إهانة أنصاره

لمدرّس، بأنّها خدمةٌ للشاه والبَلاط واستعداءٌ له، وفي أثناء اجتماعه بالعلماء في قمّ أبدى موافقتَه على أن تحولَ الحكومة دونَ قيام الجمهوريّة (بهار، مج 2، ص 42، 62). ارتفعت حِدّة الاعتراضات، بعد وصول برقيّة أحمدشاه من أوروبا إلى المجلس، والمتضمّنة عدم ثقته برئيس مجلس الوزراء، فوجد رضاخان نفسه مجبرًا على تقديم استقالته، والذهاب إلى رودهن. لكنّ هذه الاستقالة ترافقت مع تهديد الجيش بالقيام بانقلاب، والتمرّد على أوامر المركز، فاضطرّ عددٌ من النواب أن يذهبوا إلى رودهن وإعادته (بهبودي، ص 131- 132).

بعد عودته، عدَّل رضاخان في تشكيلة حكومته، ولمواجهة الشاه ووليّ العهد، طلب إلى المجلس منحَه الصلاحيّات المطلقة، وقد حقَّق المجلس طلبَه هذا بإصداره مادّة وحيدة تنصّ على أنّه الرئيس الأعلى للقوّات المسلّحة من جيش وقوى أمنيّة في المملكة. ما يجدر قوله إنّ رضاخان، كان قبل ذلك، يُطلِق على نفسه صفةَ القائد العامّ للقوّات المسلّحة، ومنذ هذا التاريخ حصل على هذه السمة رسميًّا (بهار، مج 2، ص 206، 208).

بعد ذلك شرع رضاخان بتدعيم ركائزِ سلطته من خلال إقامة الحكم القويّ واعتماد المركزيّة في الحكم، وقد فرض رقابةً شديدة على الصحف، وفي هذا السياق، أثارَ قتلُ الشاعرِ المشهور ميرزادة عشقي*، مدير صحيفة قرن بيستم [القرن العشرون]، الذي انتقد رضاشاه بجرأةٍ نادرة، ساخرًا من المطالبة بالحكم الجمهوريّ، غضبَ الجماهير التي احتشدت لتشييع جثمانه على نحوٍ غير مسبوق موجَّهة أصابع الاتّهام إلى رضاخان، بأنّه وراء الجريمة (المستوفي، مج 3، ص 616؛ بهار مج 2، ص 107- 108). أدّت حادثة اغتيال الماجور إيمبري (قنصل الولايات المتّحدة الأميركيّة) في سبيل ماء الشيخ هادي، إلى إعادة الحكم العسكريّ. وأسفر ذلك عن اعتقال عددٍ كبيرٍ من أنصار مدرّس، بتهمة المشاركة في قتل إيمبري، وحُكم عليهم بالسجن أو النفي (لمزيدٍ من الاطّلاع على تفاصيل الحادثة والعناصر الخفيّة وراءها، وأسبابها← المستوفي، مج 3، ص 618-626؛ بهار، مج 2، ص 115- 122). دفعت الحوادثُ المذكورة الأقلّيّة النيابيّة، بناءً على اقتراح مدرّس، إلى المطالبة باستجواب الحكومة.

الموادُّ الواردة في الاستجواب تشملُ سوءَ السياسة في الشؤون الداخليّة والخارجيّة، والعملَ على انتهاك الدستور، والتآمرَ على الحكومة الدستوريّة، وعدمَ وضع الحكومة يدها على ممتلكات المذنبين، وكانت هذه الحملة هي أشدّ الحملات ضراوةً على حكومة رضاخان. لكنّ تعرَّض نوّاب الأقلّيّة للضرب والجرح، والخوف على حياتهم المهدّدة، منعهم من الحضور في المجلس، وتقديم الاستجواب. بعد هذه الحادثة، عدَّلَ رضاخان للمرّة الثالثة تشكيلتَه الوزاريّة، وأدخلَ فيها شخصيّات معروفةً مثل السردار أسعد وتيمورتاش* (المستوفي، مج 3، ص 626- 631؛ الخواجة النوريّ، ص 116-

119). فضلًا عن ذلك، حين أدرك أنّ معارضة آية الله مدرّس ستشكّل سدًّا يُعيقُ تحقيقَ نواياه، أدخلَ- ممالأةً له- اثنين من مرشّحيه هما (قوام الدولة ونصرت الدولة فيروز) في حكومته الرابعة (فرّخ، ص 202).

بدأ رضاخان العملَ على تنفيذ سياسة القضاء على مراكز القوى، وإقامة حكم مركزيٍّ قويّ، من خلال الحدّ من قدرات الخوانين، وإسقاط ملوك الطوائف [الحكوماتً المحلّيّة العشائريّة] (البصريّ، ص 129). وفي هذا السياق أبعدَ عددًا من الخوانين عن مراكز نفوذهم، منهم قوام الملك وإسماعيل خان صولت الدولة بذرائعَ مختلفةٍ، منها العضويُّة في المجلس النيابيّ (دولت آبادي، مج 4، ص 259)، وقُمِع عددٌ آخر منهم مثل إقبال السلطنة ماكوئي (بهار، مج 2، ص 134)، وخضعَ آخرون صاغرين كالشيخ خزعل* بعد أن شنَّ رضاخان حملةً على منطقة حكمه (لورين، ص 63، 89). يعود سبب نجاح رضاخان في قمع الخوانين، لا سيّما الشيخ خزعل، إلى تخلّي الإنجليز عن مساندتهم (قاسم غني، مج 3، ص 192). بعد أن أصدر المجلسُ القانونَ الخاصّ بإلغاء ألقاب التفخيم، وتحديد اسم العائلة، واستصدار بطاقات الهُويّة، اختار رضا خان الاسمَ "بهلوي" اسمًا لعائلته (آبراهاميان، ص 166)، وأبلغَ الوزارات كلَّها بالاكتفاء بذكرِ الاسم بهلوي في المراسلات الرسميّة (الوثيقة ش، البطاقة 00820064 المتعلّقة بالفُلَيم رقم 240004501 الموجود في سجلّ محفوظات مديريّة الوثائق الوطنيّة الإيرانيّة).

أجبرَ رضاخان أحمدشاه على تمديد مدّة إقامته في أوروبا (البصريّ، ص 41)، وأدّى ذلك إلى شنِّ الصحف حمةً شعواء على للشاه، وتأييدها لإجراءات رضاخان، التي أدّت إلى إقرار الأمن، في الظروف التي صودرت فيها معظم الصحف المعارضة، وأوقفت، كما أنّ الجهود المستمرّة لداعمي رضاخان في المجلس، أدّت إلى إعلان مجلس الشورى الوطنيّ على أساس المشروع الذي قدّمه داور* والقاضي بتغيير السلطنة (دشتي، ص 132)، في 1 تشرين الثاني- نوفمبر 1925م/1343هـ، عزل أحمدشاه وسقوط السلالة القاجاريّة، وتكليف رضاخان بتشكيل الحكومة المؤقّتة، إلى أن يتمّ تأليف مجلس المؤسّسين. حين طُرح مشروع تغيير السلطنة مادَّة وحيدةً في المجلس أعلن مدرّس اعتراضَه من خلال إخطارٍ وصف فيه المشروع بأنّه مخالفٌ للقانون (الخواجة النوريّ، ص 155). لكنْ على الرَّغم من معارضته ومعارضة أربعة نوّاب آخرين هم (الدكتور مصدّق، وحسين علاء، وتقي زادة، ودولت آبادي)، تمّت المصادقة على المشروع بأكثريّة الأصوات. في كانون الأوّل- أكتوبر من السنة نفسها شُكِّل مجلس المؤسّسين، وعُدِّلت في ملحقِ الدستورِ الموادّ التي تنصُّ على بقاء الملك في السلالة القجاريّة، بحيث تسمح بانتقال السلطة إلى رضاشاه البهلويّ ونسله (الوثيقة رقم 00380030، المتعلّقة بالفُلَيْمِ رقم 293005207 الموجودة في مديريّة الوثائق الوطنيّة الإيرانيّة)، وجرى تتويجه ملكًا في 24 نيسان-أبريل 1926م/رمضان 1344هـ.

اعتمد رضاشاه الذي شكَّل أوّل مجلسٍ للوزراء في كانون الأوّل- ديسمبر سنة 1925م/جُمادى الأولى 1344هـ، برئاسة ذُكاءالملك فروغي (هدايت، ص 370) سياسةَ إسناد منصب رئيس الوزراء إلى الشخصيّات القاجاريّة، حتّى منتصف عهده، مداولةً بين عددٍ منهم لا سيّما مستوفي الممالك، ومخبر السلطنة هدايت وفروغي. وفي الوقت عينه أدخلَ في حكومته الثانية برئاسة مستوفي الممالك، بعضَ المجدّدين مثل داور وفيروز لوزارتَي العدليّة والماليّة، في العام 1926م/1926هـ (م. ن، ص 373؛ أيضًا ← القسم الثالث من المقالة، العصر البهلويّ الأوّل)، وقد شكَّل طيلةَ سنوات حكمه الستّ عشرة حوالى عشر حكومات.

بعد قيام الحكم الجمهوريّ في تركيا، وانتصار تركيا على اليونان، تقرَّب رضاشاه قدرَ المستطاع من الحكومة التركيّة ("مذكّرات حسن أرفع"، ص 11، الوثيقة رقم 27، الملفّ رقم 331 الموجود في سجلّ محفوظات مركز توثيق الجمهوريّة الإسلاميّة)، وفي العام 1934م/1353هـ سافر إلى تركيا بهدف "تدعيم الصداقة بين البلدَين" (هدايت، ص 403)؛ كانت هذه رحلته الثانية إلى الخارج (كان سفره الأوّل إلى العتبات المقدّسة في العراق، بعد انتهاء أزمة الشيخ خزعل في مرحلة رئاسته لمجلس الوزراء). أسفرت رحلته إلى تركيا (أو بحسب تعبير هدايت "هديّة أنقرة") عن إجبار النساء على خلع الحجاب (م. ن، ص 405).

حتّى منتصف مدّة حكمه، دخل الساحةَ السياسيَّة رجالٌ مثل تيمورتاش وفيروز وسردار أسعد وتقي زادة، كانوا القيّمين على شؤون البلاد، لكنّ سوء ظنّ الشاه، أخرجهم من عجلة السياسة تدريجيًّا، وكان مصيرُ معظمهم القتلَ على نحوٍ مُذلٍّ، بتخطيط من الشاه. ابتداءً من هذه المرحلة بدأت سلطتُه المطلقة وحكمه المستبدّ. كما انّ إساءةَ ظنّه بالإنجليز (تقي زادة، ص 192) دفعته إلى الارتماء في أحضان الألمان. وأسفر ذلك عن احتلال الحلفاء لإيران في أيلول من العام 1941م/1359هـ، وعلى الرَّغم من أنّه أبدى الاستعداد الكافي للتعاون، وتقديم التسهيلات اللّازمة لهم، كانت النتيجة أن قرّر الحلفاء تنحيته عن الحكم (بني أحمد، مج 3، ص 479، 536؛ فرّخ، ص 419)، لذلك اتّخذ قرارَ الاستقالة لمصلحة ابنه الأكبر محمّد رضا، وكلّف ذكاءالملك فروغي تشكيلَ حكومة الأزمة. فكتب هذا الأخيرُ نصَّ استقالة الشاه، وعرَضَها في 17 أيلول- سبتمبر 1941م، 26 شعبان 1360هـ على نوّاب المجلس (فرّخ، ص 422، 451- 453).

بعد استقالته، توجّه رضاشاه إلى إصفهان، في طريقه لمغادرة البلاد، وهنالك وقّع سندَ تحويل أملاكه إلى خليفته محمّدرضا (سبهر، ص 51). كان في نيّته السفر إلى أميركا الجنوبيّة، وغادر إيران من بندر عبّاس في سفينة بريد إنجليزيّة اسمها "بندرا"؛ لكنّ الإنجليز كانوا من قبلُ قد اتّخذوا قرارًا أن يكونَ مقرُّ إقامته في جزيرة موريس في المحيط الهنديّ، ولم يُسفر اعتراضُه على هذا الأمر عن أيّ نتيجةٍ (شمس بهلوي، ص 415-

422). يبدو أنّ هذا سبب ما قيل عن رفضه، حين دخوله جزيرةَ موريس، أن يكونَ ضيفَ الإنجليز (← استوارت، ص 348). بعد مدّةٍ من إقامته في تلك الجزيرة انتقل إلى جوهانسبورغ في أفريقيا الجنوبيّة، وظلّ فيها منفيًّا إلى حين وفاته في آب- أغسطس من العام 1944م/ شعبان 1363هـ (إيزدي، ص 465- 480).

من الصفات الشخصيّة لرضاشاه ذُكِرَ ما يلي: المحافظة على الظاهر، وإخفاء نواياه (أرفع، ص 315؛ هدايت، ص 368)، تقدير الوقت وتنظيم الأمور اليوميّة، الطمع والجشع لتكديس الثروة، وكان هذا الأمرُ أشدَّ بروزًا بعد تولّيه المُلك، حيث ضمّ الجزءَ الأعظمَ من مازندران إلى أملاكه الخاصّة (لمتون، ص 455؛ لمزيد من الاطّلاع على أملاك رضاشاه الشخصيّة وثروته← الماضي، مصباح طريق المستقبل، ص 102- 118). وصفَهُ السفراءُ الأجانب المعاصرون له، ومن بينهم سفير أفغانستان بأنّه رجلٌ قاسٍ، لا رحمة لديه ولا وفاء (كانت هذه الصفاتُ بنظرِه لمصلحة الحكم)؛ وصفَهُ السفير الألمانيّ أيضًا بأنّه رجلٌ محتال (بلوشر، ص 273، 325). كانت سياسات الشاه في أمور الحكم، ناجمةً عن صفاته الشخصيّة، كتجنّبه المطلق مشاركة أحدٍ في شؤون الحكم، واستشارة رجال السياسة، رافعًا هذا الشعار "لكلِّ بلدٍ نظامٌ خاصٌّ، ونظامُنا نظامُ الرجلِ الواحد" (هدايت، م. ن، ص. ن). ومن الصفات الأخرى التي عُرِف بها تجنّب سياسة التشجيع، لا سيّما تجاه الوزراء، الذين كانوا يتعرّضون للعقاب أحيانًا، واستخدامه لفظة "المعدوم" للشخص الذي ينوي القضاءَ عليه (تقي زادة، ص 233).

تزوَّج رضاشاه أربعَ نساء، وأنجبَ أحد عشر ولدًا (أربع بنات، وسبعة بنين) (← القسم الأخير من المقالة، أعضاء العائلة البهلويّة).

المصادر والمراجع: يرواند آبراهاميان، ايران بين دو انقلاب: در آمدى بر جامعه شناسى سياسى ايران معاصر [إيران بين ثورتَين: مدخل إلى علم الاجتماع السياسيّ في إيران المعاصرة]، ترجمه بالفارسيّة أحمد غل محمّدي ومحمّد إبراهيم فتّاحي ولي لايي، طهران 1377ش [1998م]؛ إدموند آيرونسايد، خاطرات وسفرنامهٔ ژنرال آيرنسايد در ايران [مذكّرات الجنرال آيرونسايد ومدوّنة رحلته إلى إيران]، ترجمه بالفارسيّة بهروز القزوينيّ، طهران 1361ش [1982م]؛ حسن أرفع، در خدمت پنج سلطان [في خدمة خمسة سلاطين]، ترجمه بالفارسيّة أحمد نوّاب الصفَويّ، طهران 1377ش [1998م]؛ ريتشارد أنطوني ستيوارت، در آخرين روزهاى رضاشاه: تهاجم روس وانجليز به ايران در شهريور 1320ش [في الأيّام الأخيرة من حكم رضاشاه: هجوم الروس والإنجليز على إيران في أيلول- سبتمبر 1941م]، ترجمه بالفارسيّة عبدالرضا هوشنغ مهدوي وكاوه بيات، طهران 1370ش [1991م]؛ مهدي إسكندري الخوئينيّ، قرن پهلوى [القرن البهلويّ]، طهران، 1335ش [1956م]؛ حسن إعظام القدسي، خاطرات من، يا، روشن شدن تاريخ صد ساله [مذكّراتي، أو شرح تاريخ مائة عام]، طهران

1349ش [1970م]؛ علي إيزدي، "مذكّرات علي إيزدي: موت رضاشاه"، في رضاشاه: خاطرات سليمان بهبودي، شمس بهلوي، علي إيزدي [رضاشاه: مذكّرات سليمان بهبودي، وشمس البهلويّ، وعلي إيزدي]، ط. غلامحسين ميرزا صالح، طهران 1372 ش [1993م]؛ علي البصريّ، بخوان تاريخ ايران قرن بيستم را [إقرأ تاريخ إيران في القرن العشرين]، ترجمه بالفارسيّة محمّد حسين استخر، [لامكا.، لا تا.]؛ فيبرت فون بلوشير، سفرنامهٔ بلوشر، ترجمه بالفارسيّة كيكاووس جهانداری، طهران 1363ش [1984م]؛ أحمد بني أحمد، تاريخ شاهنشاهی پهلوی [تاريخ المملكة البهلويّة] مج 2 و3، طهران 1356ش [1977م]؛ محمّد تقي بهار، تاريخ مختصر احزاب سياسی ايران [تاريخ الأحزاب السياسيّة الإيرانيّة المختصَر]، طهران 1357- 1363ش [1978-1984م]؛ سليمان بهبودي، "مذكّرات سليمان بهبودي: عشرون سنة مع رضاشاه" في رضاشاه: خاطرات...[رضاشاه: المذكّرات...]؛ حسن تقي زادة، زندگی طوفانی: خاطرات سيد حسن تقی زاده [حياة مضطربة: مذكّرات السيّد حسن تقي زادة]، ط. إيرج أفشار، طهران 1368ش [1989م]؛ علي أصغر حكمت، سی خاطره از عصر فرخندهٔ پهلوی [ثلاثين خاطرة من العصر البهلويّ الميمون]، [طهران] 1355ش [1976م]؛ رضا خليلي، بازگشت [العودة]، طهران 1329ش [1950م]؛ إبراهيم خواجة النوريّ، بازيگران عصر طلائی: سيد حسن مدرس [لاعبو العصر الذهبيّ: السيّد حسن المدرّس]، طهران 1358ش [1979م]؛ علي دشتي، پنجاه وپنج [خمسة وخمسون عامًا]، طهران 1354ش [1975م]؛ يحيى دولت آبادي، حيات يحيى، طهران 1362ش [1983م]؛ أحمد علي سبهر، ايران در جنگ دوم جهانی [إيران في الحرب العالميّة الثانية]، طهران 1355ش [1976م]؛ شمس البهلوي، "مذكّرات شمس البهلوي: نفي والدي" في رضا شاه: خاطرات...[رضاشاه: المذكّرات...]؛ سيروس غني، ايران: برآمدن رضاخان، برافتادن قاجار ونقش انگليسيها [ظهور رضاخان، سقوط السلالة القاجاريّة ودور الإنجليز]، ترجمه بالفارسيّة حسن كامشاد، طهران 1377ش [1998م]؛ قاسم غني، يادداشتهای دكتر قاسم غنی [مذكّرات الدكتور قاسم غني]، ط. سيروس غني، طهران 1367ش [1988م]؛ إبراهيم فخرائي، سردار جنگل: ميرزا كوچك خان [قائد ثورة الغابة: الميرزا كوتشك خان]، طهران 1354ش [1975م]؛ مهدي فرّخ، خاطرات سياسی فرخ [خواطر فرّخ السياسيّة]، طهران [1345ش [1966م]؛ گذشته، چراغ راه آينده است [الماضي، مصباح طريق المستقبل]، إعداد: بيجن نيك بين، طهران 1362ش [1983]؛ آن كاترين سواين فورد لمتون، مالك وزارع در ايران [المُلّاك والمزارعون في إيران]، ترجمه بالفارسيّة منوتشهر أميري، طهران 1362ش 1983م]؛ السير برسي لورين، شيخ خزعل وپادشاهی رضاخان [الشيخ خزعل ومَلَكيّة رضاخان]، ترجمه بالفارسيّة محمّد رفيعي مهرآبادي، طهران 1363ش [1984م]؛ محمّد رضا بهلوي، شاه إيران المخلوع، مأموريت برای وطنم [مهمّة من أجلِ وطني]، طهران 1353ش [1974م]؛ عبد الله المستوفي، شرح زندگانی من، يا، تاريخ اجتماعی

وادارى دورهٔ قاجاريه [سيرة حياتي، أو، التاريخ الاجتماعيّ والإداريّ للعصر القاجاريّ]، طهران 1360ش [1981م]؛ حسين مكّي، تاريخ بيست سالهٔ ايران [عشرون سنة من تاريخ إيران]، طهران 1362- 1364ش [1983-1985م]؛ رضا نيازمند، رضاشاه: از تولد تا سلطنت [رضاشاه من الولادة إلى المُلك]، لندن 1375ش [1996م]؛ مهديقلي هدايت، خاطرات وخطرات [الذكريات والخواطر]، طهران 1363 ش [1984م].

/بروين قدسي زاد/

2) **البهلويّ الثاني**، محمّدرضا، ثاني وآخر ملوك السلالة البهلويّة، وُلد وأخته التوأم أشرف في 27 تشرين الأوّل- أكتوبر 1919م/ 3 صَفَر 1338هـ (محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1394هـ، ص 82) في حيّ سنغلج في طهران. والده رضا خان ميربنج (قائد الجيش، الملك رضا شاه في ما بعد)، وأمّه تاج الملك ابنة ميربنج تيمورخان آيرملو (فردوست، مج 1، ص 73؛ شاهيد، ص 442).

بعد سقوط الحكم القاجاريّ، وانتقال الملك إلى السلالة البهلويّة (12كانون الأوّل- ديسمبر 1925م/27 جُمادى الأولى 1344هـ)، أُقيم احتفالٌ في 28كانون الثاني- يناير 1926م/15 رجب 1344هـ، نُصِّب فيه محمّدرضا وليًّا للعهد (نوبخت، مج 1، ص 67)، ومنذ تلك الآونة بدأ حياةً جديدةً. أُرسل في أوّل الأمر للدراسة في مدرسة نظام الابتدائيّة، حيث تعهّدتْه السيّدة أرفع الفرنسيّة الأصل (محمّدرضا البهلويّ، 1974م/ 1394هـ، ص 84؛ فردوست، مج 1، ص 27)، وعُيِّنَ تشراغعلي خان الأمير أكرم قائمًا بأعماله (فردوست، مج 1، ص 29).

في أيلول- سبتمبر من العام 1931م/جُمادى الأولى 1950هـ سافر محمّدرضا بصحبة أخيه عليرضا وحسين فردوست ومهربور تيمورتاش إلى سويسرا لمتابعة الدراسة. في هذه الرحلة كان الدكتورُ علي الأصغر المؤدّب مدير أعماله، وكان مستشارالملك معلِّمَه اللغةَ والأدبَ الفارسيَّين (محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1394هـ، ص 98- 99؛ فردوست، مج 1، ص 36- 45). في أثناء هذه المرحلة الدراسيّة تعرّف محمّدرضا في مدرسة "له روزه"[4] بأرنست برون (فردوست، مج 1، ص 46). هذه العلاقة التي كثُر الكلامُ حولَها منذ ذلك الحين، هي التي شوَّهَت سمعته في ما بعد لدى الرأي العامّ (لمزيدٍ من التفصيل← بوركيان، 1978م/1398هـ). عاد محمّدرضا إلى إيران بعد إنهاء الدراسة الثانويّة في العام 1936م/1355هـ، وأنجزَ دراسته العليا بأمرٍ من رضاشاه في كلّيّة الضبّاط، التي كان يديرها قائد الجيش مرتضى يزدان بناه. في هذه

[4] -College Rosey

المرحلة كان العقيد محمود أميني معلِّمَه الخاصّ، وهو أخو الدكتور علي أميني الذي نشر في ذلك الحين تقريرًا مبالغًا فيه عن المرحلة الدراسيّة لوليّ العهد (← أميني ولبيب، 1939م/1358هـ). في العام 1938م/1357هـ، بُعَيد تخرّج محمّدرضا في الكلّيّة العسكريّة بدرجة ملازم ثانٍ، رفّعه رضاشاه إلى رتبة عقيد، وعيّنه رئيسَ جهاز الرقابة العامّة على الجيش (فردوست، مج 1، ص 56؛ محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1394هـ، ص 107- 108)، وعُيِّنَ الرائد أسدالله صنيعي (الفريق في ما بعد)، مرافقًا خاصًّا لوليّ العهد (فردوست، م. ن، ص. ن). في تلك الأثناء، حَدَت برضا شاه رغبةٌ في أن يصاهرَ ابنة إحدى العائلات المالكة العالميّة (غني، مج 2، ص 7- 8؛ غلشائيان، مج 1، ص 360)، لذا تزوَّج محمّدرضا فوزيّة ابنة الملك فؤاد، وأخت الملك فاروق ملك مصر في ذلك الحين، وكانت نتيجة هذا الزواج الأميرة شهناز بِكر أولاده (وُلدت في العام 1940م/ 1359هـ) (محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1394هـ، ص 439- 442؛ غني، مج 2، ص 7 وما بعدها؛ هدايت، ص 413- 414؛ غلشائيان، مج 1، ص 362).

في 16 أيلول- سبتمبر 1941م/25 شعبان 1360هـ، بعد احتلال الحلفاء إيران واستقالة رضاشاه نُصِّبَ محمّدرضا ملكًا، وفي 17 أيلول- سبتمبر، ألقى في المجلس بيانَ القَسَم، متعهِّدا الالتزامَ بالقوانين، والمحافظة على الدستور (صحيفة اطّلاعات، السنة 16، العدد 4651، 16 أيلول- سبتمبر 1941م/25 شعبان 1360هـ، العدد 4652، 17 أيلول- سبتمبر 1950م/5 ذي الحِجّة 1369هـ، ص 1). كانت استقالة رضاشاه أو بالأحرى تنحيته عن العرش، من أهمّ العوامل النفسيّة التي حَدَت بمحمّد رضاشاه أن يسعى الى استقطاب دعم القوى العُظمى.

تميّزت المرحلة الأولى من حكم محمّدرضا شاه بين العامَين 1941 و1953م/ 1360 و1372هـ، بمناخٍ من الحرّيّة السياسيّة، وصراع القوى والأجنحة السياسيّة في البلاد، وقد ولّدت لدى الشاه الكثيرَ من المخاوف والآمال، وأثّرت تاليًا في حياته الشخصيّة. فقد أدّى التنافسُ في داخل البلاد- الذي كان لأرنست برون وأشرف البهلويّ دورٌ لا يُستهان به في إذكائه- إلى انهيار حياة الشاه الخاصّة؛ وعلى الرَّغم من ادّعاء الشاه أنّ انفصاله عن فوزيّة سبّبه عدم إنجابها صبيًّا (محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1394هـ، ص 443)، لكنّ مغادرة فوزيّة لطهران، أو بالأحرى فرارها من البلاط (1945م/1364 هـ)، وطلاقها تاليًا من الشاه في 16 تشرين الأوّل- أكتوبر 1948م/13 ذي الحِجّة 1367 هـ (غني، مج 2، ص 187)، يؤكّد تدخّل أهل البلاط في حادثة الطلاق (في هذا السياق← م. ن، مج 2؛ فردوست، مج 1، ص 193- 197).

كان وجود شخصيّات سياسيّة قويّة في هذه المرحلة من أصحاب الأسماء اللّامعة والمحترمة، الذين ينظرون بعين الاحتقار إلى الشاه (محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1394 هـ، ص 154)، فضلًا عن الإرث العائليّ، ودراسة الشاه العسكريّة، من العوامل التي

عزّزت اعتماد الشاه على العسكريّين وثقته بهم. تكمن أهمّيّة هذه القضيّة في أنّ الشاه سعى بعد ذلك سعيًا حثيثًا في تحديد خياراته، ولجعل حصيلة جهود هؤلاء الرجال ذوي السمعة الحسنة، تُحسب له (← م. ن، ص 139، 160- 164، 214- 218)، وبالغ في هذا الأمر إلى حدّ أنّه نسبَ إلى نفسه مآثرَ الشخصيّات الإيرانيّة ونجاحهم، وأكثر من ذلك ادّعى أنّ انتصارَ الحلفاء على ألمانيا الهتلريّة كان بفضل الإرشادات والنصائح التي قدّمها لتشرشل (م. ن، ص 139).

من الأحداث الصعبة التي وسمت هذه المرحلة الأولى من حكم الشاه، استمرارُ احتلال الاتحاد السوفياتيّ [السابق] لأذربَيجان، ومشكلةُ الحزب الديمقراطيّ في أذربَيجان*، التي انتهت بتدبيرٍ من أحمد قوام*، الملقّب بقوام السلطنة، وبعض رجال السياسة. لاقى هذا النصرُ، وإخراج القوى الأجنبيّة من البلاد، تأييدًا شعبيًّا واسعًا، من مختلف الطبقات، وعُدَّ فخرًا لمحمّدرضا البهلويّ (← م. ن، ص 214- 218؛ تدوين التاريخ الشفويّ للثورة الإسلاميّة، ص 93- 95). ادّى اعتمادُ الشاه على العسكر، أكثر من أيِّ أمرٍ آخر، إلى تسييس الجيش، وانقسامه إلى مجموعات متصارعة، من ناحيةٍ حزب تودة وتنظيمه العسكريّ، ومن ناحيةٍ أخرى حزب النهضة الوطنيّة التابع لقائد الجيش حسن أرفع، المؤيّد للملك والتنظيم المستقلّ التابع للّواء رزم آرا (← خسروبناه، ص 14- 17). هنالك روايات مفادُها أنّ محاولةَ اغتيال الشاه في 4 شباط- فبراير 1949 م/24 ربيع الأوّل 1368هـ، تعود جذورها إلى الصراع بين هذه القوى في داخل الجيش (العراقيّ، ص 34؛ أمير الخسرويّ، ص 205- 208). نسبَ الشاه هذه الحادثة إلى أنصار حزب تودة والقوى الدينيّة (محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1394هـ، ص 94)، لكنّه كان يعرف جيِّدًا، أنّ من وضعَ خطَّة الاغتيالِ هو اللّواء رزم آرا، الذي كان يبغي من وراء القضاء على الشاه أن يسيطرَ على الجيش، الذي يمثّل أهمَّ أركان القوّة في البلاد (عَلَم، 1992م/1412هـ، مج 1، ص 373- 374؛ أمير الخسرويّ، م. ن، ص. ن؛ غلشانيّان، مج 2، ص 897)، ولهذا السبب رأى بعض المؤرّخين أنّ اغتيالَ رزم آرا في العام 1950م/1369هـ، كان بتدبيرٍ من الشاه (← أسرار مقتل رزم آرا، ص 481 وما بعدها).

بعد طلاق فوزيّة، تزوَّج الشاه ثريّا الإسفنديايريّ (2 شباط- فبراير 1951م/14 ربيع الآخر 1370هـ). بدأت حياتهما الزوجيّة باغتيال رزم آرا، وانقضى الجزءُ الأعظمُ منها في أوج حركة تأميم الصناعات النفطيّة (1950- 1953م/1370-1372هـ)، إحدى أهمّ الحوادث في مرحلة حكم محمّدرضا البهلويّ. العصر الذي بدأ فيه الشاه يخسر تدريجيًّا سلطته والقليل من التأييد الشعبيّ الذي ناله بفضل دعم الشخصيّات القويّة مثل فروغي وقوام وعلاء له، ولنجاحه في طردِ الأجانب من شماليّ البلاد، وبعضِ الإصلاحات الاجتماعيّة والسياسيّة التي أنجزها، بسبب مواجهته لمصدّق، وانتهى الأمر

بفراره من البلاد في منتصف آب- أغسطس من العام 1953م/1372هـ. ذهب أوّلًا إلى العراق، ثمّ إلى إيطاليا، ومنها عاد إلى إيران حين وصلته أنباء انتصار قوّات الجيش الموالية له، ونجاح انقلاب 19 آب- أغسطس 1953م/9 ذي الحِجّة 1372هـ (حول تفاصيل حوادث الانقلاب← غازيوروسكي، ص 30 وما بعدها؛ إسكندر إسفندياريّ البختياريّ، ص 163- 186؛ وطن دوست، ص 81 وما بعدها؛ أيضًا← انقلاب 19 آب- أغسطس* 1953م/1372هـ).

بعد عودته إلى البلاد بمساعدة الأميركيّين وتخطيطهم، والذين اكتسبوا بعد الانقلاب نفوذًا وسلطةً فائقين، عمل محمّدرضا شاه على توحيد قوّات الجيش الموالية له، وبدأ بقمع المعارضة، معتمدًا على قوّة الجيش. من ناحية أخرى صار بعد موت أو تنحية آخر سياسيّي العصر القاجاريّ، اللّاعب المنفرد في الساحة السياسيّة الإيرانيّة، وباتت سلطتُه غير محدودة؛ مع ذلك كلِّه، كان مهمومًا لأنّه لم يُرزق بصبيٍّ يخلفه في المستقبل، وكان هذا الأمرُ العاملَ الأساسيّ وراءَ انفصاله عن زوجته الثانية [ثريّا] (غلشائيّان، مج 2، ص 891- 892). وصلت دكتاتوريّة الشاه إلى أوجْها بعد زواجه الثالث من فرح ديبا، وولادة ابنه رضا البهلويّ (31 تشرين الأوّل- أكتوبر 1960م/11 جُمادى الأولى 1380 هـ).

أصدر الشاه مرسومَ ولاية العهد لرضا البهلويّ في 5 تشرين الثاني- نوفمبر 1960م/14 ربيع الآخر 1380هـ (محمّدرضا البهلويّ، 1964/1384هـ، نصّ مرسوم ولاية العهد)، وفي الوقت نفسه تقريبًا، بعد استلام الديمقراطيّين الحكمَ في الولايات المتّحدة الأميركيّة بدأ برامجه الاجتماعيّة والاقتصاديّة الطّموحة، بعنوان "الثورة البيضاء للشاه والأُمّة" (← الثورة البيضاء*). هذه البرامجُ التي وُضعت بمشورة عددٍ من رجال البلاط والمستشارين الأجانب، وتخطيطهم، اشتملت على موادّ مخالفة لأحكام الإسلام، واتّضحت فيها ميول الشاه وحاشيته إلى التخلّص من الإسلام من ناحية، والتبعيّة للقوى الأجنبيّة من ناحيةٍ أخرى، لذلك ووجهت بمعارضةِ المتديّنين والعلماء ومراجع التقليد، وعدد كبير من المتنوّرين (نجاتي، مج 1، ص 214- 224؛ الأمينيّ، ص 133 وما بعدها). فضلًا عن ذلك رأى الخبراء والمتخصّصون الموالون للشاه أنّ تنفيذ تلك البرامج مستحيل ومضرّ (← رام "الرسائل").

من ناحية أخرى، أدّت مساعي الشاه إلى منع منفّذي الإصلاح الزراعيّ وسائر برامج الثورة البيضاء من إنشاء تنظيم سياسيّ، إلى فقدان أنصاره للطمأنينة وشعورهم بالقلق (عَلَم، 1992م/1413هـ، مج 1، مقدّمة عاليخاني، ص 71- 73؛ نجاتي، مج 1، ص 181، 186، 193). في هذا السياق، كان معظمُ المعارضين للثورة البيضاء، وأشدّهم صراحةً، القوى الدينيّة، بمن فيهم علماء الدين والجامعيّون وأهل البازار والعمّال، بقيادة مراجع التقليد، وأبرزهم الإمام الخمينيّ (ره). بدأت المعارضةُ بإرسال العرائض المكتوبة

والشفويّة إلى المراجع الرسميّة وإلى الشاه شخصيًّا، وإصدار بيانات ودعوات للتجمّع، والتظاهر، والمسيرات، وفي النهاية إصدار فتوًى تحرِّمُ المشاركة في الاستفتاء الشعبيّ على الثورة البيضاء (26 كانون الثاني- يناير 1963م/2 رمضان 1382هـ). لم يستطع الأمرُ الذي أصدره الشاه في 29 كانون الثاني- يناير 1963م/5 رمضان 1382هـ، بالبدءِ بتنفيذ موادّ الثورة البيضاء، أن يوقف المعارضةَ. قامت المظاهرات الحاشدة في عاشوراء، في عددٍ من المدن الإيرانيّة في 2 حزيران- يونيو 1963م/10 المحرّم 1383 هـ، وألقى الإمامُ الخمينيّ (ره) في قمّ خطبةً، أسفرت عن إصدار الشاه أمرًا باعتقاله، وهذا ما أدّى إلى انتفاضةِ الخامسِ من حزيران- يونيو (لمزيد من التفصيل← 5 حزيران*- يونيو، انتفاضة). على الرَّغم من أنّ قمعَ هذه الانتفاضة، حُسِبَ في تلك اللّحظة التاريخيّة انتصارًا كبيرًا للشاه، لكنّ انسدادَ سبلِ الحوار بين الحكم والقوى السياسيّة الناشطة في المجتمع، دفعَ الجماعاتِ المعارضة كلّها، في استنتاجاتها النهائيّة، إلى عدِّ الشاه شخصيًّا العنصرَ الأساسيَّ في إعاقةِ النموّ والازدهارِ في المجتمع على مختلف الصُّعُد السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. أسفرت هذه الحالُ عن تشكيل النواة الأولى للمجموعات والتنظيمات التي تؤمن بالكفاح المسلّح (لمزيد من الاطّلاع← آبراهاميان، ص 596- 607؛ جزني؛ بويان؛ تدوين التاريخ الشفويّ للثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، ص 173- 181).

كانت محاولةُ اغتيال الشاه الثانية في 10نيسان- أبريل 1965م/9 ذي الحِجّة 1384هـ، متأثِّرة بهذه الأجواء السياسيّة. وعلى أعقابها، أقدمَ محمّدرضا على إجراءِ تعديلٍ للدستور، لتعيين خليفتِه إلى حين بلوغ وليّ العهد السنَّ القانونيّة، مُسندًا منصبَ نائب الملك إلى فرح البهلويّ [زوجته وأُمّ وليِّ العهد] (عَلَم، 1992مب، مج 1، مقدّمة عاليخاني، ص 91)، واتَّخذ هذا القرار وضعًا قانونيًّا رسميًّا في الاحتفالات الباهظة الكلفة، التي سُمِّيت احتفال التتويج [تتويج فرح] (26 تشرين الأوّل- أكتوبر 1967م/23 رجب 1387هـ)، أدّت رحلاتُ الشاه العديدة إلى أوروبا الشرقيّة، والهند واليابان وغيرها، في السنوات التي أعقبت التتويج، إلى جعله فاعلًا على صعيد السياسة الخارجيّة، ونتجَ عن ذلك جمع قادةِ العالم في الاحتفال بمرور 2500 سنة [على قيام الإمبراطوريّة الفارسيّة] (المهدويّ، ص 297 وما بعدها؛ عظيمي، ص 196 وغيرها). بدأت هذه الاحتفالات في 12 تشرين الأوّل 1971م/22 شعبان 1391هـ واستمرّت أسبوعًا كاملًا (إيران. الجيش. الأركان، ص 1؛ أيضًا← التاج*، الاحتفال*)، وهي وإنْ عُدّت انتصارًا عظيمًا على صعيد السياسة الخارجيّة، ونجاحًا في جمع الرؤساء والملوك لأكثر من خمسين دولة، في إيران، إلّا أنّ نفقاتها الباهظة، أرخت بأثقالها على ميزانيّة البلاد (← عربدة الشيطان) ، ولم يكن لها داخليًا من تأثير سوى اتّساع مدى الاستياء الشعبيّ، الذي أضيفَ إلى سائر أسباب المعارضة، وأسفرَ تدريجيًّا عن قيام الثورة الإسلاميّة. كان للشاه شخصيًّا دورٌ أساسيٌّ في تفاقم الأزمة (← كاتوزيان، ص 18- 28

)، لأنّه كان منذ مدّةٍ طويلةٍ، بعد اتّخاذ قرارٍ في رئاسة الحكومة (أحمدي، مج 1، ص 19)، يتولّى شخصيًّا جميع شؤون البلاد الإداريّة والعسكريّة، وكان خوفُه من فقدان العرش العاملَ الأصليّ وراءَ عدم ثقته بالمقرّبين منه، وبأوفى أصدقائه؛ حتّى أنّ موتَ الفريق خاتمي (زوج فاطمة البهلويّ، أخت الشاه)، عُدّ نتيجةً لعدم الثقة ذاك (عَلَم، 1992م/ 1412هـ، مج 1، مقدّمة عاليخاني، ص 88- 92).

في أواخر العصر البهلويّ، لا سيّما بعد وفاة أسدالله عَلَم، فقدَ الجميعُ حتّى رؤساء الجهاز الامنيّ للشاه (السافاك) ثقتهم بتصرّفات الشاه (← رفيع زادة، ص 318- 321). ولم يعد لتظاهره ببعض مظاهر أو شعائر التديُّن العامّيّ [تديّن العوامّ]، أو لادّعائه بحماية الله له (محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1394هـ، أماكن متعدّدة) أيّ فاعليّة أو تأثير على الصعيد الاجتماعيّ، وتحوَّل إلى فكاهةِ العصر. في نهاية المطاف أذكى نشرُ مقالةِ "تحالف الرَّجعيَّتين الحمراء والسوداء"، بتوقيع أحمد رشيدي مطلق في صحيفة اطّلاعات في 7 كانون الثاني- يناير 1978م/28 المحرّم 1398هـ، نيرانَ الثورة. لكنّ نشر هذه المقالة- التي كان مضمونها قد ورد على لسان الشاه أكثر من مرّة (على سبيل الأنموذج← محمّدرضا البهلويّ، 1964م/1384هـ، ص 50- 51) ، لا سيّما في الظروف التي توحّدت فيها القوى السياسيّة بأجمعها ضدّ الشاه، الذي كانت تصرّفاته وتصرّفات أهل البلاط قد جعلت ثقة الرأي العامّ بالحكم في أدنى مستوياتها- لم يُنتج سوى تأييد كلام الإمام الخميني، في ما يتعلّق بوجوب عزل الشاه والعائلة البهلويّة عن المُلك.

اتّسعت رقعةُ الانتفاضة الشعبيّة العارمة، التي كانت قد بدأت في 9 كانون الثاني- يناير 1978م/28 المحرّم 1398هـ، في بعض المدن في الأسبوع الأخير من أيلول- سبتمبر من العام نفسه (بالتزامن مع شهر رمضان)، وعمّت معظمَ المدن والقرى، ولم تُسفر الإجراءات المختلفة التي اتّخذها الشاه، كتغيير رؤساء الوزارات، ورئيس السافاك، عن نتيجةٍ تؤدّي إلى إخماد الانتفاضة؛ ولا التهديد بالحكم العسكريّ، وتنفيذ ذلك عمليًّا. في النهاية أعلن الشاه عن تعيين شابور بختيار* رئيسًا للوزراء، وتسليم صلاحيّاته [صلاحيّات الشاه] إلى مجلس شورى نيابة الملك (من 30 كانون الأوّل- ديسمبر 1978 م/30 المحرّم 1399هـ إلى 13 كانون الثاني- يناير 1979م/14 صَفَر 1399هـ)، وفي 16 كانون الثاني- يناير 1979م/17 صَفَر 1399هـ، غادر طهران إلى مصر لمدّةٍ غير محدَّدة، وبعد نجاح الثورة الإسلاميّة في 11 شباط- فبراير 1979م/14 ربيع الأوّل 1399هـ خُلع من الحكم رسميًّا. سافر بعد نجاح الثورة إلى المغرب (15 شباط- فبراير 1979م/18 ربيع الأوّل 1399هـ، وبعد ذلك تنقَّلَ بين جزر الباهاما (30 آذار- مارس 1979م/2 جُمادى الأولى 1399، والمكسيك (10 حزيران- يونيو 1979م/15 رجب 1399)، ونيويورك (22 تشرين الأوّل- أكتوبر 1979م/1 ذي الحِجّة 1399هـ)، وبَنَما (15 كانون الأوّل- ديسمبر 1979م/26 المحرّم 1400). في نهاية المطاف ذهب إلى

القاهرة في 24 آذار- مارس 1980م/8 جُمادى الأولى 1400هـ)، حيث توفَّي في 27 تمّوز- يوليو 1980م/15 رمضان 1400هـ) إثرَ إصابته بالسرطان، وَوُوري الثرى في مسجد الرفاعيّ (← الصحف الصادرة في التواريخ المذكورة آنفًا؛ أيضًا← مسعود الأنصاريّ، 1992مألف/1412هـ، ص 159- 193).

كتب محمّدرضا البهلويّ قبل وفاته كُتبًا هي: مهمّة من أجل وطني (1961م/ 1380هـ)، دوَّنَ فيه سيرة حياته والإجراءات والأعمال التي نفّذها. كتب بعدَه كتابَ الثورة البيضاء للشاه والأمّة (1966م/1386هـ)، حول الإصلاح الزراعيّ والإصلاحات السياسيّة والاجتماعيّة في عصره، ثمّ نشر كتابَ نحو الحضارة العُظمى (1977م/1397 هـ)، دوَّنَ فيه رؤاه الطموحة والبعيدة المدى للمجتمع الإيرانيّ. في أواخر أيّامه كتب كتابًا سمّاه جوابٌ للتاريخ (نيويورك 1980م/1400هـ) يتضمّن في الواقع دفاعَه عن الحكم الملكيّ لمدّة 37 سنة في إيران. فضلًا عن ذلك، نُشرت في العام 1977م/1397هـ مجموعة تصريحاته ومقابلاته وبلاغاته في عشرة مجلّدات.

من المهمّ تعرّف بعض جوانب شخصيّة محمّدرضا البهلويّ، لشرح سلوكه الاجتماعيّ ونهجه السياسيّ. لقد وصفه المقرّبون منه وحاشيته ومعاصروه بأنّه شخص لا طاقة لديه لمواجهة المشاكل والمصاعب، كان باستمرار يسعى إلى التستّر وراء الشخصيّات القويّة، وفي حال عدم وجود مثل هؤلاء كان أكثر ميلًا إلى الفرار من الساحة (تدوين التاريخ الشفويّ للثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، ص 345، 395- 396؛ زونيس، ص 195). كان يَعُدُّ التهرّب من المسؤوليّة في الظروف الصعبة شطارةً، كما كان مستعدًّا أن يضحّي بأقرب محبّيه، لينجوَ من الخطر (شوكراس، ص 269؛ عَلَم، 1992مب/1412 هـ، مج 1 مقدّمة عاليخاني، ص 48؛ عبده، مج 2، ص 907). حوّله تثبيت دعائم سلطته، ومضاعفتها، إلى ملكٍ مستبدّ، سِمةُ سلوكِه البارزة الغرور والتفرعن، والثقة بالنفس الزائدة الكاذبة والمبالغ بها، مصحوبةً بالاستبداد والدكتاتوريّة، ومعارضته لأيّ نوعٍ من انواع المشاركة في إدارة أمور البلاد. لقد اعترفَ بعد ذلك، أنّه أظهرَ في تصريحاته ومقابلاته الصحافيّة تفرعنًا زائدًا عن الحدّ (آموزكار، ص 401- 408؛ عَلَم، 1992مب/ 1412هـ، مج 1، مقدّمة عاليخاني، ص 68- 115).

أسفرت رغبته في التدخّل المباشر في كلّ الاعمال، ونسبة جميع الأمور إلى نفسه، عن تدخّله خلافًا للقانون في جميع شؤون المملكة، حتّى أنّه، من دون أخذ رأي الحكومة، أو إقامة أيّ اعتبارٍ لها، يعالج الأمور الخارجيّة او الداخليّة للبلاد (عَلَم، 1992مب/1412 هـ، مج 1، مقدّمة عاليخاني، ص 55، 80، 98؛ آموزكار، ص 402، الأمينيّ، ص 177). إنّ النقدَ الذي وُجّه إليه من حاشيته والمقرّبين منه، هو عدم تحمّله ذوي الشخصيّات المستقلّة والقويّة، ضمن مسؤولي الحكومة والإدارة في البلاد، لذلك لم يحظ بمستشارين أقوياء ولا بأصدقاء له، وصارت معظم إجراءاته بالنسبة إلى المملكة تقتصرُ على حزمةٍ

من التمنّيات والتطلّعات الشخصيّة ينفّذها من دون الأخذ في الاعتبار الإمكانات، أو الأولويّة بالنسبة إلى الحاجات (لمزيد من الاطّلاع← عَلَم، 1992م/1412هـ، مج 1، مقدّمة عاليخاني وزير الاقتصاد في عصر محمّدرضا البهلويّ، ص 81 وما بعدها). ذُكرَ أنّ الأجواءَ المحيطة به كانت مفعمة بالرياء والتملّق، وكان الرجال المحيطون به لا يفعلون إلّا ما يُرضيه، وكان السجود على الأرض أمامَه أمرًا عاديًّا ومألوفًا. كانَ محمّدرضا يحبّ أن يُعرف بصفته الرجل الأكبر في تاريخ إيران، والملك الأرفع مكانةً بالنسبة إلى الملوك السابقين، وهذه الرغبة العارمة لديه فضلًا عن صفة التفرعن ضاعفت أجواءَ الرياء والتملّق من حوله (شوكراس، ص 49؛ الأميني، ص 170؛ عَلَم، 1992 م/1412هـ، مج 1، مقدّمة عاليخاني، ص 114- 120).

من ناحيةٍ أخرى، أكَّد الذين عرفوا محمّدرضا من قرب على تذبذبه، وعدم ثباته الفكريّ، ونفسيّته الذليلة (على سبيل الأنموذج← فردوست، مج 1، ص 191؛ تدوين التاريخ الشفويّ للثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، ص 133- 134؛ آموزكار، م. ن، ص. ن). من السمات الأخرى لشخصيّته، بناءً على ما صرّح به كريم سنجاني، أنّ الشاه كان يخاف حتّى من ظلّ السياسات الخارجيّة، وكانت أيّ إشارة من إحدى السفارات الأجنبيّة، تثير قلقه واضطرابه (← تدوين التاريخ الشفويّ للثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، ص 196)، إلى درجة أنّه كان يعدّ المعارضة الشعبيّة، وبروز الاضطرابات الداخليّة مؤامرة من القوّتين العظميَين، وكان يظنّ أنّ سببها تقصيره في إنجاز ما توافقت عليه القوّتان من الأعمال. كان ذلك الاعتقاد لديه وراءَ اتّهام مصدّق بأنّه إنجليزيّ الهوى، وأنّ أميركا تدعم أميني، أو أنّ حركة الإمام سببُها الأحداث الأجنبيّة (← م. ن، ص 400- 401؛ عَلَم، 1992م/ 1412هـ، مج 1، مقدّمة عاليخاني، ص 104- 105؛ آموزكار، ص 416- 422). وصلَ ضعفُ محمّدرضا وعجزه في أواخر أيّام حكمه إلى حدّ انتظار الموافقة الأميركيّة على أصغر الأعمال، وكان يرى أنّه بحاجة إلى كلّ أنواع المساعدات للمحافظة على حكمه (تدوين التاريخ الشفويّ للثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، ص 338؛ آموزكار، ص 422؛ مسعود الأنصاريّ 1992م/1412هـ، ص 165- 166).

لم يكن محمّدرضا البهلويّ مهتمًّا بالمحافظة على الأموال العامّة، وكان إنفاق المبالغ الضخمة والتبذير وإقامة الاحتفالات الباهظة الكلفة، أمرً عاديًّا بالنسبة إليه. حتّى في علاقاته بالدول الأخرى (إعطاء القروض، وشراء المعدّات، وإقامة المنشآت كمركز الطاقة الذريّة) لم يأخذ في الحسبان المصالح الوطنيّة.

كان جمع المال وحبّ المظاهر من الأمور التي اشتُهر بها هو وعائلته، وهو على الرَّغم من القصور العديدة التي كان يملكها، كان يحبّ بناء المزيد من القصور (عَلَم، 1992م/1412هـ، مج 2، ص 603؛ هويدا، ص 96- 97، 126- 131؛ بختيار، ص

105؛ أيضًا← السجلّ الخمسينيّ للأمبراطوريّة البهلويّة، مج 1، ص 569- 570- 595).

بالإضافة إلى كلّ ما سبق كان محمّدرضا البهلويّ منذ يَفاعته فاسدًا اخلاقيًّا، وظلّ حتّى الشهور الأخيرة من حياته يقيم مجالس الشراب والتهتّك والفحش؛ وقد أشار أصدقاؤه والمقرّبون منه إلى بعض هذه التصرّفات التي لا تليق بشؤون الملك (على سبيل الأنموذج← مسعود الأنصاريّ، 1992مب/1412هـ، ص80، 161؛ عَلَم، 1992مألف/ 1412هـ، مج 2، ص 627- 629، 638؛ فردوست، مج 1، ص 205- 209). ممّا كتبه آموزكار (ص 401) في وصف محمّدرضا البهلويّ: "إنّ مؤرّخي المستقبل... سيحكمون عليه حكمًا قاسيًا على الأرجح، لتفرّده بالحكم، وتمركز القيادة في شخصه، وسطحيّته والتمظهر بالشجاعة في المواقف غير الخطرة، والأسر الطوعيّ وغير العقلانيّ في شِباك السلطة، وتحمّل فساد أفراد عائلته ومساعديه الشخصيّين، والميل لاعتماد سلوك خالٍ من الإنصاف والتفهّم تجاه منتقديه، ومواجهته لهم بسوء الظنّ وعدم الثقة بشكل مطلق".

المصادر والمراجع: يرواند أبراهميان، ايران بين دو انقلاب: در آمدى برجامعه شناسى ايران معاصر، [إيران بين ثورتَين: مدخل إلى علم الاجتماع السياسيّ في إيران المعاصرة]، ترجمة أحمدغل أحمدي ومحمّد إبراهيم فتّاحي ولي لايي، طهران 1377ش [1998م]؛ جهانغير آموزكار، فراز وفرود دودمان بهلوى [ارتقاء العائلة البهلويّة وانحدارها]، ترجمه بالفارسيّة لطفعليخان، طهران 1375ش [1996م]؛ أشرف أحمدي، پنجسال در حضور شاهنشاه [خمس سنوات في محضر الشاه]، مج 1، طهران 1341ش [1962م]؛ أسرار مقتل رزم آرا، بإشراف محمّد تركمان، طهران 1370ش [1991م]؛ ثريّا إسفندياري البختياريّ، كاخ تنهائي [قصر الوحدة]، ترجمه بالفارسيّة ناد علي الهمدانيّ، طهران 1370ش [1991م]؛ بابك أمير الخسرويّ، نظر از درون به نقش حزب توده ايران: نقدى بر خاطرات نورالدين كيانورى [رأي من الداخل إلى دَور حزب تودة الإيرانيّ: نقد لمذكّرات نورالدين الكيانوريّ]، طهران 1375ش [1996م]؛ علي أميني، خاطرات علي أميني، ط. حبيب اللّاجورديّ، طهران 1376ش [1997م]؛ محمود أميني وحبيب الله لبيب، والاحضرت همايونى دو سال در دانشكدهٔ افسرى [صاحب الجلالة، سنتان في كلّيّة الضبّاط]، طهران 1318ش [1939م]؛ إيران. الجيش. أركان الجيش. مديريّة العلاقات العامّة، برنامه ووظايف نيروهاى سه گانهٔ ارتش شاهنشاهى در برگزارى جشن 2500سالهٔ شاهنشاهى ايران وبخشى از وظايف ژاندرمرى وشهربانى كل كشور [برامج قوّات الجيش الشاهنشاهيّ الثلاثيّة ومهامها في إقامة الاحتفال بمرور 2500سنة على الملكيّة الإيرانيّة، وقسمٌ من مهامّ قوّات الشرطة والدرك في جميع أنحاء البلاد]، [طهران] 1349ش [1970م]؛ شابور بختيار، يكرنگى [اللّون الواحد]، ترجمه بالفارسيّة مهشيد أميرشاهي [لامكا.، لا تا.]؛ بزم أهريمن:

جشنهای 2500سالهٔ شاهنشاهی به روایت اسناد ساواك ودربار [عربدة الشيطان: الاحتفال بمرور 2500سنة على قيام الإمبراطوريّة الإيرانيّة، استنادًا إلى رواية وثائق السافاك والبلاط]، طهران 1377ش [1998م]؛ محمّد بوركيان، أرنست برون (فراش دبيرستان) شوهر شاهنشاه آريامهر [أرنست برون (بوّاب المدرسة الثانويّة، قرين الشاه المعظّم] برلين [1357ش [1978م]؛ أمير برويز بويان، تئوری مبارزه برای بقا [نظريّة الصراع من أجل البقاء]، [لا مكا.، لا تا.]؛ تحرير تاريخ شفاهی انقلاب اسلامی ايران مجموعهٔ برنامهٔ داستان انقلاب از راديو بی بی سی [تدوين التاريخ الشفويّ للثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، مجموعة برامج قصّة الثورة من الإذاعة البريطانيّة]، مع مقدّمة وتوضيحات لـ ع. باقي، طهران 1373ش [1994م]؛ بيجن جزني، تاريخ سی ساله [تاريخ ثلاثين عامًا]، [لا مكا.، لا تا.]؛ محمّد حسين خسروبناه، سازمان افسران حزب تودهٔ ايران: 1323- 1333ش [تنظيم ضبّاط الجيش المؤيّدين لحزب تودة الإيرانيّ: 1944- 1954م]، طهران 1377ش [1998م]؛ هوشنغ رام، "رسائل هوشنغ رام، المدير العامل في مصرف العمران إلى حسين علاء"، الوثيقة رقم 32-2576ر، الأوراق 3- 7 الموجودة في مؤسّسة دراسات تاريخ إيران المعاصر؛ منصور رفيع زادة، خاطرات منصور رفيع زاده [مذكّرات منصور رفيع زادة]، ترجمه بالفارسيّة أصغر غرشاسبي، طهران 1376ش [1997م]؛ ماروين زونيس، شكست شاهانه: روانشناسی شخصيت شاه [هزيمة ملكيّة: شخصيّة الشاه بمنظار علم النفس]، ترجمه بالفارسيّة عبّاس مخبر، طهران 1370ش [1991م]؛ جعفر شاهيد، دودمان پهلوی: جريانی ملی شدن صنعت نفت در ايران وتاريخ وشرح حال خاندان سلطنتی [العائلة البهلويّة: حادثة تأميم النفط في إيران، وتاريخ العائلة المالكة، وسِيَر أفرادها] [لا مكا.، لا تا.]؛ ويليام شوكراس، آخرين سفرشاه [آخر رحلات الشاه]، ترجمه بالفارسيّة عبدالرضا هوشنغ المهدويّ، طهران 1369ش [1990م]؛ جلال عبده، چهل سال در صحنهٔ قضايی، سياسی، ديپلوماسی ايران وجهان [أربعون عامًا في الميادين القضائيّة والسياسيّة والدبلوماسيّة في إيران والعالم]، طهران 1368ش [1989م]؛ مهدي العراقيّ، ناگفته ها: خاطرات شهيد حاج مهدی عراقي [الأسرار: مذكّرات الشهيد الحاج مهدي العراقيّ]، باريس- خريف 1357ش/1978م، إعداد محمّد المقدسيّ، مسعود دهشور، وحميد رضا الشيرازي، طهران 1370ش [1991م]؛ عبد الرسول عظيمي، سفر شاهنشاه آريامهر وشهبانوی ايران به اروپای شرقی: تجلی سياست مستقل ملی ايران [رحلة شاه ايران المعظّم وملكة إيران إلى أوروبا الشرقيّة: تجلٍ للسياسة الوطنيّة الإيرانيّة المستقلّة] [لا. مكا.]، 1346ش [1967م]؛ أمير أسدالله عَلَم، گفتگوهای من با شاه، خاطرات محرمانه امير اسدالله علم [حواراتي مع الشاه، المذكّرات السريّة لأمير أسدالله عَلَم، ترجمة فريق المترجمين في دار نشر طرح نو [المشروع الجديد]، طهران 1371ش[ألف] [1992م[ألف]]؛ نفسه يادداشتهای علم [مذكّرات عَلَم]، التنقيح والمقدّمة لعلينقي عاليخاني، مج 1، طهران

1371شب [1992مب]؛ قاسم غني، يادداشتهاى دكتر قاسم غنى [مذكّرات الدكتور قاسم غني]، ط. سيروس غني، طهران 1367ش [1988م]؛ حسين فردوست، خاطرات ارتشيد سابق حسين فردوست در ظهور وسقوط سلطنت بهلوى [مذكّرات اللّواء السابق حسين فردوست في ظهور الملكيّة البهلويّة وسقوطها] مج 1، طهران 1370ش [1991 م]؛ محمّدعلي كاتوزيان، "الأنظمة الملكيّة: حالة النظام البهلويّ في إيران" ترجمه بالفارسيّة أميرمحمّد حاجي يوسفي، ومحمّد سعيد قائني النجفيّ، مجلّة اطّلاعات السياسيّة- الاقتصاديّة، السنة 14، العددان 9 و10 (خرداد وتير 1379ش [حزيران- يونيو وتمّوز- يوليو 2000م]؛ مارك غازيوروسكي، كودتاى 28 مرداد 1332ش [انقلاب 19 آب-أغسطس 1953م]، ترجمه بالفارسيّة غلامرضا نجاتي، طهران 1367 ش [1988م]؛ گاهنامهٔ پنجاه سال شاهنشاهى پهلوى: فهرست روز بروز وقايع سياسى، نظامى، اقتصادى واجتماعى ايران از 13 إسفند 2479 حتّى 30 إسفند 2535 [تقويم 50 سنة من شباط-فبراير 1941 حتّى آذار- مارس 1976م [طهران 1355ش [1976 م]]؛ عبّاسقلي غلشائيان، گذشته ها واندیشه هاى زندگى، يا، خاطرات من [أحداث الماضي، وأفكار الحياة، أو، مذكّراتي]، طهران 1377ش [1998م]؛ محمّدرضا پهلوى، شاه مخلوع ايران، فرميشات تاريخى شاهنشاه [محمّدرضا البهلويّ، ملك إيران المخلوع، الأحكام التاريخيّة الصادرة عن الملك]، إعداد عبدالله ميرزا صفي، طهران 1343ش [1964م]؛ نفسه، مأموريّت براى وطنم [مهمّة من أجل وطني]، طهران 1353ش [1974م]؛ أحمد علي مسعود الأنصاريّ، پس از سقوط: سركذشت خاندان پهلوى در دوران آوارگى [بعد الانهيار: مصير العائلة البهلويّة في مرحلة التشرّد]، طهران 1371 شألف [1992م]؛ نفسه، من وخاندان پهلوى [أنا والعائلة البهلويّة]، التنظيم والتدوين لمحمّد برقعي وحسين سرفراز، طهران 1371شب [1992مب]؛ عبدالرضا هوشنغ المهدويّ، سياست خارجى ايران در دوران پهلوى 1357- 1300 [السياسة الإيرانيّة الخارجيّة في العصر البهلويّ من العام 1921 حتّى 1978م]، طهران 1373ش [1994م]؛ غلامرضا نجاتى، تاريخ سياسى بيست وپنج ساله ايران: از كودتا تا انقلاب [خمسة وعشرون عامًا من تاريخ إيران السياسيّ: من الانقلاب حتّى الثورة]، طهران 1371ش [1992م]؛ دانش نوبخت، عصر پهلوى، ج 1، رضاشاه كبير، پهلوى اول [العصر البهلويّ، مج 1، رضا شاه الكبير، البهلويّ الأوّل]، طهران 1346ش [1967م]؛ غلامرضا وطن دوست، اسناد سازمان سيا دربارهٔ كودتاى 28 مرداد [1332ش] وبراندازى دكتر مصدق [وثائق منظمة سي آي إيه حول انقلاب [19 آب- أغسطس [1953م] وسقوط الدكتور مصدّق]، طهران 1379ش [2000م]؛ مهديقلي هدايت، خاطرات وخطرات [المذكّرات والخواطر]، طهران 1363ش [1984م]؛ فريدون هويدا، سقوط الشاه، ترجمه بالفارسيّة ح. أ. مهران، طهران 1365ش [1986م].

/محمّد مهدي أميني/

العصر البهلويّ الأوّل: مرحلة حكم رضاشاه البهلويّ (1925- 1941م/ 1343- 1360هـ). حكوميًّا، هو عصر سيطرة الحكم العسكريّ، ودمج البيروقراطيّة التقليديّة بالعناصر الجديدة، وتشكيل المؤسّسات الحديثة والانظمة الإداريّة، ومن الناحية الاجتماعيّة- السياسيّة هو عصر الانتقال من النظام الإقطاعيّ واللّامركزيّة إلى الحكم المركزيّ، ومن الناحية الثقافيّة الدينيّة، هو عصر الصراع ببين القِيَم الدينيّة التقليديّة والثقافة الغربيّة المستوردة وغير الدينيّة، ومن الناحية الاقتصاديّة، هو عصر إنشاء الصناعات الجديدة على أساس الثقافة الغربيّة.

يُقسم العصر البهلويّ الأوّل إلى مرحلتَين متميَّزتين: الأولى من العام 1925م/ 1343هـ حتّى العام 1933م/1352هـ)، بعد انقضاء المرحلة الوجيزة (من العام 1920م/1338هـ حتّى العام 1925م/1343هـ) التي سبقت سقوط السلالة القاجاريّة، وتتويج رضاخان ملكًا. المعلَمُ الأساسيّ في هذه المرحلة، مشاركة الشخصيّات ذات الاتجاهات التحديثيّة، من الدارسين في الغرب، مثل علي أكبر داور*، وعبدالحسين تيمورتاش* ونصرت الدولة فيروز* (← فرمانفرما*، عائلة)، الذين تمكّن الشاه بواسطتهم من تنفيذ البرامج التحديثيّة. في هذه المرحلة أيضًا بدأت المشاريع الاقتصاديّة الطويلة الأجل، كمشروع إنشاء السكّة الحديديّة، والشروع بتغيير النظامَين القضائيّ والتعليميّ، ومنع ارتداء الزيّ الدينيّ، والبدء بتغيير العادات والتقاليد وأنماط السلوك التقليديّة والدينيّة. كانت المرحلة الثانية (1933- 1941م/1352- 1360هـ)، كما عبّر عنها رضاشاه صراحةً مرحلةَ "نظام الحكم الفرديّ" (هدايت، ص 386)، أو الحكم المطلق. من معالم هذه المرحلة، تنحية الشخصيّات القويّة التي شاركت في الحكم في المرحلة الأولى، مثل تيمورتاش وداور، وتنفيذ السياسات الغربيّة اللّادينيّة، والاستفادة من المشاريع التي نُفِّذَت في المرحلة الاولى.

كان طابع الحكم من الناحية التنفيذيّة، الاستبداد الشرقيّ في إطارٍ عسكريّ غربيّ، يتربّع فيه الشاه على قمّة هرم السلطة، ويترأّس السلطات الثلاث: التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة. في بداية الحكم الملكيّ البهلويّ، نصّت القوانينُ على إنشاء

المجالس الحكوميّة، لكنْ منذ أن تشكَّل مجلس الوزراء الأوّل برئاسة محمّدعلي فروغي* (ذُكاء الملك) في العام 1925م/1343هـ، تدنّت وظيفة الوزراء إلى مستوى صلة الوصل بين الوزارة والشاه، والطاعة العمياء له (م. ن، ص 370- 371)، واقتصرت السلطة التنفيذيّة للحكومة على الموافقة على قرارات الشاه والمصادقة عليها.كما كان عمر الحكومة ومدّة خدمة رؤساء الوزراء، مرتبطان ارتباطًا وثيقًا برأي الشاه، وصدور قرار الاستقالة يُنفَّذُ من دون أخذٍ وردّ. وقد كانت حكومة فروغي أولى ضحايا هذه السياسة (مكّي، مج 4، ص 105). عدم القدرة على اتّخاذ القرارات، وضرورةُ أخذ موافقة الشاه، والجهلُ بما يفعله الوزراء، جعلَ الاستمرار في العمل أمرًا مستحيلًا بالنسبة إلى معظم رؤساء الحكومة، ولهذه الأسباب قدَّم مهديقلي خان هدايت* (مخبر السلطنة) استقالته، لأنّه كان كما قال هو نفسه "مهمَّشًا" (ص 392، 397، 401).

كان أعضاء الحكومة من النُّخب والشخصيّات السياسيّة البارزة في العصر القاجاريّ، مثل فروغي ومستوفي الممالك* وهدايت- الذين كانوا عادةً يتوّلون رئاسة مجلس الوزراء- ومجموعة من الدارسين في الغرب، ذوي الأفكار التجديديّة، مثل تيمورتاش وفيروز وداور، الذين كانوا يُعدّون محدثي التغييرات في العصر البهلويّ. كان هدفُ الشاه، كما يبدو، من إسناد حقيبة رئاسة الوزراء إلى سياسيّي العصر القاجاريّ، إضفاء الهيَبة والمكانة الاجتماعيّة والنفوذ على الحكم البهلويّ، وكانت موافقتهم على برامج الشاه التحديثيّة عاملًا مهمًّا وراءَ هذا الاختيار. من ناحيةٍ أخرى، كان للتجديديّين الدارسين في الغرب، دورٌ فاعلٌ في إسقاط السلالة القاجاريّة، وانتقال الحكم إلى العائلة البهلويّة، كما كان لهم دورٌ مميّز في رسم سياسة الحكومة البهلويّة عمليًّا. فعلى سبيل المثال، مهّد داور من خلال طرح مشروع "سيطرة الدولة" على اقتصاد البلاد، الأرضيَّة لنشوء جهازٍ حكوميّ واحتكارات حكوميّة (الطَّبَريّ، ص 99)، وكان تيمورتاش على الرَّغم من وجود مؤسّسات وزارة الخارجيّة وهو في منصبه وزيرًا للبَلاط من العام 1926 حتّى العام 1931م/1350هـ، الموجّه الرئيسيّ للسياسة الخارجيّة الإيرانيّة (← بيات 1994م، ص 132 وما بعدها).

في المرحلة الثانية من حكم رضاشاه، تنحّى عددٌ من سياسيّي العصر القاجاريّ والعصر الجديد كمستوفي الممالك وهدايت، أُقيلت مجموعةٌ أخرى منهم: السيّد حسن تقي زادة* (قيامة إيران، ص 628)، مجموعةٌ أخرى كتيمورتاش والسردار أسعد البختياريّ (← البختياريّ (3)*)، ونصرت الدولة فيروز، بسبب إساءة الشاه الظَّنّ بهم، أُقيلوا ومن ثمّ قُتلوا (هدايت، ص 385- 386، 394- 397، 403). منذ ذلك الحين، وحتّى نهاية حكم رضاشاه وُلِّيَ رئاسةَ الوزراء أشخاصٌ مثل محمود جم، ومتين دفتري وعلي منصور (المهدويّ، ص 23). بلغ عددُ الوزراء بين العامَين 1925 و 1941م/1343- 1360هـ حوالى خمسين وزيرًا، في عشر حكومات، كانوا يديرون شؤون وزاراتهم (آبراهاميان، ص 186)؛ وعلى الرَّغم من أنّ الحكمَ كان عسكريًّا، كان اعضاءُ الحكومات، حتّى وزير الحربيّة، من غير العسكريّين (كلرونين، ص 338).

كان نظام الجيش البهلويّ يتمحور حول الشاه، وشؤونه كلّها مرتبطةٌ ارتباطًا وثيقًا بشخصيّته ونفوذه العسكريّ (أمير أحمديّ، ص 231). أمّا العسكريّون، فكانوا يتوّلون بالإضافة إلى مهامّهم العسكريّة، الأمور الإداريّة، ممّا وسَّع نطاقَ تدخّلهم وسُلطتهم، وكما يُقال، سمحَ غياب الإشراف الصحيح من المركز على شؤون الولايات، لعددٍ منهم أن ينتهزوا الفُرَصَ لجني الثروات. وكان غياب ترسيم الحدود بين نطاق سلطة العسكريّين والمناصب الإداريّة، يؤدّي إلى التوتّر والاضطراب في النظام الإداريّ، وإلى استقالة الإداريّين أحيانًا (كرونين، ص 209، 362- 371). في خضمّ ذلك تصدّى بعضُ أمراء الجيش إلى إعمار المناطق الخاضعة لنفوذهم، فووجِهوا بعرقلةِ أتباع الحكم البهلويّ، وإساءة الشاه الظنَّ بهم، لنجاحهم في ما فعلوه (أمير أحمدي، ص 337- 340)، فقد أثار حبُّ الناس لعبدالله خان الطهماسبيّ أمير فيلق الشمال في أذربَيجان، خوفَ الشاه وقلقَه، وحين سافر الشاه إلى المنطقة أصدر أمرًا بإعادته إلى المركز، للحدِّ من نفوذه في تلك المنطقة (بهار، مج 2، ص 219). كان هنالك توتُّر دائم ودسائس ومؤامرات لا حدّ لها، على مستوى قادة الألوية في الجيش. وكانت مؤامرات الزملاء من أصحاب الرّتب العسكريّة على بعضهم البعض، تؤدّي في

معظم الحالات إلى إقالتهم أو قتلهم (على سبيل المثال← بولادين*، محمود خان، بوذرجمهري*، كريم آغا).

كان الجيش الركن الأساسيّ لسلطة الشاه، ويُنفَق عليه الجزء الأعظم من مداخيل الحكومة. ففي المدّة الواقعة بين السنتَين 1925 و1941م/1343- 1360هـ، وصلت ميزانيّة الجيش الدفاعيّة إلى أكثر من خمسة أضعاف (آبراهاميان، ص 169). لكنّ الجيش البهلويّ، ظهر عاجزًا حين دخلت قوّات الحلفاء إيران، وانفرطَ عقده من الداخل، على الرَّغم من تجهيزه بكلّ الإمكانات التقنيّة والإداريّة والمعيشيّة والتعليميّة، كتعزيزه بقوّة جوّيّة وقوّة بحريّة، وإنشاء الكلّيّة الحربيّة لتعليم العسكريّين، وادّعاء الشاه بأنّه قادرٌ على تجنيد أكثر من أربعمائة ألف عنصر (ديغار وآخرون، ص 100- 102 ؛ بني أحمد، مج 2، ص 239).

كان قمعُ العشائر، وإضعافُها وسلبُ رؤسائها سلطتهم ومحاربةُ نمط الحياة القبليّ، بذريعة استبدال نظام الحياة الاجتماعيّة الحديث به، هدفًا آخر من أهداف العصر البهلويّ وإجراءاته. لقد جرى نزع سلاح العشائر على نطاقٍ واسع بواسطة الجيش، وإلى جانب ذلك، نُفِّذَ قانونُ التجنيد الإجباريّ، ليتمكَّن الجيشُ من تأمين عديد قوّاته من القبائل، لا سيّما العشائر المهزومة، ليعوّضها بشكلٍ من الأشكال عن الخسائر التي لحقت بها (كرونين، ص 226). الجديرُ قوله، أنّه في المرحلة الأولى من حكم رضاشاه، بسبب عجز الجيش عن حماية حدود البلاد، جرى تسليح العشائر وتكليف القوّات المحلّيّة بإقرار الأمن في المنطقة (م. ن، ص 227- 228). استمرّ اعتراض العشائر وتمرّدها على هذه الإجراءات حتّى منتصف عمر السلطنة، وقد عمّت أزمةُ ممسني في العام 1928م/1346هـ، ومشكلةُ البختياريّة في العام 1929م/1347هـ، والمشكلةُ الأكبر، انتفاضةُ الجنوب (1928- 1930م/1346- 1348هـ)، مناطقَ واسعةً من النواحي الجنوبيّة والجنوبيّة الغربيّة من البلاد. كان من ضمن أهداف المتمرّدين، الحدُّ من تمدّد السلطة المركزيّة، وعدم تأدية الضرائب للحكومة، والمحافظة على الاستقلال الداخليّ، ورفض تنفيذ مشروع سحب سلاح العشائر ("[ملخّص المواضيع] مجلّة الشرطة الشهريّة"، الملفّان رقم 469 و478، الموجودان في سجلّ محفوظات مركز توثيق الثورة الإسلاميّة). كذلك فإنّ أحد العوامل المهمّة وراءَ بروز

الاضطرابات العشائريّة الرغبةُ في المحافظة على الحياة القبليّة واستمراريّتها. وممّا أثَّر في مواجهة رؤساء العشائر الإيرانيّة للسلطة المركزيّة، تمرُّد القوّات العشائريّة في أفغانستان بقيادة بتشه السقّا* في العام 1928م/1346هـ في مواجهة أمان الله خان ملك أفغانستان، ونجاحهم في السيطرة على كابول لمدّةٍ وجيزة، نظرًا للتشابه بين مشاريع أمان الله خان في أفغانستان ورضاشاه في إيران. كما أنّ الوضعَ الاقتصاديّ المتردّي الناجم عن الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، كان أيضًا من العوامل الأخرى وراء هذه الاضطرابات (بيات 1986م/1406هـ، ص 33).

نجحت سياسةُ الشاه في مركزةِ السلطةِ وإفشال مراكز القوى السياسيّة. وكان المجلسُ التشريعيّ من ضمن مراكز القوّة التي فقدت في العصر البهلويّ استقلاليَّتها (دولت آبادي، مج 4، ص 403)، وحلَّ الحكمُ الفرديّ محلَّ الحكم البرلمانيّ. والشاه الذي كان قبل المُلك، قد استخدم قدرات المجلس لاستلام السلطة، وضغط على المجلس الخامس، وجعله ينحاز إليه لتغيير الحكم (سيروس غني، ص 390؛ الخواجة النوريّ، ص 76- 77)، تدخَّلَ بعد المُلك في الانتخابات، وجعل المجلسَ طوعَ أمره. ومنذ ذلك الحين فقدَ المجلسُ دورَه المستقلّ في التشريع وسنّ القوانين، ولم يعُد مناسبًا لدخول نوّاب إليه من أمثال مشيرالدولة ومستوفي الممالك، ومؤتمن الملك، ولهذا السبب قدّموا استقالتهم من النيابة. في الدورة السابعة للمجلس، على الرَّغم من وجود الأكثريّة (دولت آبادي، مج 4، ص 405) استطاعَ آيةُ الله السيّد حسن المدرّس، الذي كان على رأس معارضي رضاشاه، وعددٌ ممن لهم مشربُه السياسيّ نفسه، أن يحتكروا رئاسة المجلس حتّى الدورة السابعة، لكنْ في هذه الدورة، لم يُقرأ اسم مدرّس في أيّ ورقة اقتراع، فاعترضَ على الانتخابات قائلًا: "إذًا أين الورقة التي اقترعت أنا بها؟"، إنّ الانتخابات مزوّرة ومُعدّة سلفًا (مكّي، مج 5، ص 33، 52). وابتداءً من هذه الدورة، حالَ الشاهُ، بشكلٍ عامٍّ، دون دخول الأشخاص غير المطيعين له إلى المجلس (تقي زادة، ص 209). ولذا لم يبقَ في المجلس من الأقلّيّة إلّا اثنين (فرّخي اليَزديّ نائب يَزد، ومحمودرضا طلوع نائب لاهيجان)، اللَّذين كانا يتعرّضان لهجوم الأكثريّة إن هما انتقدا الأوضاعَ السائدة (صحيفة اطّلاعات في ربع قرن، ص 59). أمّا علماء الدين الذين كان مناصروهم يشكّلون 24٪ من نوّاب المجلس، فلم يكن لهم أيُّ وجودٍ في مجلسِ العام

1940م/1359هـ (فوران، ص 334). في المدّة الفاصلة بين العامَين 1925 و 1941م/1343- 1360هـ، تشكّلت سبعُ دوراتٍ تشريعيّة (من المجلس السادس حتّى الثاني عشر)، وعلى العكس من الدورات السابقة، لم تتشكّل كتل نيابيّة مثيرة للاهتمام، وكتلة الترقّي الوازنة لم يكن لها صفة حزبيّة، وكانت تعمل والحكومةَ في الاتجاه نفسه (صحيفة اطّلاعات في ربع قرن، ص 48؛ مكّي، مج 5، ص 34).

لم يكن لدى المؤسّسات السياسيّة في العصر البهلويّ إمكانيّة العمل، فكما قال هدايت (ص 386): "لا يمكنُ لأيّ حزبٍ أن يحملَ اسمًا غير مسبوق بالبهلويّ". لذلك تميّزت هذه المرحلةُ بغياب الأحزاب، فقد حُلَّت كلّها، حتّى حزب "إيران الجديدة" ذي التوجّهات الحكوميّة الذي أسّسه تيمورتاش، وكان من المتوقّع أن يكون فاعلًا بإشراف الشاه، داخل إطار القواعد الحكوميّة قد جرى حلُّه (قيامة إيران، ص 385). في هذه الأجواء، لم تنشط سوى القوى اليساريّة. على نحوٍ أكثر تمركزًا، وإنْ بصورةٍ سرّيّة.

كان للاشتراكيّين إلى ما قبل الحكم البهلويّ نشاطٌ واسع، وقد وجدوا الأرضيَّة الملائمة للعمل وفقًا لميول رضاشاه خان الظاهريّة نحو التحرّر (كامبخش، ص 29). وليُحقَّق رضاشاه أهدافه تحالف مع الاشتراكيّين (← القسم الأوّل من المقالة)، واستفاد من وجودهم في مساره نحو الحكم، لكنّه بعد أنْ تُوِّجَ ملكًا، انتهج سياسةَ التفرّد وتمركزِ السلطة، فوصلت حرُّيتهم في العمل السياسيّ إلى نهايتها. كان رأيُهم الإيجابيّ برضاشاه مردُّه إلى محاربته للنظام الإقطاعيّ، لا سيّما في الحملة التي شنّها ضدّ الشيخ خزعل*، وقد رأوا في ذلك محاربةً للإمبرياليّة البريطانيّة، في هذه الآونة انهارت السلطنة [القاجاريّة]، وصارَ العصر البهلويّ ميدانَ الصراع بين الحكم والناشطين اليساريّين (م. ن، ص 33- 34). وُصف رضاشاه في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعيّ (مؤتمر أرمية) في العام 1927م/1345هـ، بأنّه "الملك العميل للإنجليز"، و"الأنموذج الكامل لنظام الملكيّة المطلقة، الأرستقراطيّة- الإقطاعيّة، وعدوّة الحريّة السياسيّة للعمّال"، وهكذا حدّدوا نهجهم ومسارهم بأنّه في مواجهة الحكم البهلويّ (الوثائق التاريخيّة للحركة العمّاليّة، مج 1، ص 96- 103)، وقد استطاع الحزبُ، منذ ذلك التاريخ وفي أقسى الظروف أن يشكّل تنظيماتٍ له في أوساط الجيش والشباب والنساء، وفي أوساط الفلّاحين على نحوٍ خاصّ، فضلًا عن تشكيل الاتّحادات الطالبيّة في الداخل والخارج،

والاتّحادات العمّاليّة، وتسيير أعداد لا تُحصى من المظاهرات، كانت نتائجها إيجابيّة أحيانًا (كامبخش، ص 35- 37؛ زيبائي، ص 173). كانت النشاطات السرّيّة للقوى اليساريّة تتمحور حولَ المعارضة للحكومة. ليتمكّن الحكم البهلويّ من قمع المعارضين السياسيّن، لا سيّما الاشتراكيّون، استصدر في العام 1931م/1350هـ من المجلس قانونًا ينصّ على أنّ نشاط المجموعات اليساريّة مخالفٌ للقانون، واعتقل تاليًا عددًا من زعماء الحزب. مع ذلك لم تتراجع وتيرة الإضرابات العمّاليّة، كالإضراب الناجح لعمّال البناء في نوشهر في العام 1932م/1351هـ، بل أكثر من ذلك، تشكّلت المجموعة المعروفة باسم مجموعة الثلاثة والخمسين (مجموعة أرّاني). بعد كشف هذه المجموعة في العام 1937م/1356هـ، والسنوات الأخيرة من حكم رضاشاه، تشرذمت التنظيمات اليساريّة الفاعلة، وأصابها الركود، إلى حين سقوط رضاشاه (اللّاجورديّ، ص 38- 39؛ كيانوري، ص 51؛ زيبائي، ص 184- 185). بإمكاننا تسمية العصر البهلويّ، لما حفل به من قمع عنيف للإضرابات، واعتقالٍ للعمّال المضربين وقادة الاتحادات، عصر الصراع بين الحكم وبين الشيوعيّين، ويمكن أن نسمّيه كذلك عصر محاربة المؤسّسة الدينيّة، التي تمّت بوسائل أخرى.

كان من مستلزمات الحكم إيجاد مؤسّسة بوليسيّة نافذة، يُشرف عليها الشاه مباشرةً، لذلك أقدمَ رضاخان، قبل تتويجه، حين كان لا يزال وزيرًا للحربيّة، على إقالة المستشارين السويديّين من مديريّة الأمن (النظميّة)، ووضعها تحت سلطته (بهار، مج 1، ص 180). كان أوّل رؤساء مديريّة الأمن محمّد دركاهي، السيّء الذِّكرِ (المستوفي، مج 3، ص 629-630)، وكان له دورٌ مهمٌّ في تمهيد الظروف للقضاء على المعارضين السياسيّين لرضاشاه. والظاهر أنّ مديريّة الأمن، بدأت منذ ذلك التاريخ تتدخَّلُ في الشؤون السياسيّة، وأوجدت منظّمة شرطة سرّيّة لحماية النظام، تقليدًا لـ "المديريّة السياسيّة الحكوميّة" (ك. ج. ب) في الاتّحاد السوفياتيّ (كرونين، ص 257- 258، الحاشية) كان لصعود نجم الفاشيّة في أوروبا تأثيرٌ كبير وسيّء في النهج الذي انتهجته المؤسّسة الأمنيّة الإيرانيّة بالنسبة إلى المساجين السياسيّين، فمنذ ذلك التاريخ تعرَّض المساجين السياسيّون في السجون الإيرانيّة إلى الكثير من الضغوط (بيشه ورى، ص 11). ظلّت الحكومة حتّى عهد كوبال (ثاني رؤساء مديريّة الأمن)

تُشرفُ إلى حدٍّ ما على أمور المديريّة، وكانت تقاريرُ مسؤولي المديريّة الأمنيّة تصلُ إلى رئيس الوزراء، لكن بعد ذلك، بات المسؤولون غافلين عمّا يجري، وصار رؤساء المراكز الأمنيّة المسؤولين الوحيدين أمامَ الشاه (هدايت، ص 402). اختفى من الوجود عددٌ كبيرٌ من الأشخاص الذين كان الشاه يشعر أنّ وجودهم خطرٌ عليه، وكان اختفاؤهم بتدبير القوى الأمنيّة، الذراع الأمنيّ للحكم، من هؤلاء تيمورتاش، وزير البَلاط القدير والسردار أسعد البختياريّ، ونصرت الدولة فيروز. أمّا داور الذي كان متيقِّنًا من أنّه سيلقى المصيرَ نفسَه، فقد انتحر. ومن إجراءات الشاه الأخرى لتصفية المعارضين، التآمر على آية الله المدرّس، في السنوات الأولى من الحكم البهلويّ (1927م/1345 هـ) ومن ثمّ اعتقاله، ونفيه بعد افتتاح المجلس السابع في العام 1928م/1346هـ، واستشهاده في نهاية المطاف في العام 1937م/1356م (في منفاه في كاشمر)، وكان ذلك تهديدًا للمؤسّسة الدينيّة بصورةٍ غير مباشرة أيضًا (م. ن، ص 372، مكّي، مج 5، ص 41- 47، 67- 70).

اعتمد الحكمُ لتغيير بنية المجتمع التقليديّ، تطبيقَ برامج إصلاحات فوقيّة، أو ضمن عمليّة تحديثٍ بالقوّة، من خلال ترقيع النسيج القديم. الاستعجالُ في تطبيق برامج التحديث، وتعارضها مع الوضع الاجتماعيّ، وبالأخصّ الشعائر الدينيّة، أوجدَ خللًا محسوسًا، لم يحظَ بموافقة الرأي العامّ (← تتمّة المقالة). كما أدّى تنامي المؤسّسات الإداريّة إلى تمركزِ الأمور التنفيذيّة في العاصمة، وتاليًا نشوء طبقة جديدة من الموظّفين. وهكذا نشأت طبقة متوسّطة جديدة، كانت تُعدّ ركيزةَ الحكم الاجتماعيّة في بداية الأمر، لعلاقتها بتنفيذ برامج الشاه الإصلاحيّة، لكنْ تدريجيًّا، تغيّرت نظرة أبناء هذه الطبقة إلى الحكم البهلويّ، حتّى أنّ الجيلَ الأصغر منهم انضمّوا إلى الجماعات المعارضة للشاه (آبراهاميان، ص 190- 192). فقد شارك الكثيرون منهم في بعثاتٍ إلى أوروبا لمتابعة دراساتهم العليا، وحين عاينوا مناخ الحرّيّات والانفتاح في الدول الاوروبيّة، مقارنةً بظروف القمع والاستبداد في إيران، استقطبتهم الحركات الاشتراكيّة (كاتوزيان، ص 170). أمّا الطبقة المتوسّطة القديمة، فقد ظلّت على خلافٍ جذريّ مع الحكم. لقد أثارت سياسات الحكم الإصلاحيّة، اللّادينيّة معارضة هذه الطبقة، وولّدت استياءً وغضبًا شديدَين لدى العلماء والقادة الدينيّين، ولم يتمكّن الشاه مطلقًا، أن يحظى

بدعم هذه الطبقة وتأييدها، لكنّه نجح في استقطاب جماعةٍ من أبناء الطبقة الأرستقراطيّة القديمة (آبراهاميان، ص 188- 189).

لم يمرّ برنامجُ التحديث الفوقيّ من دون تأثيرٍ في البنية المجتمعيّة، وأصابَ النموُّ الطبقات المدينيّة، لا سيّما في العاصمة طهران، وعلى نحوٍ متزايد. حَوّلت الهجرةُ نحو العاصمة، لتمركز الشؤون الإداريّة فيها، هذه المدينةَ إلى مركزٍ سكنيٍّ لموظَّفي الدولة والطبقة المتوسّطة الحديثة الولادة، وقد بلغت الزيادة السكّانيّة في طهران بناءً على الإحصاء السكّانيّ في العامَين 1921 و1932م/1339 و1351هـ، في مدّة إحدى عشرة سنة، حوالى 100,000 نَسَمة، في حين أظهرَ الإحصاء الرسميّ في العام 1939م/1358هـ أنّ عدد سكّان طهران زاد 200,000 نَسَمة (نتائج الإحصائيّة البلديّة السنويّة الثانية، ص 39؛ حكمت، ص 287). ووفقًا للمسح العامّ لسكّان البلاد، ومعدّل النموّ السنويّ، وصل العددُ من 10,456,000 نَسَمة في العام 1926م/1344 هـ، إلى 12,833,000 نَسَمة في العام 1941م/1360هـ، وزاد معدّل النموّ السنويّ للسكّان من 14 في الألف إلى عشرين في الألف (مركز الإحصاء الإيرانيّ، ص 16).

كانت رؤيةُ الحكم بالنسبة إلى إدارة المجتمع رؤيةً لادينيّة، وعلى الرَّغم من أنّ فصل الدين عن السياسة لم يتّخذ طابعًا رسميًّا في إيران، لكنْ عمليًّا كان تحويل التعليم والقضاء إلى مؤسّستين لادينيَّتين، من الإجراءات المهمّة في ذلك المسار، وفي تلك اللحظة التاريخيّة، واستُخدمت برامجُ لمحو المظاهر الدينيّة من أركان المجتمع. فبرنامجُ إصلاح النظام القضائيّ، كان الشاه قد هدف من ورائه إلى إخراج علماء الدين من هذه المؤسّسة، وتجديد هيكليّتها على أساس النظم العرفيّة الأوروبيّة (فرنسا وبلجيكا) (الصدر، ص 288؛ بهنام، ص 58- 59).

كان العصرُ البهلويّ عصرَ المواجهة بين الحكم وجماهير الشعب المتديّنة، بسبب السياسات المناهضة للدين. من حالات المواجهة هذه، ما حدثَ في عيد النيروز من العام 1928م/1346هـ، إذ دخلت زوجةُ الشاه وعددٌ من نساء البَلاط سافراتٍ إلى حرم المعصومة في قمّ، غير ملتزماتٍ بالحجاب الشرعيّ، فغضبت الجماهير، واستاء آيةُ الله محمّدتقي البافقي وكانت ردّة فعله العنيفة، كما يزعم بعض الباحثين، السببَ في التأخّر في خلع الحجاب (للاطّلاع على تفاصيل الحادثة← البافقي*، آية الله محمّدتقي).

أمّا الشاه، فعلى العكس ممّا كان يمارسه قبل المُلك من بعض المظاهر الدينيّة السطحيّة، حاربَ بعد المُلكِ عددًا من التقاليد الدينيّة السائدة والمتجذِّرة، فقد منع إقامةَ بعض الشعائر الإسلاميّة التي كان إجراؤها من تقاليد البَلاط (البهبوديّ، ص 299؛ هدايت، ص 385). كانت ردُّة فعل الجماهير على هذا المنع، لا سيّما في عاشوراء، حيث كانت قوّات الأمن تمنع إقامة التجمّعات لإحياء الذكرى، ردَّة عنيفةً، مصحوبةً بالتمرّد والمقاومة (بيغلري، ص 86).

كان تغيير أزياء الرجال إلى النمط الأوروبيّ، وسفور النساء، من ضمن سياسات التغريب المعادية للدين، وقد فُرضَ في معظم الأحيان بالقوّة والشدّة (بهنام، ص 60). ففي السنة الثالثة من حكم رضاشاه (1928م/1346هـ)، صادَقَ المجلسُ على قانون فرض الزيِّ الموحّد للإيرانيّين، وعلى أساسه يتوجَّبُ على جميع حاملي الجنسيّة الإيرانيّة، باستثناء عددٍ محدود من العلماء، ارتداء الزيّ الرسميّ (أي السترة والبنطال، والقبّعة ذات الحوافّ)، ويعاقَب المخالفون بدفع الغرامات النقديّة والحبس (حكمت، ص 166). وُوجِهَ منعُ ارتداء الأزياء الوطنيّة المحلّيّة، وتزع حجاب النساء بمعارضة الفقهاء وعلماء الدين (وثيقة الملفّ رقم 10، الإضبارة 32، السنة 1928م/ 1346هـ الموجودة في مديريّة الوثائق والمحفوظات التابعة لوزارة الخارجيّة). كما وُوجِهَ بانتقاد الصحف الصادرة في الدول الإسلاميّة المجاورة، التي وصفتْ مقالاتُها الإيرانيّين بأنّهم خارجون من الدين (← م. ن، ص. ن؛ الصدر، ص 292). من ناحيةٍ أخرى أدّى إجبار الناس على تغيير أزيائهم إلى اعتراض الناس والعلماء، وحصول الاضطرابات في مدينة مشهد (1935م/1354هـ)، وقد قمعَ الحكمُ الجماهيرَ الغاضبة بعنفٍ شديد (← بهلول، 1991م؛ جوهرشاد*، حادثة). بعد هذه الحادثة، نفَّذ الشاه خطَّة خلع الحجاب في 8 كانون الثاني- يناير1936م/16 ذي القعدة 1354هـ (حكمت، ص 211). وصفَ هدايت (ص 405) خلع الحجاب بأنّه "هديّة أنقرة"، وقد جرى بعد سفر الشاه إلى تركيا، وبتأثيرٍ من إجراءات أتاتورك. هذا الأمرُ وُوجِهَ كذلك باعتراض النساء والمتديّنين، وأسفر عن مواجهاتٍ متكرِّرة بينهم وبين رجال الأمن (م. ن، ص 407). فقد أمر الشاه باستخدام القوّة في هذا السبيل (صدّيق، 1975م/1395 هـ، مج 2، ص 305- 306). كانت قد اتّخذت قبل ذلك إجراءاتٌ منها تشكيل مؤتمر

اتّحاد نساء الشرق في طهران بحضور مندوبات ومندوبين من عشرة بلدان في العام 1932م/1351هـ (م. ن، مج 2، ص 305).

كان تنفيذُ قانون التجنيد الإجباريّ من العوامل الأخرى التي أدّت إلى اعتراض الناس على الحكم. هذا القانونُ الذي أُقرّ في مجلس النوّاب الخامس (حزيران- يونيو 1925م/1343هـ) (هدايت، ص 370)، وُوجِهَ باعتراضٍ شديد من العلماء ومن أهالي طهران وأراك وإصفهان. بعد أنْ مزَّق أهالي إصفهان إعلاناتِ الحكومة المتعلّقة بالتجنيد الإجباريّ، جرى إضرابٌ عامّ، واعتصمَ العلماء- ومن ضمنهم الحاجّ آغا نورالله الإصفهانيّ- في مسجد الشاه ("خاطرات سپهبد آق اولی"، ص 1- 4، رقم 25، الإضبارة رقم 331، الموجودة في سجلّ محفوظات مركز توثيق الثورة الإسلاميّة). مراجعات الناس المتكرّرة للحاجّ الآغا نورالله، دفعته للانتقال إلى قمّ، وتوجيه الدعوات إلى علماء المدن الأخرى، الذين حضروا بكثافة، واجتمعوا في قمّ، مطالبين بإلغاء قانون التجنيد (مكّي، مج 4، ص 416- 419؛ لمزيد من الاطّلاع على الأسباب التي دفعت العلماء للمعارضة← هدايت، ص 375- 378). بلغ عدد المهاجرين إلى قمّ حدًّا، دفع بتيمورتاش إلى تقديم اقتراحٍ بقصف المدينة بالمدفعيّة (هدايت، ص 375- 377). لم تُسفر معارضة العلماء عن أيّ نتيجة، وفي نهاية المطاف أسدل الستار عن أهمّ انتفاضةٍ يقوم بها العلماء في السنوات الأولى من الحكم البهلويّ (1927م/1345 هـ) بوفاة الحاجّ الآغا نورالله الغامضة (مكّي، مج 4، ص 432- 438).

برز في العصر البهلويّ بوضوح، التعصّب القوميّ الإيرانيّ المتطرّف، بذريعة إحياء عَظَمة إيران الغابرة. هذا التوجّه المصحوب بمحاربة الإسلام، ومحاولة محوه عمليًّا وفكريًّا، اجتاحَ مختلِف أبعاد الحياة الاجتماعيّة، لا سيّما الثقافيّة منها. لقد استُخدمت الشعارات والأفكار الإيرانيّة العائدة إلى ما قبل الإسلام، وسيلةً لتطبيق السياسة اللّادينيّة، وزرع الفكرة القائلة بأنّ الإسلام دينٌ غريب فرضه شعبٌ متخلِّف على إيران، في أذهان الأجيال الجديدة (فوران، ص 338). وكان لعددٍ من المتعلّمين الجدد دورٌ كبير في دفع الحكم في هذا الاتّجاه. وسطَ هذا الخضمّ صمَتت الطبقة المستنيرة التي تفتّحت ونشطت في عصر الحكومة الدستوريّة. سكت البعضُ، أملًا بإيران جديدة، تُولدُ من رحم التطوّرات الجارية، لكنّ العامل الرئيسيّ وراءَ صمت

الأكثريّة المطبِق، استبداد الحكم والخوف من أن يكون مصيرها كمصير فرّخي والمدرّس وعشقي وأمثالهم. لقد عُدَّ تمجيدُ الماضي في الواقع بديلًا من التنوير، وسدّ الفراغ الناجم عن صمت المستنيرين (آل أحمد، ص 393- 400). استخدمت الحكومةُ النظامَ التعليميَّ الجديد، للحدّ من حرّية التفكير، وفرض الاتّجاه الواحد على المثقّفين (فوران، ص 333).

في هذا العصر خطت حركةُ التجديد في الأدب خطواتٍ لافتةً، واحتلّت مكانتها واستقرّت في اللغة الفارسيّة بعنوان "الشعر الحديث" و"النثر الجديد". لكنّ الموسيقى، على الرَّغمِ من محاولات التجديد الأوّليّة، لم تتمكّن من مواكبة الأدب في التطوّر. كانت حصيلة محاولات تحديث الموسيقى في هذا العصر إقامة الجوقات الموسيقيّة، وتأسيس المدرسة الموسيقيّة الإيرانيّة الأولى بالأسلوب الغربيّ، وإنشاء النوادي الموسيقيّة، للتعريف بـ "الموسيقى العلميّة الجديدة"، التي هي مجرّد دمج بين الموسيقى الإيرانيّة والموسيقى الغربيّة، وكذلك استبدال الموسيقى الأوروبيّة بالموسيقى الإيرانيّة في العام 1938م/1357هـ، كجزءٍ من البرامج الرسميّة للحكومة، وإنشاء مديريّة خاصّة في وزارة الثقافة لترويج الموسيقى وتعميمها في المدارس بين السنتَين 1936 و1938م/ 1355 و1357هـ (جعفر زادة، ص 319- 342؛ الحوليّة الإحصائيّة، ص 22).

أمّا حرّيّة التعبير في العصر البهلويّ فقد قضت نحبها، وأُسدل الستارُ عليها، ونتيجةً لأجواء الضغط والقمع والتضييق، وجدَ الصحافيّون أنفسَهم مجبرين على نشر أفكار الحكم. أمّا الذين كانت لديهم الجرأةُ على انتقاد ممارسات الحكم، فقد اعتُقلوا، أو قُتلوا كما جرى لفرّخي اليَزديّ* مدير صحيفة الطوفان [الإعصار]. نتبيُّن نظرة الشاه إلى الصحف والمطبوعات في العصر البهلويّ، ممّا صرّح به في تركيا، في أثناء رحلته إليها ولقائه بآتاتورك، حيث انتقدَ أمامَه حرّيّة الصحف التركيّة، وصرّح بأنّه هو لا يسمح للصحافيّين في إيران بأن يكتبوا بحرّيّة وينتقدوا الحكومة (مجلّة مرد امروز [الرجل المعاصر]، السنة 5، العدد 109، 31 أيّار/مايو 1947م/12 رجب/ 1366 هـ، ص 6). وهكذا لم يبقَ من الصحف في إيران، في المدّة الواقعة بين العامَين 1925 و1941م/1343 و1360هـ، سوى 251 نشرة جديدة ملتزمة بقرارات الحكومة، بعد الحظر التدريجيّ للصحف السابقة، باستثناء حالتَين أو ثلاث (برزين، ص 18). بدأ

الانحدارُ الشديد في العام 1926م/1344هـ وقلّ عددُ المطبوعات الجديدة، ففي العام 1939م/1358هـ لم يُضَف إلى الموجود سوى اثنتين فقط (م. ن، ص 14).

لتتمكنَ الحكومةُ من فرضِ مزيدٍ من الرقابة على الحياة الثقافيّة، أنشأت في كانون الثاني- يناير 1938م/1356هـ مديريَّة التنشئة الفكريّة، التي كان لها فروعٌ مستقلّة في المحافظات. كانت هذه المديريّة مؤلّفة من ستّ لجانٍ تعالج الشؤونَ المتعلّقة بالموسيقى، والخطابة، والكتب المدرسيّة، والمطبوعات، والإذاعة، والفنون المسرحيّة. أمّا السياسة التي اعتمدتها هذه المديريّة بشأن المطبوعات، فتعزيزُ تلك التابعة للحكومة منها، واحتكارُ أعمال النشر، ومحاولةُ دمج عدّة صحف لإصدار صحيفة واحدة، لكنّها لم تنجح على هذا الصعيد (آشنا، ص 4- 9). في العام 1940م/1358هـ، أُنشئت المديريّة العامّة للنشر والإعلام، ووُضعت تحت مظلّتها مديريُّة التنشئة الفكريّة وأخبارُ فارس وإذاعةُ طهران، التي كانت قد افتُتِحت في أيّار- مايو من السنة نفسها. من ضمن مهامّ هذه المديريّة مراقبةُ مدى الالتزام بسياسة الحكومة في نشر الأخبار، لكنّ عملَها توقّف في تمّوز- يوليو من العام 1941م/ جُمادى الآخرة 1360هـ (صدّيق، 1974م/1393م، مج 3، ص 1- 10).

جاء افتتاحُ جامعة طهران* في شباط- فبراير من العام 1935م/ذي القعدة 1353 هـ، خطوةً أساسيّة في تعزيز التعليم العالي. قبل ذلك، استمرّ في العصر البهلويّ إرسالُ البعثات الدراسيّة إلى أوروبا لتحصيل العلوم والفنون- الذي بدأ في أوائل القرن الثالث عشر الهجريّ في العصر القاجاريّ (كانت أولى البعثات العلميّة إلى لندن في العام 1226 هـ)، واتّخذ طابعًا رسميًّا، بعد صدور قانون البعثات الدراسيّة إلى أوروبا في المحرّم من العام 1325هـ، عن مجلس الشورى الوطنيّ- وقد حظيت هذه البعثاتُ باهتمامٍ كبيرٍ في العصر البهلويّ، والشباب الإيرانيّون الذين درسوا في الجامعات الفرنسيّة والألمانيّة والبلجيكيّة والبريطانيّة، شكّلوا بعد عودتهم الركائزَ الأساسيّة للنظام الجامعيّ، ولإعداد المؤسّسات الصناعيّة والإداريّة الجديدة، كما أنّ النظامَ التعليميَّ بالأساليب الجديدة قد اتّسع نطاقُه، وازدهر.

اتُّخذت كذلك إجراءاتٌ لتعليم المسنّين، والتحقَ عددٌ كبيرٌ من موظّفي الوزارات بالمدارس المهنيّة، وفي العام 1936م/1354هـ صادقَ مجلسُ الوزراء على مشروع تعليم الكبار، الذي تقدّم به داور (حكمت، ص 377- 379). في العام 1938م/1356هـ قامت وزارةُ الثقافة بتعديل المناهج الدراسيّة، فجاءت نُسخةً مشوَّهة عن المناهج الفرنسيّة، ممّا أدّى إلى تقهقر مستوى التعليم، طيلة مدّة حكم رضاشاه، وعلى الرَّغم من الزيادة السنويّة في ميزانيّة وزارة الثقافة (صدّيق، 1957م/1376هـ، ص 355- 356)، لم يخصَّص سوى 4٪ من الميزانيّة العامّة لشؤون التعليم والتربية، وظلّت المناطقُ الريفيّة محرومةً من التعليم، وتسعون في المائة من سكّانها أمّيّين (كدي، ص 153؛ أبراهاميان، ص 181). اهتمّت الدولةُ في هذا العصر اهتمامًا جدّيًّا بالتربية البدنيّة

والرياضيّة، وفي العام 1933م/1351هـ أُسّست مديريُّة التربية البدنيّة، وأُنشئت الملاعبُ العامّة، وأُطلقت المسابقات الرياضيّة (صدّيق، 1957م/1376هـ، ص 354).

من الإجراءات الثقافيّة الأخرى في العصر البهلويّ الأوّل تغييرُ اسم البلاد من پرشيا، أو "پارس" إلى إيران، الذي جاء على ما يبدو بناءً على اقتراح الألمان، وعمّمت وزارة الخارجيّة الإيرانيّة هذا القرار في العام 1934م/1352هـ على سفاراتها وممثّليّاتها في الدول الأجنبيّة، لإعلام تلك الدول به (صدّيق، 1975م/1395هـ، مج 2، ص 236-237؛ الإسكندريّ الخوئينيّ، ص 134). في العام 1935م/1353هـ أُسّس "المجمع اللُّغويّ" (← المجمع اللُّغوي*)، بهدف تنقية اللّغة الفارسيّة من الألفاظ الدخيلة، مع التأكيد والإصرار على حذف الألفاظ العربيّة. أمّا على الصعيد المعماريّ، فقد شُيّدت عدَّة مبانٍ حكوميّة جديدة على الطراز المعماريّ العائد إلى إيران القديمة من بينها نشير إلى المبنى البلديّ العامّ، ونادي الضبّاط، والمصرف الوطنيّ الإيرانيّ (إيفانوف، ص 79). في العام 1937م/1355هـ تمّ افتتاح المتحف الأنتربولوجيّ. وكان الهدفُ من ورائه المحافظةَ على الآثار والثقافة والحضارة القديمة، لا سيَّما الأزياء المحلّيّة القديمة، التي كانت في طريق الزوال، بعد أن استُبدلت بها تدريجيًّا البدلةُ الأوروبيّة (حكمت، ص 368 - 375).

اتُّخذت كذلك إجراءاتٌ مهمّة على الصعيد الصحّيّ، ففي العام 1926م/1344هـ أُنشئت مديريُّة الصحّة، لِمَرْكزةِ المؤسسات الصحّيّة، وصارت هذه المديريّة وزارة الصحّة في ما بعد (تقويم خمسين سنة من عمر المملكة البهلويّة، مج 1، ص 59؛ سيروس غني، ص 419؛ أيضًا الصحّة والاستشفاء، والعلوم الطبّيّة*، وزارة). ووُضعت مقرَّرات لممارسة مهنة الطبّ، فُرض على أساسها إجراءُ امتحانٍ للحصول على الإذن بمزاولة المهنة؛ وشملت هذه القراراتُ ضمنًا الصيادلة (سيروس غني، م. ن، ص. ن). بُنيت كذلك مستشفياتٌ في معظم مراكز الأقاليم والمحافظات، كان أكبرُها في طهران ومشهد (م. ن، ص 419- 420؛ أيضًا بيمارستان* [المستشفى])، كما أُنشئ مركز باستور لإعداد اللّقاح والمصل (الإسكندريّ الخوئينيّ، ص 17- 18).

وُضعت السياسات الاقتصاديّة على قاعدة تحديث الاقتصاد، واعتماد التَّقانة العصريّة، المستوردة، وكان يُنفقُ القسمُ الأعظم من الثروة الوطنيّة الناتجة عن العائدات النفطيّة والجمارك وضريبة الدخل على الجيش، وعلى شراء التجهيزات والمعدّات العسكريّة. وصلت ميزانيّة الدولة، نتيجة للمشاريع الضخمة التي نُفِّذت لتحديث الدولة، إلى حوالى ثمانية عشر ضعفًا، أي من 245 مليون ريال تقريبًا في العام 1925م/1343 هـ إلى 3,4 مليار ريال في العام 1941م/1359هـ (أبراهاميان، ص 184).

أهمّ إنجازات الحكم على صعيد البُنى التحتيّة، إنشاءُ خطوط السكّة الحديديّة، وهو المشروع الذي قدّمه هدايت إلى المجلس في العام 1926م/1344هـ (هدايت، ص 372).

لُحِظَ خطّ سيرها من الشمال المركزيّ إلى الجنوب الغربيّ، وكلفتها تؤمَّنُ من الضرائب المفروضة على الشاي والسكّر بأنواعه. وقد بدأ تنفيذُ المشروع في العام 1927م/1345 هـ، وانتهى في العام 1938م/1356هـ ، أي بعد إحدى عشرة سنة (كاتوزيان، ص 159- 160).

وُوجه هذا المشروعُ، الذي سهّل المواصلات، بانتقاداتٍ لاذعة، أهمّها ما يتعلّق بكلفتِه الباهظة، وخطّ سيره غير التجاريّ (بعث إيران، ص 654- 655؛ كاتوزيان، ص 160). بلغَ طولُ الجادّات الجديدة التي نُفِّذَت في هذا العصر، حوالى 13,000 كلم، أمّنت التواصل بين المدن (كاتوزيان، ص 161).

أمّا الصناعة، فقد بدأ نموّها بعد افتتاح المصانع والمعامل الجديدة، التي وصل عددُها من عشرين مصنعًا تقريبًا في العام 1925م/1343هـ إلى 346 مصنعًا في العام 1941م/1359هـ، وأظهر إحصاءٌ للعمّال في المصانع الكبرى، أنّ عددَهم تجاوزَ 50,000 عامل (أبراهاميان، ص 182). كانت الحكومةُ تهدف إلى جعل التجارة الخارجيّة في يدِها، وذلك بعد أن تتخطّى الآثار السلبيّة للأزمة العالميّة في العام 1929م/ 1347هـ التي أَلحقت بالتجارة الخارجيّة الإيرانيّة أضرارًا فادحة، وقد وُضع هذا الهدفُ موضعَ التنفيذ، بعد إصدار قانون بهذا الخصوص في آذار- مارس من العام 1931م/ 1349هـ. أدّى احتكارُ الدولة للتجارة الخارجيّة إلى احتكارها لتجارة القطن والقمح والفاكهة المجفَّفة، والأفيون والحرير والسكّر والشاي (كدي، ص 165- 166؛ لمتون، ص 340- 341). أدّى تطبيقُ هذه السياسة- التي تولّت الحكومةُ على أساسها، إلى جانب كبار التجّار، توجيهَ اقتصاد البلاد- إلى إخراج التجّار الصغار من فلك التجارة، والقضاء على التنافس على الأسعار، بحيث أنّ الاهتمام بمصلحة المحتكرين وفائدتهم ثبَّتَ أسعارَ السلع المستوردة على مستوًى معيّن (كدي، ص 167). أمّا النهج الآخر الذي اعتمدته الحكومةُ للتخلّص من عواقب الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، الذي أدّى إلى انخفاض سعر الفضّة، فهو تغيير الاحتياط النقديّ من الفضّة إلى الذهب، وقد نوقش هذا القانونُ في المجلس وتمّت المصادقة عليه في آذار- مارس من العام 1930م/1348هـ (صحيفة اطّلاعات، السنة 4، العدد 990، 10 آذار- مارس 1930م/ شوّال 1348هـ، ص 1). لكنْ لعدم توافر الإمكانات لشراء احتياطيّ الذهب، ظلّت الفضُّة عمليًّا هي الركيزة النقديّة لعدّة سنوات، كما كان الحال في السابق، كما أنّ إصدار النقود الورقيّة من دون رصيد أدّى إلى تفاقم التضخّم (بيات، 1986م/1406هـ، ص 33- 34).

ظلّت بنيةُ الزراعة من دون إصلاح أو تغيير يذكر، معتمدةً الأساليبَ التقليديّة، التي عملت الحكومة على تعزيزها، وظلّ كبار الإقطاعيّين كما في السابق يملكون نصف أراضي البلاد، في حين كان 95٪ إلى 98٪ من المزارعين لا يملكون الأراضي (كدي، ص 161). نتيجةً لعدم اهتمام الحكومة بهذا المرفق الاقتصاديّ، ظلّت صادرات

المحاصيل الزراعيّة على تخلّفها ولم يلحقها أيُّ ازدهار. مع ذلك لم يحصل أيُّ نقصٍ جدّيٍّ على صعيد المواد الغذائيّة (كاتوزيان، م. ن، ص. ن). في تشرين الثاني- نوفمبر من العام 1937م/1356هـ، صدر "قانون العمران"، لتحسين وضع الزراعة، الذي كان المالكُ على أساسه مسؤولًا عن زراعة أراضيه، وفي حال تهاونه، تُصادَر تلك الأراضي. لكنّ هذا القانون لم يطبّق مطلقًا، لأنّه وُجه باعتراض المالكين (لمتون، ص 353- 354). من الإجراءات الإيجابيّة التي قامت بها الحكومة على الصعيد الزراعيّ، يمكن أن نشير إلى إنشاء كليّة الزراعة في كرج، وعدد من المدارس الزراعيّة، والمزارع النموذجيّة. صدر كذلك قانونُ رفع المستوى الإنتاجيّ للأراضي المهمَلة، والأراضي المزروعة على نحوٍ سيِّىء، من خلال تقديم قروض زراعيّة (كدي، ص 164).

لقد أدّت سياسة الشاه تجاه العشائر، والقاضية بإسكان القبائل والعشائر "تخته قابو*"، بهدف تغيير نمط حياتهم من الرعي إلى الزراعة، وحلّ النُّظم القبليّة بهدف تطبيق سياسة التحديث، إلى إفقار القبائل ونفْقِ المواشي، لعدم تأمين التسهيلات اللّازمة للإسكان، وتلبية الاحتياجات اللّازمة لذلك. أثّرت هذه السياسةُ سلبًا في اقتصاد البلاد، ممّا حدا بالشاه في أواخر عهده إلى تعديل القانون (لمتون، ص 501- 502؛ ص 258- 261). في خضمّ ذلك، وبعد مصادرة أملاك زعماء القبائل والعشائر، تشكلت طبقةُ ملّاكين جديدة من التجّار والمقاطعجيّة والعسكريّين، حلّت محلّ طبقة الملّاكين القدماء (لمتون، ص 459).

في العام 1931م/1349هـ، تذرّعت شركة النفط الإيرانيّة- الإنجليزيّة بالأزمة الاقتصاديّة العالميّة، لتُخْفِضَ حصَّة إيران. تصوّر الشاه أنّ الحكومة البريطانيّة هي التي أصدرت الأمرَ بتخفيض ما تدفعه لإيران عمْدًا، لعدم رضاها عنه، أو للضغط عليه، فأرسل لَجنةً برئاسة تيمورتاش لإجراء المحادثات مع الشركة. وبسبب طول مدّة المحادثات وفقدان الشاه ثقته بتيمورتاش من جرّاء المحادثات السّريّة بينه وبين الاتّحاد السوفياتيّ، التي أسفرت في نهاية المطاف عن اعتقاله وقتله في العام 1933م/1351هـ (هدايت، ص 395- 397)، أقدمَ الشاه على إلغاء اتّفاقيّة دارسي* من طرف واحد، ممّا أفقدَ إيرانَ مكانتَها الجيّدة تجاهَ الشركة (للاطّلاع على مكانة إيران ← فاتح، ص 293- 294). في العام 1933م/1351هـ أُجريت مباحثاتٌ بين الطرفَين، عُدِّلت على أثرها الاتّفاقيُّة، وزادت حصّة إيران من 16٪ إلى 20٪، لكنّ إطالةَ مدّة الاتّفاقيّة من 27 إلى 60 سنة أودت بنتائجها الإيجابيّة (م. ن، ص 290 وما بعدها؛ كاتوزيان، ص 162- 164 ؛ ديغار وآخرون، ص 120- 121).

أمّا على صعيد السياسة الخارجيّة فقد كانت سياسةُ الحياد ركيزةَ العلاقات بالدول الأجنبيّة (زرغر، ص 139). مع ذلك بُذلت مساعٍ حثيثةٌ لإرضاء بريطانيا والاتّحاد السوفياتيّ (دولت آبادي، مج 4، ص 406)؛ وكان هدفُ الشاه من وراء تشكيلة الحكومة

الجديدة في 1926م/1344هـ إقامةَ نوع من التوازن والتعادل بين الأعضاء المؤيّدين لكلٍّ من الدولتَين، ولهذا الغرض عُيِّن وثوق الدولة الإنجليزيُّ الهوى وزيرًا للماليّة، ومشاور الملك موقِّع اتّفاقيّة العام 1921م/1339هـ مع الاتّحاد السوفياتيّ وزيرًا للخارجيّة (زرغر، ص 156).

كانت علاقاتُ إيران بالاتّحاد السوفياتيّ كدولتَين جارتَين تحظى بأهمّيّة خاصّة، بسبب الروابط الوثيقة اقتصاديًّا بين الشمال الإيرانيّ والاتّحاد السوفياتيّ. فقد صنّف السوفياتُ في بداية الأمر، حكمَ رضاشاه في خانة حركات التحرير المناهضة للاستعمار وللبورجوازيّة الوسطى (لنتشافسكي، ص 115)؛ لكنّهم بعد ذلك انتهجوا سياسةَ الضغط الاقتصاديّ وحظر استيراد البضائع الإيرانيّة كردّة فعلٍ على سياسة التغريب التي انتهجها الشاه، ورفض إيران توقيع المعاهدة المتعلّقة بامتياز مسامك الشمال، التي ردّها المجلس (زرغر، ص 149- 150)؛ ولتدارك الأمر وتحسين العلاقات بادرت إيران إلى إجراء محادثات مع الاتّحاد السوفياتيّ، كُلِّلت بالنجاح. وقد تزامنت هذه الإجراءاتُ مع جهود الحكومة في حلّ القضايا المتنازَع عليها بينها وبين تركيا وأفغانستان، ممّا أثار قلقَ الإنجليز من التقارب بين الدول الثلاث، الذي سيصبّ على الأرجح في مصلحة الاتّحاد السوفياتيّ. وهذا ما أفقدَ المباحثاتِ وتيرتَها السابقة (بيات، 1994م/1414هـ، ص 133- 134). كان الفشلُ حليفَ هذا الجانب من سياسة إيران الخارجيّة، الهادف إلى إذكاء التنافس بين القوَّتَين العظمَيَين، للحصول على مزيد من المرونة من كلٍّ منهما، في تلبية مطالبها (م. ن، ص 133- 135). وهكذا، على الرَّغم من تصلُّبها أحيانًا في تلبية مطالبهما، كانت في النهاية تخضع وتنفّذ تلك المطالب، للحؤول دون بروز الأزمات، من ذلك توقيعُها اتّفاقيّة المسامك مع الاتّحاد السوفياتيّ في العام 1934م/1352هـ ، لمدّة 25 سنة (سبهر، 1995م/1415م، ص 209)، وتجديدُ اتّفاقيّة النفط مع الإنجليز في العام 1933م/1351هـ لمدّة 60 سنة. كان أيُّ نوع من أنواع المقاومة والتصلُّب من جانب إيران يسفرُ عن نتائج سلبيّة سياسيًّا، وهذا ما حدث في أثناء المحادثات المتعلّقة بموضوع النفط، حيث أبدت إيران استعدادَها تلبية مطالب جارتَيها الحدوديَّتَين، بهدف مقاومة الإنجليز، لتكونَ على الأقلّ مطمئنةً إلى فضّ النزاعات المناطقيّة، وهذا ما أدّى إلى التنازل لتركيا عن جزءٍ من مرتفعات آرارات الاستراتيجيّة في العام 1931م/1349هـ (أرفع، ص 259- 261)، والتخلّي عن قسم من الأراضي الإيرانيّة لأفغانستان (بيات، 1994م/1414هـ، ص 137).

كان تثبيتُ حسن الجوار، وفضّ النزاعات الحدوديّة، لا سيّما مع تركيا، من الأسباب الأخرى لتنازل إيران، الهادفة إلى المحافظة على أجواء الصداقة مع الجيران (أرفع، م. ن، ص.ن). كانت صداقات الشاه، لا سيّما تجاه الأتراك تبعيَّة أكثر من كونها صداقة، ولطالما نفّذ نصائحهم. فمصاهرةُ العائلة المالكة في مصر، وزواجُ وليّ العهد

محمّدرضا بفوزيّة أختِ الملك فاروق، نصيحةٌ قدّمها له وزير الخارجيّة التركيّ، رشدي أرس (قاسم غني، مج 2، ص 8- 9).

في هذا العصر، كانت السياسةُ البريطانيّة على الدوام سياسةَ تسلّط وسيطرةٍ على المنطقة ففي المرحلة الزمنيّة الفاصلة بين الحربَين العالميَّتَين، وبعد تزايدِ نفوذ الاتّحاد السوفياتيّ، عمدت بريطانيا للمحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط، لا سيّما المنطقة الغنيّة بالنفط في الخليج الفارسيّ، إلى تمهيد سُبُلِ عقدِ المعاهدة الدفاعيّة بين بلدان المنطقة؛ وكانت محصّلة الجهود المبذولة على هذا الصعيد، اتّفاقيّة سعد آباد في العام 1937م/1355هـ، بين إيران وتركيا وأفغانستان (المهدويّ، ص 37- 45). كان توجُّه إيران من وراءِ عقدِ هذه الاتّفاقيّة، الابتعادَ عن الاتّحاد السوفياتيّ واتّخاذ سياسةٍ عدائيّة تجاهَه (إيفانوف، ص 90).

كانت العلاقاتُ الاقتصاديّة بألمانيا، تشكّل جزءًا من علاقات إيران الخارجيّة. وكانت رغبةُ إيران بالتقرّب من ألمانيا تهدف في الحقيقة، إلى التخفيف من ضغوط القوَّتَين العظمَيَين، وإقامة نوع من توازن القوى. ولهذا الغرض أتاحت إيران لألمانيا الأرضيَّة والسبلَ الملائمة لنشاطها الاقتصاديّ، على أمل أن تقومَ بدور القوّة الثالثة؛ ومن خلال تغلغلِ الألمان في حياة إيران الاقتصاديّة، أصاب النموُّ والازدهارُ علاقاتِ البلدَين في المدّة الفاصلة بين الحربَين العالميَّتَين، إلى حدٍّ أنّ ألمانيا أصبحت أكبرَ مساعدٍ لإيران (غازياني، ص 108- 111؛ زرغر، ص 351). مع ذلك كلِّه، فإنَّ بعضَ الملاحظاتِ السياسيّة، وسوء ظنِّ الشاه بالأجانب، أدّت إلى زعزعة علاقات إيران ببقيّة الدول لا سيّما ألمانيا. ومن العوامل التي أدّت أيضًا إلى توتّر العلاقات الخارجيّة، انتقادُ الصحف الأجنبيّة لرضاشاه، ونشاط معارضي الحكم البهلويّ في أوروبا. فعلى سبيل المثال أدّى نشرُ مقالة "الشاه لا أصلَ له ولا نسب" في إحدى الصحف الألمانيّة، وإصدار النشرتَين الشيوعيَّتَين بيكار* والنهضة في ألمانيا أيضًا، إلى توتّر العلاقات بين البلدَين، واستدعاء إيران لدبلوماسييها من ألمانيا (بلوشر، ص 165- 168، 222). كما أنّ قطعَ علاقة إيران بفرنسا في كانون الثاني- يناير من العام 1938م/1356هـ لمدّة شهرٍ ونصف، سببُه انتقادُ الصحف الفرنسيّة لنظام الحكم الإيرانيّ (مكّي، مج 6، ص 409- 410).

بعد بدءِ الحرب العالميّة الثانية في أيلول- سبتمبر من العام 1939م/رجب 1358 هـ تحسّنت مكانةُ إيران على المستوى الدوليّ. سرعان ما أعلنت إيران حين علمت ببدء الحرب، موقفَها الحياديّ (سبهر، 1976م/1396هـ ص 27- 29). مع ذلك، احتلّت قوّات الحلفاء إيرانَ في أيلول- سبتمبر من العام 1941م/1359هـ (ستيوارت، ص 83- 84، 210 وما بعدها). وكانت النتيجةُ أنّ الجيشَ الإيرانيّ الذي أُنفقت ميزانيّةٌ ضخمةٌ على تحديثه وإعادة تدريبه وتجهيزه انفرط عقدُهُ من الداخل في مرحلة الحرب، فبعد يومين من دخول قوّات الاحتلال أصدرَ المجلسُ الحربيّ الأعلى قرارًا بإخلاء جميع الثكنات (فرخ،

ص 432)، وصدرت الأوامرُ بعدم المقاومة، واستسلمت إيرانُ لأوامر الحلفاء (اطّلاعات، السنة 16، العدد 3637، 28 آب- أغسطس 1941م/6 شعبان 1960هـ، ص 1؛ ← أيضًا الحرب العالميّة الثانية*). لم يصدِّق الشاه كليًّا أنّ إيران قد احتُلَّت، وكان يتخيّل أنّ هدفَ الحلفاء عزلُهُ عن الحكم، لأنّه كان يَعدُّ نفسَه "سدًّا منيعًا في طريقهم" (فرخ، ص 419؛ بني أحمد، مج 3، ص 536). كان هدفُ الحلفاء في الواقع التدخّل المباشر في عمليّات نقل المعدّات الحربيّة، وكانوا يعتقدون أنّ الشاهَ عائقٌ أمامَ تحقيق أهدافهم (صحيفة اطّلاعات في ربع قرن؛ ص 203). وهكذا استقالَ الشاه من الحكم، بعد أن أعلنَ أنّ محمّدرضا البهلويّ وليَّ العهد، خليفةٌ له، وملكٌ قانونيٌّ.

من الواجب على ما يبدو عدُّ احتلال الحلفاء لإيران، عاملًا خارجيًّا أدّى إلى سقوط الشاه، لكنّ العواملَ الداخليّة كان لها في العمق الدورُ الأكبر في إسقاطه. وأهمّ العوامل الداخليّة افتقادُه للدعم الشعبيّ. فعزلُه لم يُثِر أسفَ الشعب، ولا حتّى نوّاب المجلس- الذين كان الشاه هو الذي اختارهم- أو القيّمين على الأمور (صحيفة اطّلاعات في ربع قرن، ص 206- 207). من الواجب كذلك ردُّ العوامل الأخرى إلى جشع الشاه وحبّه للتملّك، واتّساع نطاق أملاكه الخاصّة في مختلف أنحاء البلاد، وظلم الموظّفين وإجحافهم بحقّ المالكين وعامّة الشعب، وعدائه للدِّين والمتديِّنين، والانهيار الأخلاقيّ العامّ، وشدّة القمع والتضييق، والظلم وقلّة الإنصاف (م. ن، ص 205؛ هاشمي الحائريّ، ص 1؛ هدايت، ص 403).

تغيّرت الأجواءُ السياسيّة في البلاد بعد سقوط رضاشاه دفعةً واحدة. بدأت المطبوعاتُ بعد صمتٍ مُطبق إجباريّ لمدّة ستّة عشر عامًا، بانتقاد النظام السابق، وطالب بعضُ الصحافيّين باسترداد الشاه ومحاكمته (فيروز، ص 1). استأنفت الأحزابُ السياسيّة نشاطَها، وأُعيدت الحياةُ إلى الحكم البرلمانيّ؛ وعاد الخوانين وزعماءُ العشائر إلى قبائلهم، واستعادت العشائرُ أنماطَ حياتها المحلّيّة، ودخلت إيرانُ حقبةً جديدة من تاريخها المعاصر.

المصادر والمراجع، يرواند أبراهاميان، إيران بين دور انقلاب: درآمدى بر جامعه شناسى سياسى ايران معاصر [إيران بين ثورتَين: مدخل إلى علم الاجتماع السياسيّ الإيرانيّ المعاصر]، ترجمه بالفارسيّة غل محمّدي ومحمّد إبراهيم الفتّاحي ولي لايي، طهران 1377ش [1998م]؛ حسام الدين آشنا، "سياسة الإعلام المكتوب في السنوات الأخيرة من حكم رضاشاه"، گنجينهٔ اسناد [خزنة الوثائق]، السنة الأولى، الكتاب الثاني (صيف 1370ش [1991م])؛ جلال آل أحمد، در خدمت وخيانت روشنفكران [في خدمات المثقّفين وخياناتهم]، طهران 1374 ش[1995م]؛ حسن أرفع، در خدمت پنج سلطان [في خدمة خمسة ملوك]، ترجمه بالفارسيّة أحمد نوّاب الصفَويّ، طهران 1377 ش [1998م]؛ ريتشارد أنطوني ستيوارت، در آخرين روزهاي رضاشاه: تهاجم روس

وانگليس به ايران در شهريور 1320ش [في آخر أيّام رضاشاه: هجوم الروس والإنجليز على إيران في أيلول- سبتمبر من العام 1941م]، ترجمه بالفارسيّة عبدالرضا هوشنغ المهدويّ وكاوه بيات، طهران 1370ش [1991م]؛ مهدي إسكندري الخوئينيّ، قرن بهلوي [القرن البهلويّ]، طهران 1325ش [1946م]؛ اسناد تاريخى جنبش كارگرى سوسيال دموكراسى وكمونيستى ايران [الوثائق التاريخيّة المتعلّقة بالحركة العمّاليّة الاشتراكيّة الديمقراطيّة والشيوعيّة الإيرانيّة]، مج 1، فلورانس 1974م، ط. أوفست طهران [لاتا.]؛ اطّلاعات در يك ربع قرن [صحيفة اطّلاعات في ربع قرن]، طهران: صحيفة اطّلاعات، 1329ش [1950م]؛ أحمد أمير أحمدي، خاطرات نخستين سپهبد ايران: احمد امير احمدي [مذكّرات أوّل جنرال في إيران: أحمد أمير أحمدي]، ط. غلامحسين زرغري نجاد، طهران 1373ش [1994م]؛ ميخائيل سرغي يوفيتش إيفانوف، تاريخ نوين ايران [تاريخ إيران الحديث]، ترجمه بالفارسيّة هوشنغ تيزائي وحسن قائم بناه، ستوكهولم 1356ش [1977] ؛ مسعود برزين، تجزيه وتحليل آمارى مطبوعات ايران: 1357- 1215ش [تفصيل إحصاء المطبوعات الإيرانيّة وتحليلها: 1836- 1978م]، طهران 1370ش [1991م]؛ فيبرت فون بلوشر، سفرنامهٔ بلوشر [مدوّنة رحلة بلوشر]، ترجمه بالفارسيّة كيكاووس جهانداري، طهران 1363ش [1984 م]؛ أحمد بني أحمد، تاريخ شاهنشاهى پهلوى [تاريخ الملكيّة البهلويّة]، مج 2، 3، طهران 1356ش [1977م]؛ محمّد تقي بهار، تاريخ مختصر احزاب سياسى ايران [تاريخ الأحزاب السياسيّة الإيرانيّة المختصر]، طهران 1357- 1363ش [1978- 1984م]؛ سليمان بهبودي "مذكّرات سليمان بهبودي: عشرون عامًا بصحبة رضاشاه"، في رضاشاه: خاطرات سليمان بهبودى، شمس بهلوى، على ايزدى [رضاشاه: مذكّرات سليمان بهبودي، وشمس البهلويّ، وعلي إيزدى]، ط. غلامحسين ميرزا صالح، طهران 1372ش [1993م]؛ محمّد تقي بهلول، خاطرات سياسى بهلول، يا، فاجعهٔ مسجد گوهرشاد [مذكّرات البهلول السياسيّة، أو، مجزرة مسجد جوهر شاد]، طهران 1370 ش[1991م]؛ جمشيد بهنام، ايرانيان وانديشهٔ تجدد [الإيرانيّون وفكر الحداثة] طهران 1375ش [1996م]؛ كاوه بيات، "رضاشاه، وتيمورتاش وسياسة إيران الشرقيّة"، گفتگو [مجلّة الحوار]، العدد 6، صيف 1373ش [1994م]؛ شورش عشايرى فارس: 1309- 1307ش [تمرّد القبائل في إقليم فارس: 1928- 1930م]، طهران 1365ش [1986م]؛ حيدر قلي بيغلري، خاطرات يك سرباز [مذكّرات جنديّ]، طهران 1350ش [1971م]؛ مير جعفر بيشه وري، يادداشتهاى زندان [مذكّرات السجن][لا مكا، لاتا.]؛ تعقيب دومين سالانهٔ احصائيهٔ بلدى: سرشمارى نفوس شهر تهران در سنوات 1262، 1270، 1301، 1311ش [ملحق الإحصائيّة البلديّة السنويّة الثانية: تعداد النفوس في مدينة طهران في السنوات 1883 و1891 و1930 و1932م]، [لا مكا.]، 1312ش [1933م]؛ حسن تقي زادة، زندگى طوفانى: خاطرات سيد حسن تقى زاده [حياة

مضطربة: مذكّرات السيّد حسن تقي زادة]، ط. إيرج أفشار، طهران 1368ش [1989 م]؛ خسرو جعفر زادة، "الحداثة والتجديد في الموسيقى الإيرانيّة" ايران نامه [مجلّة إيران] السنة 12، العدد 2 (ربيع 1373ش [1994م]؛ علي أصغر حكمت، سى خاطره از عصر فرخندهٔ بهلوي [ثلاثون خاطرة من العصر البهلويّ الميمون]، [طهران] 1355 ش [1976م]؛ إبراهيم خواجة النوريّ، بازيگران عصر طلائى: سيد حسن مدرس [لاعبو العصر الذهبيّ: السيّد حسن المدرّس]، طهران 1358ش [1979م]؛ يحيى دولت آبادى، حيات يحيى [حياة يحيى]، طهران 1362ش [1983م]؛ جان بى برديغار، برنار هوركاد، ويان ريشار، ايران در قرن بيستم: بررسى اوضاع سياسى، اجتماعى، اقتصادى وفرهنگى ايران در يكصد سال اخير [إيران في القرن العشرين: دراسة الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة في إيران في السنوات المائة الأخيرة]، ترجمه بالفارسيّة عبدالرضا هوشنغ المهدويّ، طهران 1377ش [1998م]؛ رستاخيز ايران: مدارك مقالات ونگارشات خارجى 1299- 1323 [قيامة [بعث] إيران: وثائق المقالات والتقارير الأجنبيّة 1920- 1944م]، جمع فتح الله النوريّ الإسفنديارىّ، طهران [؟1353ش [1974م]]؛ علي أصغر زرغر، تاريخ روابط سياسى ايران وانگليس در دورهٔ رضاشاه [تاريخ العلاقات السياسيّة الإيرانيّة- البريطانيّة في عصر رضاشاه]، ترجمه بالفارسيّة كاوه بيات، طهران 1372ش [1993م]؛ علي زيبائي، كمونيزم در ايران، يا، تاريخ مختصر فعاليت كمونيستها در ايران [الشيوعيّة في إيران، أو التاريخ المختصر لنشاط الشيوعيّين في إيران]، طهران 1344ش [1965م]؛ سالنامه وآمار 1315، 1316 و1316- 1317ش (مجموعة قوانين ومقرّرات فرهنگى) [الحوليّة والإحصاء في السنوات 1936، 1937 و1937- 1938م (مجموعة القوانين والقرارات الثقافيّة)]، طهران 1355ش [1976م]؛ أحمد علي سبهر، ايران در جنگ دوم جهانى [إيران في الحرب العالميّة الثانية]، طهران 1355ش [1976م]؛ نفسه، خاطرات سياسى مورخ الدولة سپهر [خواطر مؤرّخ الدولة سبّهر السياسيّة]، ط. أحمد سميعي، طهران 1374ش [1995 م]؛ محسن الصدر، خاطرات صدر الأشراف [خواطر سيّد الأشراف]، طهران 1364ش [1985م]، عيسى صدّيق، تاريخ فرهنگ ايران، [تاريخ إيران الثقافيّ]، طهران 1336ش [1957م]؛ نفسه، يادگار عمر [ذكرى العمر]، طهران مج 2، ط. 2، 1354ش [1975]، مج 3، ط 1، 1353ش [1974م]؛ إحسان الطَّبَريّ، جامعهٔ ايران در دوران رضاشاه، [المجتمع الإيرانيّ في عصر رضاشاه]، ستوكهولم 1356ش [1977م]؛ غازياني، "التعاون الاقتصاديّ بين إيران وألمانيا في السنوات الخمسين الأخيرة، مجلة كاوه، السنة 12، العدد 65 (اسفند 1355ش [آذار 1976م])؛ سيروس غني، ايران: برآمدن رضاخان، برافتادن قاجار ونقش انگليسيها [إيران: صعود رضا خان، وسقوط القاجاريّين، ودور الإنجليز]، ترجمه بالفارسيّة حسن كامشاد، طهران 1377ش [1998م]؛ قاسم غني، يادداشتهاى دكتر قاسم غنى [مذكّرات الدكتور قاسم

غني]، ط. سيروس غني، طهران 1367ش [1988م]؛ مصطفى الفاتح، پنجاه سال نفت ايران [النفط الإيرانيّ في خمسين سنة]، طهران 1358ش [1979م]؛ مهدي فرخ، خاطرات سياسى فرخ [خواطر فرخ السياسيّة]، طهران 1345ش [1966م]؛ جان فوران، مقاومت شكننده: تاريخ تحولات اجتماعى ايرانى از سال 1500 ميلادى مطابق با 879 شمسى تا انقلاب [المقاومة المهزومة: تاريخ التطوّر الاجتماعيّ في إيران من العام 1500م حتّى الثورة]، ترجمه بالفارسيّة أحمد تديّن، طهران 1377ش [1998م]؛ مظفّر فيروز، "محاكمة العناصر الدكتاتوريّة أو الحكم على نظام السنوات العشرين: يجب على الحكومة استرداد رضا خان لمحاكمته"، رعد امروز [مجلّة رعد اليوم]، السنة 1، العدد 75، 6 بهمن 1322 ش[كانون الثاني- يناير 1944م]؛ محمّد علي كاتوزيان، اقتصاد سياسى ايران از مشروطيت تا پايان سلسله پهلوى [اقتصاد إيران السياسيّ من الحكومة الدستوريّة حتّى نهاية السلالة البهلويّة]، ترجمه بالفارسيّة محمّدرضا نفيسي وكامبيز عزيزي، طهران 1372ش [1993م]؛ عبد الصمد كامبخش، شمه اي دربارهٔ تاريخ جنبش كارگرى ايران: سوسيال دمكراسى انقلاب، حزب كمونيست ايران، حزب تودهٔ ايران [لمحة عن تاريخ الحركة العمّاليّة في إيران: الثورة الاشتراكيّة الديمقراطيّة، الحزب الشيوعيّ الإيرانيّ، حزب تودة الإيرانيّ]، طهران 1360ش [1981م]؛ نيكي كدي، ريشه هاى انقلاب ايران [جذور الثورة الإيرانيّة]، ترجمه بالفارسيّة عبدالرحيم كواهي، طهران 1369ش [1990م]؛ ستفاني كرونين، ارتش وتشكيل حكومت پهلوى در ايران [الجيش وتشكيل الحكم البهلويّ في إيران]، ترجمه بالفارسيّة على بابائي، طهران 1377ش [1998م]؛ نورالدين كيانوري، خاطرت نورالدين كيانورى [مذكّرات نورالدين كيانوري]، طهران 1372ش [1993م]؛ كاهنامه پنجاه سال شاهنشامى بهلوى: فهرس روز بروز وقايع سياسى، نظامى، اقتصادى واجتماعى ايران از 13 اسفند 2476 تا 30 اسفند 2535 [تقويم المملكة البهلويّة في خمسين سنة: فهرس الأحداث السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في إيران يومًا بيوم من 1917 حتّى 1976م طهران 1355ش [1976م]؛ حبيب لاجوردي، اتحاديه هاى كارگرى وخودكامگى در ايران [الاتّحادات العماليّة والدكتاتوريّة في إيران]، ترجمه بالفارسيّة ضياء صدقي، طهران 1369ش [1990م]؛ آن كاترين سواين فورد لمتون، مالك وزارع در ايران [الملّاك والمزارعون في إيران]، ترجمه بالفارسيّة منوتشهر أميري، طهران 1362ش [1983م]؛ جورج لنتشافسكي، غرب وشوروى در ايران: سى سال رقابت 1918- 1948م [الغرب والاتّحاد السوفياتيّ في إيران: ثلاثون سنة من التنافس 1918-1948م]، ترجمته بالفارسيّة حوراء ياوري، طهران 1351ش [1972م]؛ مركز الإحصاء الإيرانيّ، بيان آمارى تحولات اقتصادى واجتماعى ايران [تقرير إحصائيّ للتطوّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في إيران]، طهران 1356ش [1977م]؛ عبد الله المستوفي، شرح زندگانى من، يا، تاريخ اجتماعى وادارى دورهٔ قاجاريّه [سيرة حياتي،

أو، التاريخ الاجتماعيّ والإداريّ للعصر القاجاريّ]، طهران 1360ش [1981م]؛ حسين مكّي، تاريخ بيست سالهٔ ايران [عشرون عامًا من تاريخ إيران]، طهران 1362- 1364 ش [1983- 1985م]؛ عبدالرضا هوشنغ المهدويّ، سياست خارجى ايران در دوران بهلوى 1357- 1300 ش [سياسة إيران الخارجيّة في العصر البهلويّ 1921- 1978م]، طهران 1373ش [1994م]؛ ع. هاشمي الحائريّ، "بعد عشرين عامًا"، مجلّة إيران، السنة 25، العدد 6681، مهر 1320ش [تشرين الأوّل- أكتوبر 1941 م]؛ مهديقلي هدايت، خاطرات وخطرات [المذكّرات والخواطر]، طهران 1363ش [1984م].

/بروين قدسي زاد/

2) **عصر البهلويّ الثاني**، حقبةٌ من تاريخ إيران المعاصر، تبدأ بتتويج محمّدرضا البهلويّ ملكًا (17 أيلول- سبتمبر 1941م/26 شعبان 1360هـ)، وتنتهي بسقوط السلالة البهلويّة، وانهيار الحكم الملكيّ في إيران (11 شباط- فبراير 1979م/14 ربيع الأوّل 1399هـ).

أ- الوضع السياسيّ- العسكريّ:

سياسيًّا، يمكن تقسيم مرحلة حكم البهلويّ الثاني إلى أربع مراحل فرعيّة: المرحلة الأولى، من العام 1941 حتّى العام 1946م/1360- 1365هـ؛ والثانية من العام 1946 حتّى العام 1953م/1365- 1372هـ؛ والثالثة من العام 1953 حتّى العام 1963م/ 1372- 1382هـ؛ والرابعة من العام 1963 حتّى العام 1978م/1382- 1398هـ.

المرحلة الأولى (1941- 1946م/1360- 1365هـ). وصل محمّدرضا البهلويّ إلى سُدّة العرش، في ظروفٍ وأوضاعَ معقّدة، تتمثّل في خلع والده ونفيه من إيران، والبلاد قد احتلّتها قوّات الحلفاء من جهتَين (← الحرب العالميّة الثانية*). جاء تتويجُ الملك الشابّ واستلامُه زمامَ الحكم، وهو الفاقد للتجربة، وضعيفُ النفس والإرادة، بعد الحكم الدكتاتوريّ المرعب المنهار، في الوقت الذي كان فيه الاتّحاد السوفياتيّ وإنجلترا يتدخّلان عمليًّا وبشكل مباشر في الشؤون الداخليّة والخارجيّة للبلاد المحتلّة، نتيجةَ لفراغ السلطة، وانهيار النظام السياسيّ والإداريّ والمؤسّسة العسكريّة. لم يأتِ حكمُ الملك الشابّ في بداية الأمر حاملًا الأملَ بعصرٍ سياسيّ جديد. حتّى أنّ الحكومة لم تستطع الوفاءَ بالتزاماتها ومسؤوليّاتها في إدارة الأمور العاديّة للملكة، وتأمين النفقات الأوّليّة، والمتطلّبات البسيطة للشعب. وصل اضطراب حبل الأمن واختلال الأوضاع والعجز عن تسيير الأمور إلى حدِّ ظهور تنظيمات سياسيّة عديدة في البلاد في مدّة قصيرة جدًّا، أحزابًا وفرقًا ومجموعاتٍ سياسيّة، إمّا بهدف إيصال البلاد إلى ساحل الأمان، أو لأهداف

أخرى، من ضمنها استلام السلطة، والسيطرة (لمزيد التفصيل ← مدير شانه جي، ص 57- 87).

حصل الاصطفافُ والمواجهةُ بين الميول والتوجّهات السياسيّة العديدة والمختلفة، من اليمين المتطرّف إلى اليسار الراديكاليّ، عِلمًا أنّ معظمَها لم يكن ليحظى بالتأييد الشعبيّ. لعلّ بإمكاننا أن نفسَّر تعدّد هذه الأحزاب والمجموعات المتعارضة إلى أقصى الحدود، بتناقض المصالح الفئويّة والارتباط بالمطامع الخارجيّة، والانتهازيّة في ظلّ الأوضاع المضطربة.

من ضمن التنظيمات السياسيّة، كان حزب تودة (الحزب الشيوعيّ الإيرانيّ)، هو الحزب الأكبر والأكثر فاعليّة وتنظيمًا وتأثيرًا، نظَّم نفسه بعد بضعة أيّام من الإفراج عن زعمائه من سجن رضاشاه في تشرين الأوّل- أكتوبر من العام 1941م/ رمضان 1360 (أيضًا ← الثلاث وخمسون شخصيّة*). تغلغل هذا الحزبُ في قطاعات اجتماعيّة عديدة، وبسرعة فائقة، واستطاع من خلال دعم الاتّحاد السوفياتيّ له مباشرةً وغير مباشرةٍ، أن يمهَّد الأرضيَّة الملائمة لتعزيز النفوذ السوفياتيّ في إيران. استفادت الحركاتُ السياسيّة الانفصاليّة في أذربَيجان وكردستان، السوفياتيّة الهوى، من دعم هذا الحزب لها فكريًّا وتنظيميًّا (تودة*، حزب). الدفاع العلنيّ عن إعطاء الاتّحاد السوفياتيّ امتيازَ نفط شماليّ إيران في الصحف والنشرات التابعة للحزب، دليلٌ من الأدلّة على تبعيّة هذا التنظيم السياسيّ، أثار ردودَ فعل حادّة لدى معارضيه، وتاليًّا توتّرا داخليًّا ومواجهات سياسيّة.

عملت حكومةُ الولايات المتّحدة الاميركيّة منذ بداية احتلال الحلفاء لإيران على لفت نظر الحكم في إيران باتجاهها وباتجاه مصالحها، وفي 10 آذار- مارس من العام 1942/22 صفر 1361هـ، عُدّت إيران من الدول التي تتمتّع بالشروط اللّازمة للاستفادة من مساعدات القروض والتأجير (التاريخ الموثّق للعلاقات الثنائيّة بين إيران والولايات المتحدة الأميركيّة، ص 148). كتب فرانكلين روزفلت في مذكّراته خطابًا موجَّها إلى المدير التنفيذيّ برنامج "القروض والتأجير"، "إنّ الدفاع عن الحكم الإيرانيّ"، "أمرٌ حيويٌ" نظرًا إلى قضيّة الدفاع عن أميركا (م. ن، ص. ن). بعد سنتَين عُقدت معاهدتان أمنيّتان بين إيران والولايات المتّحدة، حضرت بموجبهما هيئتان عسكريّتان استشاريّتان إلى إيران لتدريب الجيش والقوى الأمنيّة. على الرَّغم ممّا كان يبدو ظاهريًّا، وكأنّ الأميركيّين ليست لديهم أطماعٌ استعماريّة كالبريطانيّين، ولا أهدافٌ سياسيّة كالاتّحاد السوفياتيّ في إيران، كان دخولهم إلى المؤسّسة العسكريّة، وتدخّلهم في تفاصيل القضايا العسكريّة السرّيّة، وذلك أيضًا في أعلى درجات وضع السياسة العسكريّة وبرمجتها وإدارتها، بدايةَ التدخّل عمليًّا في إحدى مقدّرات البلاد الأكثر حساسيّة، لا سيّما وأنّ مجيء الهيئة العسكريّة الأميركيّة إلى إيران تزامنَ وقدومَ هيئة أميركيّة أخرى، برئاسة

الدكتور ميلسبو[5]- الذي سبق وخدم في إيران، ويعرف جيِّدًا المشاكلَ الاقتصاديّة التي تعاني منها البلاد- ممّا أعطى لمجيء الأميركيّين إلى إيران معنًى آخر (للاطّلاع على السياسة الأميركيّة في هذه الحقبة ← م. ن، ص 126، 148- 178)، كذلك فإنّ الاتّحاد السوفياتيّ، وأياديه، والدائرين في فلكه، لم يتوانَوا عن مهاجمة التعاون الأميركيّ- الإيرانيّ بمختلف الوسائل الإعلاميّة، والضغط للحصول على مزيد من الامتيازات، وجاءت أزمةُ أذربَيجان وكردستان، واعتقاد الشاه والهيئة الحاكمة أنّ هاتَين المنطقتَين الحسّاستين، معرّضتان جدّيًّا لخطر الانفصال (محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1394هـ، ص 211- 218)، وأنّ الشيوعيّة الروسيّة الفتيّة، الهجوميّة، والطليعيّة تشكّل خطرًا ماحقًا لإيران على مختلِف الصعد، ممّا عزّز لديهم فكرةَ تقوية القوى العسكريّة، ودفع السياسة العسكريّة باتجاه محالفة أميركا، لاتّقاء الخطر وتلقّي المساعدات والمعدّات العسكريّة (أزغندي، ص 44- 45). هذه السياسة، التي كان الفريقُ الحاكم يرى إليها سياسةَ الخلاص، مهّدت على المدى البعيد الأرضيَّة لتصبح السياسةُ الإيرانيّة تابعةً للسياسات الأجنبيّة، ولزعزعة قواعد الاستقلال والحكم الوطنيّ، منذ السنوات الأولى لحكم البهلويّ الثاني (غازيو روسكي، ص 94 وما بعدها، أزغندي، ص 175 وما بعدها).

أمّا الساسةُ الإيرانيّون، الذين كانت ذكرياتُ الحرب العالميّة الأولى (1914- 1918م/1332- 1336هـ) واحتلالُ إيران، والأضرارُ التي لحقت بالبلاد من جرّاء ذلك، لا تزال ماثلةً في أذهانهم (للاطّلاع على التفاصيل ← الحرب العالميّة الأولى*)، فقد بذلوا ما وسعهم من جهدٍ لإخراج البلاد على وجه السرعة من وطيس الحرب، ولهذا السبب أعلنوا في 8 أيلول- سبتمبر 1941م/17 شعبان 1360هـ، الحربَ على ألمانيا، التي كانت تربطها في العصر البهلويّ الأوّل علاقاتٌ وثيقة بإيران (تقويم خمسين سنة من الحكم الملكيّ البهلويّ، مج 1، ص 286). في 11 أيلول- سبتمبر أعلنوا انضمام إيران إلى إعلان الأمم المتّحدة رسميًّا (كيهان، السنة 2، العدد 306، 20 شهريور 1332ش/ 11 أيلول- سبتمبر 1953م/3 المحرّم 1373، ص 2). في كانون الأوّل- ديسمبر 1943 م/ذي الحجّة 1362هـ، انعقد في طهران المؤتمرُ التاريخيّ المهمّ لقادة الدول الحليفة الثلاث، بحضور روزفلت وتشرشل وستالين، وصدر عن المؤتمر البيانُ الذي سُمّي "إعلان طهران"، ثَمَّن تعاونَ إيران مع الحلفاء، وأكّد على استقلال إيران وسيادتها على كامِل ترابها، واحترام أولئك القادة لها. وقد التقى الشاه بكلٍّ من هؤلاء القادة على حِدة (للاطّلاع على تفاصيل تلك اللّقاءات ← محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1393هـ ص 140- 143؛ أيضًا ← الصحف الصادرة في تلك الآونة). أكّد مؤتمر طهران والبيان الصادر عن المجتمعين على انسحاب القوّات العسكريّة المحتلّة من إيران، بعد انتهاء الحرب، ممّا ساهم في بعث الأملِ في النفوس.

---

[5] Millspaugh

انتهت الحربُ العالميّة الثانية في 15 آب- أغسطس 1945م/7 رمضان 1364هـ، وفي 11 أيلول- سبتمبر 1945م/4 شوّال 1364هـ، طلبت إيران إلى الدول الحليفة الثلاث أن تسحبَ قوّاتها من أراضيها (كيهان، السنة 4، العدد 758، 20 شهريور 1324 ش/ 11 أيلول- سبتمبر 1945م/4 شوّال 1364هـ، ص 1). انسحبت القوّات الأميركيّة والبريطانيّة، والقوّات التابعة لهما تدريجيًّا من إيران، لكنّ حكومة الاتّحاد السوفياتيّ تأخّرت بسحب قوّاتها متذرّعة بذرائع مختلفة، وسَعَت في الوقت نفسه من خلال إذكاء نيران الأزمة في كردستان وأذربَيجان، وبمساعدة المجموعات السياسيّة الداخليّة التابعة لها، أنْ تفصلَ هذين الجزأين عن إيران، وتشكّل فيهما حكومتَين خاضعتَين، كالدول التي تدور في فلكها في أوروبا الشرقيّة (محمّدرضا البهلويّ، 1974م/1393هـ، ص 211- 216؛ لمزيد من التفصيل ← زهتاب فرد، ص 146 وما بعدها). كرّرت الحكومة الإيرانيّة اعتراضَها مرارًا على سياسة الاتّحاد السوفياتيّ ونهجه، وفي نهاية المطاف رفعت الأمرَ إلى مجلس الأمن الدوليّ. أسفرَ دعمُ الولايات المتّحدة الأميركيّة وبريطانيا لإيران، وجهودُ أحمد قوام* رئيسِ الوزراء ومساعديه، ومبادراتُهم، عن انسحاب الجيش الأحمر السوفياتيّ في نهاية المطاف من إيران، وفي الوقت نفسه تقريبًا، سقطت الحكومتان الانفصاليّتان، اللّتان تولَّتا الحكمَ في أذربَيجان وكردستان، وكان ذلك إيذانًا بانتهاء الأزمة في هذَين الإقليمَين (عظيمي، ص 194- 216). أحكمَ الجيشُ الإيرانيّ سيطرتَه الكاملة على المناطق المغتصَبة، بعد سنواتٍ من احتلال الأجانب لها، وذلك في كانون الأوّل- ديسمبر من العام 1946م/1383هـ.

كانت السنواتُ من 1941م/1359هـ إلى 1946م/1365هـ، مرحلةً عصيبة من تاريخ إيران، ومرحلة حاسمة في عصر البهلويّ الثاني. فقد دفعت الحربُ، والاحتلالُ العسكريّ، والحركاتُ الانفصاليّة، والركودُ الاقتصاديّ، والفقرُ، والصراعُ الداخليّ على السلطة، والتدخُّل الأجنبيّ، وغيرُ ذلك من العوامل العديدة، الدولةَ العاجزةَ وغيرَ المعتمدةِ على التأييد الشعبيّ، للارتماء في أحضان القوى الأجنبيّة، لضمان بقائها. السببُ الآخرِ الذي جعل الشاهَ نفسَه يميل باتجاه التبعيّة، إدراكُه لضعف مكانته السياسيّة مقارنةً بالجماعات ذاتِ النفوذ السياسيّ- الاقتصاديّ، التي تنتمي في معظمها إلى العائلة القاجاريّة والطبقة الأرستقراطيّة، وفي الوقت نفسه، كان خائفًا من الاتجاهات المناهضة للملكيّة، والميول الاشتراكيّة لدى فئاتٍ عديدة من أبناء الطبقتَين الوسطى والدنيا في المجتمع الإيرانيّ- التي أضفى عليها وضعُ البلاد الاقتصاديّ المتردّي والإعلامُ الفاعلُ لحزب تودة المزيدَ من الوهج- ، والأهمّ من ذلك كلّه، كانت ذكرى أبيه لا تزال ماثلةً في أذهان الناس، وكثيرون منهم، لا سيّما الفئات المتديّنة، لا يميلون إليه، انطلاقًا من نظرتهم السلبيّة إلى رضاشاه، ممّا زاد من قلقه ومخاوفه، وعزّز لديه فكرةَ تقوية الجيش والقوى الأمنيّة، عمادًا له، والاتكاء في الوقت نفسِه على دعم القوى الأجنبيّة، وهذا ما شكّل في

الحقيقة القاعدةَ الأساسيّة، التي ارتكزت عليها سياستُه طيلةَ مدّة حكمِه (كدي، ص 176 وما بعدها).

كانت أحداثُ الأعوام من 1941/1359هـ إلى 1946م/1365هـ تجاربَ حاسمةً، شكّلت سياسةَ الشاه ورؤيتَه الدفاعيّة والهجوميّة. على قاعدة تعزيز القوّات المسلّحة من خلال محالفة الدول العظمى وتلقّي مساعداتها. كانت المجموعةُ الأميركيّة الاستشاريّة العسكريّة الأولى، في سنوات احتلال الحلفاء لإيران، لَجنةً استشاريّة من الشرطة، برئاسة العقيد نورمن شوارتسكوف[6]، مهمّتها الأساسيّة تحديث مؤسّسة الشرطة في إيران. عُقدت الاتّفاقيّة المتعلّقة بهذه اللّجنة في تشرين الثاني- نوفمبر 1943م/ذي القِعدة 1362هـ، في عهد رئيس الوزراء علي سهيلي، ووقّعها كلٌّ من محمّد ساعد وزيرِ الخارجيّة الإيرانيّة، ولويس دريفوس، وزيرِ الولايات المتّحدة الأميركيّة المفوّض في طهران. اتّخذت هذه اللّجنة بعد انسحاب قوّات الحلفاء طابعًا عمليًّا، وأطلقت على نفسها اسمَ آرميش[7] (الهيئة الاستشاريّة للجيش الإيرانيّ). تأسّست أرميش في تشرين الأوّل- أكتوبر 1947م/جُمادى الآخرة 1387هـ تنفيذًا للاتّفاقيّة المعقودة بين الحكومة الإيرانيّة وحكومة الولايات المتّحدة الأميركيّة، والتي تنصّ على إرسال لَجنة استشاريّة أميركيّة، لرفع جهوزيّة الجيش الإيرانيّ. وقّع هذه الاتّفاقيّة وزيرُ الحرب الإيرانيّ محمود جم، وجورج آلن[8] سفير الولايات المتّحدة في إيران (وقد اشتهرت باسم جم- آلن)، وعلى الحكومة الإيرانيّة بموجبها أن تُطلِعَ المستشارين الأميركيّين على كلّ ما في حوزتها من أسرارٍ ومعلومات فنيّة وتقنيّة، ومن مهامّ اللّجنة معالجةُ الأمور الأساسيّة في أركان الجيش ووزارة الحربيّة باستثناء الخرائط التكتيكيّة والاستراتيجيّة؛ وكان لأعضاء اللّجنة كذلك الحقُّ في تفتيش جميع المنشآت العسكريّة الإيرانيّة، ويتوجّب على الضبّاط الإيرانيّين أن يضعوا في متناول أعضاء اللّجنة العسكريّين، ما يطلبونه من مخطّطات ومشاريع ومستندات عسكريّة. دخلت هذه الاتّفاقيّة مرحلةَ التنفيذ من دون إذن المجلس وموافقته، وكانت تمدَّد في السنوات اللّاحقة تلقائيًّا بعد إجراء بعض التغييرات الطفيفة، محافظةً على فاعليّتها، حتّى أواخر العام 1978م/1398هـ، حين انقلبت الأوضاع رأسًا على عقِب، بعد انتصار الثورة الإسلاميّة (نجاتي، 1992م/1412هـ، مج 1، ص 508- 509؛ التاريخ الموثّق للعلاقات الثنائيّة بين إيران والولايات المتّحدة الأميركيّة، ص 195 - 202؛ هاليدي، ص 99؛ المهدويّ، ص 43- 44).

المرحلة الثانية (1946- 1953م/1365- 1372هـ). هذه المرحلة مدّتها سبع سنوات، بدأت بانسحاب قوّات الحلفاء المحتلّة من إيران وإنهاء أزمتَي كردستان وأذربَيجان، وانتهت بانقلابٍ عسكريّ، على حكومة الدكتور محمّد مصدّق الوطنيّة

6-Nornan Schwarzkopf

7 - ARMISH

8 - George V. Allen.

والشعبيّة. استطاع البهلويُّ الثاني في هذه المرحلة تثبيتَ مكانتِه المتزعزعة، وإحكامَ سيطرتِه إلى حدٍّ كبير على الحكومة والمجلس. وقد شُكّل مجلسُ المؤسّسين في هذه المرحلة، الذين صادقوا جميعًا علي على إنشاء مجلس الشيوخ- الذي يعيِّن الشاهُ نصفَ أعضائه- ومنحوا الشاه الحقَّ في حلِّ المجلس ساعةَ يشاء. أوجدَ الشاهُ حكوماتٍ طيّعة، من خلال تنصيبه أشخاصًا مطيعين، وتابعين أو مؤيّدين له، رؤساءَ للوزراء، مثل إبراهيم حكيمي، وساعد المراغيّ، وعبد الحسين هجير، لكنّ هذه الحكومات لم تستطع تخطّي الأزمات الناجمة عن سوء عمل النظام السياسيّ، وأسفرَ استمرارُ تسلسل هذه الأزمات في نهاية المطاف عن الأزمة الكبرى بين العامَين 1951 و1953م/1370- 1372هـ.

مع انتهاء الحرب العالميّة الثانية، بدأ انقسامُ العالم إلى قُطبَين "جبهة القوى الغربيّة بقيادة الولايات المتّحدة الأميركيّة وانجلترا، وجبهة الاتّحاد السوفياتيّ والدول الدائرة في فلكه. وضعت جبهة الغرب إيرانَ نصبَ أعينها، نظرًا إلى موقعها الاستراتيجيّ الحسّاس، وجوارها للاتحاد السوفياتيّ، وكان من بين سياسات الغرب الثابتة الدفاعُ عن إيران مقابلَ الخطر السوفياتيّ، وإبقائها باستمرار في صفِّ العالم الحرّ (هاليدي، ص 259- 260)؛ وقد عملت أميركا وانجلترا على تحقيق هذا الهدف من خلال الدعم العسكريّ، والمساعدات الاقتصاديّة، وذلك بهدف تعزيز القدرات الدفاعيّة لإيران ومثيلاتها من الدول، لمواجهة النفوذ الشيوعيّ (غازيوروسكي، ص 97- 104).

مهّدت بنيةُ الدولة السياسيّة، التي تخلو من وجود الأحزاب السياسيّة المتجذّرة والقويّة، الأرضيَّة لمزيد من مركزيّة السلطة، ولفساد كبير بالقدْر نفسِه؛ فقد كان من الصعوبة بمكانٍ، أن يتسلَّمَ المناصبَ الحسّاسة، إلّا في ما ندر، أشخاص ملتزمون بالمعتقدات الدينيّة والمبادئ الأخلاقيّة، أو حتّى بالشعارات الوطنيّة. فالاستبدادُ والقمعُ اللّذان خيّما في عصر البهلويّ الأوّل، لم يتيحا المجالَ لنموّ التنظيمات السياسيّة، بعد أن اجتُثّ ما تبقّى من حرّيات عصر الحكومة الدستوريّة، لكنْ مع بدايةِ الحرب العالميّة الثانية، واحتلالِ الحلفاء للبلاد، وظهورِ الخلل في أركانها، ظهرَ عددٌ كبير من الأحزاب والمجموعات والتنظيمات السياسيّة في إيران (لمزيد من التفصيل ← مديريّة الوثائق الوطنيّة الإيرانيّة، مج 1، مقدّمة الطيرانيّ، الصفحة الثامنة عشرة، وما بعدها). لكنّ هذه التنظيمات ظهرت في زمانٍ وفي مجتمعٍ يشكِّل فيه القرويّون ثلثَي عدد السكّان، ونادرًا ما يوجد بينهم متعلِّم، أو من يحظى بمستًوى حياة لائقٍ (برزين، اطّلاعات السياسيّة- الاقتصاديّة، السنة 85، العددان 9 و 10، ص 17- 19). أمّا الثلثُ الثالث فهو من أهل المدن، يشكِّل العمُّال الأميّون والفقراء المعدمون نصفهم، لا تصوُّر واضح لديهم عن المشاركة في الحياة السياسيّة، يسيرون وراءَ كلّ ناعق، والباقي (أي حوالى سدس عدد السكّان) ملّاك ورأسماليّون وصناعيّون، ومهنيّون ومثقّفون، وطلّاب وتلاميذ وحرفيّون، متعلّمون، أو شبه متعلّمين. على قِمّة هذا الهرم الاجتماعيّ كانت تتربّع أقلّيّة تعادل تقريبًا

1٪ من العدد الإجماليّ للسكّان، تحظى بميتوى جيّد من التعليم، والرفاه الاجتماعيّ، وتتولّى مقاليدَ السلطة السياسيّة والاجتماعيّة (م. ن، العددان 11 و12، ص 22- 27). ومن ضمن هذه الأقلّيّة كان النوّاب ممثّلو الشعب في المجلس (شجيعي، مج 4، ص 313 وما بعدها).

بخروج رضاشاه من حلبة السلطة السياسيّة في إيران، وظهور الاضطرابات الناجمة عن الفراغ السياسيّ، استولى الأرستقراطيّون وكبار الإقطاعيّين والخوانين وزعماء العشائر والحكّام المحلّيّون على مقاليد السلطة السياسيّة. في حين أنّ المثقّفين من المتديّنين وغير المتديّنين، ممثّلي الطبقة الوسطى والمسحوقة، لم يكونوا راضين عن الأوضاع. ومثلهم علماءُ الدين والمتديّنون الملتزمون بالأحكام الدينيّة، كانوا ساخطين على الأوضاع، نظرًا لسياسة رضاشاه المعادية للدين، ومساعيه وفريقه الحاكم لإخراج الدين من حلبة الحياة الاجتماعيّة. ونظرًا لمفاعيل تطبيق هذه السياسة، حاول عددٌ كبير من المثقّفين المتأثّرين بالشيوعيّة، والمثقّفين القوميّين، إيجادَ قاعدة موثوقة لحفظ البلاد، وإنجاز الإصلاحات بالطرق التي يرتأونها. لقد مهّد تردّي الأوضاع السياسيّة والسخطُ العامّ الأرضيَّة لتشكيل الأحزاب والمجموعات السياسيّة المختلفة ونشاطاتها. فقد تشكَّل ابتداءً من أيلول- سبتمبر 1941 وحتّى العام 1953م/شعبان 1360- 1372هـ أكثر من 60 حزبًا ومجموعةً وتنظيمًا سياسيًّا (مدير شانه جى، ص 57- 87). لم يكن لدى أيٍّ من هذه التنظيمات السياسيّة- غير المناسبة لظروف البلاد السياسيّة- القدرةُ على تحرُّكٍ سياسيّ كلّيِّ الأبعاد، ولم تتشكَّل منها كتلةٌ منسجمة معيّنة وذات تأثير في مجلس الشورى الوطنيّ. كما أنّ الوعي السياسيّ للمجتمع لم يكن في مستوًى يسمح له باتخاذ موقفٍ من النزعات السياسيّة المختلفة، وأن يدفعَ القوى السياسيّة نحو عمل سياسيٍّ موحّد كفيل بتحقيق الآمال الوطنيّة المشتركة، لذلك اتجه معظم المتنوّرين، اليائسين من هذه التنظيمات نحو حزب تودة (الحزب الشيوعيّ الإيرانيّ)، ذي الهيكليّة التنظيميّة المنسجمة، والذي كان لديه برامجُ تثقيفيّة وعمليّة ونشاطٌ صحافيّ- إعلاميّ، وكان من ناحية أخرى مدعومًا دوليًّا وإعلاميًّا من أحد المعسكرَين العالميَّين.

بإمكاننا تقسيم التنظيمات السياسيّة من حيث ميولها إلى أقطاب القوى الداخليّة إلى أربع فئات: 1) نزعة المحافظة على النظام الملكيّ، وتقويته ودعم الشاه، ممثَّلة بحزبَي آريا وسومكا؛ 2) النزعة باتّجاه النخب القديمة الباقية من العصر القاجاريّ، مثل حزب الإرادة الوطنيّة والحزب الديمقراطيّ الإيرانيّ، وحزب الشعب، وحزب العدالة؛ 3) النزعة باتّجاه النخب المستنيرة مثل حزب إيران، والأحزاب الاشتراكيّة المؤمنة؛ 4) النزعة باتّجاه الشعارات الدينيّة، وتوجيه السياسات الوطنيّة في ضوء المفاهيم الإسلاميّة، كحزب المجاهدين المسلمين، وجماعة فدائيّي الإسلام (لمزيد من الاطّلاع ← مديريّة الوثائق الوطنيّة الإيرانيّة، مج 1، مقدّمة الطبرانيّ، الصفحة الواحدة والثلاثون وما بعدها؛

مدير شانه جي، ص 55- 87). لم تتمكّن هذه النزعاتُ من انتهاج سياسة توافقيّة، واستمرّ تشتُّتها كذلك، وجاء إطلاقُ النار على الشاه في العام 1948م/1367هـ، سببًا تتذرّع به السلطةُ الحاكمة، لقمع المعارضين، ومحاولة اجتثاثهم. فأعلنت الحكمَ العسكريّ، ونفت آيةَ الله السيّد أبا القاسم الكاشانيّ من إيران إلى لبنان. وأعلنت لاشرعيّة الأحزاب المعارِضة وعلى رأسها حزب تودة، الذي صار حزبًا محظورًا، وأوقفت بعضَ الأحزاب الأخرى مؤقتًا (غازيوروسكى، ص 90). خطا الشاهُ خطوةً أخرى باتّجاه المزيد من السلطة، فشكَّل مجلسَ المؤسِّسين في أيّار- مايو من العام 1949م/رجب 1368هـ، وغُيّرت المادّة 48 من الدستور، وأصبح لديه كلّ الحريّة بحلّ المجلسَين: مجلسُ الشورى الوطنيّ ومجلسُ الشيوخ، وسلبَ مجلسَ المؤسِّسين حقَّ خلع الشاه (اطّلاعات، العدد 6928، 9 أيّار- مايو 1949م/12 رجب 1368هـ، ص 1؛ محمّدرضا البهلويّ، 1997م/1417هـ، ص 115، الحاشية 5). في 25 كانون الثاني- يناير 1950م/6 ربيع الآخر 1369هـ، انعقدت الدورةُ الأولى لمجلس الشيوخ الذي عيَّن الشاهُ نصفَ أعضائه، برئاسة السيّد حسن تقي زادة (اطّلاعات، العدد 7138، 26 كانون الثاني- يناير/1950م/7 ربيع الآخر 1369هـ، ص 1).

بعد أنْ قضى الشاه على الأحزاب وبدَّد شملَها وأحكم سيطرتَه على السلطة التشريعيّة، وعلى الأوضاع برمَّتها، سافر في العام 1949م/1368هـ إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة، حيث سعى إلى لفت نظر الساسة الأميركيّين نحو إيران، ودعم النظام الحاكم فيها، وتقديم المساعدات العسكريّة والماليّة للجيش لم يحالفه التوفيق في هذه الرحلة، لكنّ السلطات الأميركيّة وعدته أنْ تساعدَ إيران على أساس برنامج النقطة الرابعة (التاريخ الموثّق للعلاقات الثنائيّة بين إيران والولايات المتحدة الأميركيّة، ص 318- 320). بعد عودته من هذه الرحلة، وتعويضًا عن فشله، أجرى محادثاتٍ مع السلطات السوفياتيّة، وتمكَّن من عقد اتّفاقيّة قيمتُها مائة مليون تومان. وقد وافقت حكومة الاتّحاد السوفياتيّ على بيع إيران مليون طنٍّ قمحًا، وغيّرت سياستها تجاه حكم الشاه (أزغندي، ص 158- 159). كان هذا تغيير الوجهة الأولى في سياسة الاتّحاد السوفياتيّ بالنسبة إلى إيران، بعد الحرب العالميّة الثانية، وانسحاب الجيش السوفياتيّ من إيران. في الوقت نفسه كان الإنجليز ينظرون بحساسيّةٍ وريبة إلى التقارب الإيرانيّ- الأميركيّ، ولا يريدون خسارةَ نفوذهم في إيران. وتنفيذًا لسياستهم هذه، كان سعيُهم على ما يبدو، لإيصال شخصيّات سياسيّة تدور في فلكهم، إلى السلطة وإبقائها فيها، من أمثال رزم آرا وهجير (غازيوروسكي، ص 89- 92)؛ وكان أيّ تحسّن في العلاقات بين إيران والاتّحاد السوفياتيّ، يمكن أن يعرقلَ سياسات بريطانيا في إيران.

بعد التحسّن النسبيّ في مسار العلاقات الإيرانيّة- السوفياتيّة، أعادت الولاياتُ المتحدة على ما يبدو النظرَ بسياستها تجاه إيران. وجاء إرسال هنري غريدي[9]، السياسيّ المحنّك، الذي كان ينظر إلى إيران نظرةً إيجابيّة، سفيرًا جديدًا لأميركا في طهران، بدايةً لتعزيز العلاقات بين البلدَين على مختلِف الصُّعد. وكانت اتّفاقيُّة التعاون الدفاعيّة الثنائيّة في 23 أيار مايو 1950م/ 6 شعبان 1369هـ التي تنصّ على تقديم مساعدة عسكريّة أميركيّة لإيران، قفزةً تهدف إلى تقريب إيران من السياسات الأميركيّة (التاريخ الموثّق للعلاقات الثنائيّة بين إيران والولايات المتّحدة الأميركيّة، ص 220 وما بعدها). نصّت الاتّفاقيّة على أنَّ استفادةَ إيران من المساعدات العسكريّة الأميركيّة مشروطةٌ، وأنَّ تجديدَ البرنامج، أو قطعَ المساعدات عائدٌ إلى رأي الولايات المتّحدة وقرارها. بعد توقيع الاتّفاقيّة المذكورة، أُعطيت إيرانُ كمّيّات من الأسلحة والتجهيزات العسكريّة، لكنّ الشاه كان يتوقّع استلامَ كميّة أكبر من المعدّات الحربيّة. بعد أن بدأت الحرب الكوريّة في 26 حزيران- يونيو 1951م/22 رمضان 1370هـ، وعبورِ الجيش الكوريّ الشماليّ الخطَّ الجغرافي 38 درجة باتجاه الجنوب، استبدلت الولاياتُ المتّحدة بسياسةِ المساعدات السياسيّة- الاقتصاديّة للدول الصديقة، الاستراتيجيَّة "الدفاعيّة- العسكريّة" المسمّاة الدفاع من الأطراف". هذه الاستراتيجيّة تتطلّب إرسال مساعدات عسكريّة واقتصاديّة، على نحوٍ جدّيّ إلى البلدان التي تقع كإيران على أطراف حيّز نفوذ الاتحاد السوفياتيّ والصين. بالتزامن وهذه التغيّرات كانت الأوضاعُ الداخليّة في إيران تزداد حدَّة يومًا بعد يوم (نجاتي، 1992م/1412هـ مج 1، ص 513- 514؛ غازيوروسكي، ص 101- 104). تغيّر وجهُ الساحة السياسيّة الإيرانيّة، بتأثير الأمواج العاتية لحركة تأميم الصناعات النفطيّة، والحركات الاستقلاليّة والقوميّة. تحالفَ عددٌ من الأحزاب والتنظيمات السياسيّة لتخليص البلاد من آفَة الاستبداد وخطرِ الاستعمار، وفي العام 1949م/1368هـ شُكِّلت الجبهة الوطنيّة الإيرانيّة ← العطّار، العدد 32، 24 تشرين الأوّل 1949م/2 المحرّم 1369هـ، ص 1)، التي بدأت بعد وقت وجيز نشاطًا لافتًا وشاملًا على مسرح السياسيّة الداخليّة، وحظيت بتأييدٍ غيرِ مسبوق من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعيّة، وهيَّأت المجتمع للقيام بتحرّك سياسيّ موحّد وشامل، وفازت فوزًا ساحقًا في انتخابات المجلس الوطنيّ السادسة عشرة (الصفير، العدد 123، 28 أيّار- مايو 1950/11 شعبان 1369، ص 4). انتخَبت هذه الجبهةُ الدكتورَ محمّد مصدّق رئيسًا لها، وقامت وسائلُ الإعلام المكتوب المؤيّدة لها، بحركةٍ إعلاميّة وتنويريّة واسعة، لإعداد الرأي العامّ للنضال من أجل تحقيق أهدافها. وكان آية الله الكاشانيّ من داعمي الجبهة الأساسيّين لا سيّما في قضيّة تأميم الصناعات النفطيّة؛ وأعلن في بيانٍ له أنّ المساعي الهادفة إلى التأميم، إنّما هي "واجبٌ دينيٌّ ووطنيّ على عاتق الشعب الإيرانيّ المسلم"، وسار على نهجه عددٌ من

[9] - Henry Grady

العلماء، منهم آيةُ الله السيّد محمّد تقي الخوانساريّ، وآيةُ الله بهاءالدين المحلّاتيّ، اللّذان أصدرا بيانًا أيَّدا فيه موقفَ آيةِ الله الكاشانيّ (المؤسّسة الدينيّة، وأسرار غير مفشيّة عن حركة تأميم الصناعات النفطيّة، ص 15). نالت الجبهةُ تأييدَ القوى القوميّة، والقوى الدينيّة بأسرها، طيلة المدّة التي سبقت عجزَها عن الابتكار في العمل السياسيّ. أوصلَ اتُّساع نطاق قوّة الجبهة الدكتورَ محمّد مصدّق في أيار- مايو من العام 1951م/ شعبان 1370هـ إلى السلطة، فألّف حكومتَه الوطنيّة لتحقيق الهدفَين الأساسيّين للجبهة (تأميم الصناعات النفطيّة الإيرانيّة، وتعديل قانون انتخابات مجلس الشورى الوطنيّ، والبلديات)، (صحيفة اطّلاعات، العدد 7509، 3 أيّار- مايو 1951م/27 رجب 1370 هـ، ص 1). بدأ نضالُ الشعب الإيرانيّ لاسترداد حقوقه على نطاقٍ واسع غيرِ مسبوق، وتصدّرت أخبارُ إيران الصفحةَ الأولى في معظم الصحف العالميّة، بصفتها رائدةَ الدول التي تصدّت للبريطانيّين لاسترداد حقوقها، واستحوذت مقاومة إيران السياسيّة على اهتمام أحرارِ العالم ودُعاة الاستقلال، لا سيّما في منطقة الشرق الأوسط، والدول الآسيويّة والإفريقيّة. ظلّت إيران من أيّار- مايو 1951م/ رجب 1370هـ حتّى آب 1953 م/ ذي القِعدة 1372هـ تاريخ إسقاط حكومة مصدّق بانقلابٍ عسكريٍّ أميركيّ- بريطانيّ مشتركٍ، مسرحًا للنضال في سبيل الاستقلال، وإحقاق الحقّ، ومقاومة الاستبداد الداخليّ (للاطّلاع على تفاصيل عمليّة إسقاط مصدق ← غازيوروسكي، ص 129- 142؛ أيضًا ← مصدّق*، محمّد؛ الجبهة الوطنيّة الإيرانيّة*، تأميم الصناعات النفطيّة*، انقلاب 28 مرداد*، 19 آب- أغسطس 1953م/ 9 ذي الحِجّة 1372هـ وغير ذلك من الموادّ ذات الصلة).

بُذلت مساعٍ عديدةٌ لإجبار إيران على مصالحة بريطانيا سياسيًّا، وحيكت مؤامراتٌ لا تحصى، لإيقاع الحركة الوطنيّة بقيادة الدكتور مصدّق في قبضة الجناح المؤيِّد للمَلَكيّة. كلّ هذه الجهود لم تسفر عن أيّ نتيجة، فلم يبقَ من وسيلة لهزيمة الحركة الوطنيّة سوى الانقلاب العسكريّ. كانت السلطاتُ الأمريكيّة الرسميّة، ترى أنّ الوضعَ الإيرانيّ "خطير جدًا وينذر بالانفجار"، وتخاف من أنْ تسيرَ الحوادثُ على نحوٍ تصبح فيه إيران "صِينًا" أخرى. وما أنْ تولّى مصدّق رئاسةَ الوزراء في أيّار- مايو 1951م/ رجب 1370هـ حتّى استعدّت الولايات المتحدة لتأدية دور أساسيّ في السياسة الداخليّة الإيرانيّة (غازيوروسكي، ص 102- 104). وأسفر التدخُّل الأميركيّ العلنيّ عسكريًّا واستشاريًّا، عن انقلاب 19 آب- أغسطس 1953م/9 ذي الحِجّة 1372هـ، الذي أودى بحكومة مصدّق، وأعادَ الشاهَ مجدَّدا إلى سُدّة الحكم.

الدورة الثالثة: (1953- 1963م/ 1372- 1382هـ). نتج عن الانقلاب العسكريّ في 19 آب 1953م/9 ذي الحِجّة 1372هـ، فرضُ الحكم العسكريّ، وتعيينُ قائد الجيش فضل الله زاهدي رئيسًا للوزراء، وقمعُ المعارضين، وقمعُ الحرّيّات السياسيّة؛ اعتُقل

الدكتور مصدّق وعددٌ من مساعديه والمقرّبين منه، وسُجنوا وصدرت أحكامٌ في حقّهم (مصدّق، ص 339- 340؛ كاتوزيان، ص 342- 351؛ نجاتي، 1989م/1409هـ، ص 487- 489)؛ اعتُقل الدكتور حسين فاطمي، وزيرُ الخارجيّة في حكومة مصدّق، وصديقُه، وساعدُه الأمين، وأُعدم رميًّا بالرصاص (نجاتي، 1989م/1409هـ، ص 487)، واقتُحمت مكاتبُ الأحزاب والتنظيمات السياسيّة، والصحف المعارضة، وهُدِّمت أو أُحرقت، وأُعلن أنّ كلَّ تنظيم سياسيّ أو اجتماعيّ يرى الحكمُ العسكريُّ أنّه معارضٌ لمصالحه، سيُعَدُّ غير قانونيّ فيُحَلّ ويُحظر. شرع العقيدُ تيمور بختيار، الحاكمُ العسكريّ لطهران، الذي عُيِّن في ما بعد رئيسًا لمديريّة المخابرات والأمن، بملاحقة المعارضين، وتعذيبهم وقمعهم بأبشع الطرق والأشكال، وخيّمت على إيران أجواءُ الرهبة والرعب (للاطّلاع على التفاصيل ← بختيار*، تيمور). قامت الخلايا السياسيّة، والأشخاصُ الذين نجَوا بأرواحهم من الحكم العسكريّ، بإعادة تنظيم أنفسهم، استعدادًا لاعتماد أساليب المقاومة (للاطّلاع على نشاط الناجين "بقيّة السيف" من القوى الوطنيّة ← حركة تحرير إيران، مج 1، ص 19- 37). حزب تودة الذي حُظر نشاطُه وأُعلن أنّه غيرُ قانونيّ منذ العام 1948م/1367هـ وعددٌ من أعضائه، لا سيّما جناحه العسكريّ، لم يخرج سالمًا في أثناء الانقلاب، سرعان ما تحوّل إلى حزب سرّيّ، ونظّم نفسَه على نحوٍ يتناسب وأنشطته السرّيّة (خسرو بناه، ص 177 وما بعدها). كان حظرُ الأحزاب، والمجموعات، والتجمّعات، والصحف، من أدوات فرضِ الحكم العسكريّ لسلطته المطلقة، وفرضِ أجواءِ الطاعة والخضوع. تمكّنت حكومةُ زاهدي، من خلال ممارساتها القمعيّة هذه من توفير السُّبل لتنفيذ سياسات الحكم، وإجراء انتخابات للمجلس النيابيّ في دورته الثامنة عشرة، لإضفاء الشرعيّة على حكومة الانقلاب، والمصادقة على قراراتها (الماضي مصباح طريق المستقبل، ص 697؛ أيضًا ← زاهدي*، فضل الله).

في أواخر آذار- مارس من العام 1955م/ أواخر رجب 1374هـ، بعد أن اطمأنّ الشاه إلى استقرار الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة نسبيًّا، ولاحظ أنّ زاهدي قد قويَ جدًّا، وصار يشكّل خطرًا عليه، دفعه إلى الاستقالة، وعيَّن حسين علاء مكانَه رئيسًا للوزراء (أبراهاميان، ص 517). كان الشاه يرى أنّ البلادَ بحاجة إلى الهدوء، وتخفيف العنف، وإلى مزيد من التقرّب من الغرب، وكان يعتقد أنّ علاء هو الرجل المناسب لتحقيق هذه الأهداف (← علاء* حسين). كانت الحكومةُ الأمريكيّة، قد وهبت الحكومةَ الإيرانيّة بعد سقوط حكومة الدكتور مصدّق 45 مليون دولار تحت عنوان "تأمين حاجات إيران الضروريّة والآنيّة، إلى الغذاء وغيره مجّانا" (التاريخ الموثّق للعلاقات الثنائيّة بين إيران والولايات المتّحدة الأمريكيّة، ص 383- 386)، وحصلت في المقابل في العام 1955م/ 1374هـ على أربعين في المائة من أسهم الكنسرسيوم* [الشركة الدوليّة المتّحدة] للنفط الإيرانيّ. يوضّحُ عقدُ اتّفاقيّة الكنسرسيوم والنسبة المئويّة فيها من الأسهم للولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربيّة، من مداخيل النفط الإيرانيّ، ما هو الثمن

الذي هُدر لتحقيق الهدوء السياسيّ في إيران (للاطّلاع على تفاصيل الاتّفاقيات المتعلّقة بالنفط ← شركة النفط الوطنيّة الإيرانيّة، ص 16 وما بعدها؛ أيضًا ← رزّاقي، ص 37-51). في السنة نفسِها انضمّت إيران إلى حلف بغداد، وتحوّلت بعدٍ أن أصبحت من أعضاء هذا الحلف إلى حلقةٍ من حلقات الطَّوق الذي مدّه الغرب خطًا دفاعيًّا في وجه الاتحاد السوفياتيّ وحلفائه، ولمواجهة خطر المدّ الشيوعيّ، وانتظمت في الوقت نفسِه في سلك حلفاء العالم الغربيّ، منسجمةً وسياساتهم العسكريّة. بعد انقلاب 14 تمّوز- يوليو 1958م/27 ذي الحِجّة 1377هـ بقيادة العقيد عبدالكريم قاسم، انسحبَ العراقُ من حلف بغداد، فملأت إيران الفراغَ الذي خلّفه العراق بقبولها العضويّة في منظّمة الحلف المركزيّ (السنتو)، وأدّت دورًا أكثرَ فاعليّة في التعاون العسكريّ مع الغرب. أضرّت السياسةُ الخاطئة التي أبعدت إيران عن الدول العربيّة الأقوى والأشدّ تأثيرًا، وعن عدد من البلدان الإسلاميّة، بمبدأ الحياديّة في سياسة إيران الخارجيّة (المهدويّ، ص 127-131، 146- 148؛ للاطّلاع على التفاصيل والنتائج ← بغداد*، حلف؛ الحلف المركزي*، منظّمة). لقد تحوّلت السياسةُ الخارجيّة الإيرانيّة في الحقيقة، بعد إقالة الدكتور مصدّق إلى سياسةٍ شخصانيّة للشاه، الذي كان يرى أنّ الأمنَ الوطنيّ لا ينفصل عن الأمنِ الداخليّ، والأمنَ الداخليّ مرتبطٌ بأمن الملَكيّة والعائلة البهلويّة؛ وكان الاتّحاد السوفياتيّ في نظره يمثّل بالقوّة وبالفعل الخطرَ الخارجيّ على أمن إيران، والشيوعيّون يجسّدون في رأيه الخطرَ الداخليّ. لقد كان محمّدرضا البهلويّ يعتقد أنّ أهمَّ الوسائل وأنجعَها لمواجهة هذَين الخطرَين الداخليّ والخارجيّ، وجودُ القوّات المسلّحة بالإمكانات القصوى، للتصدي لأخطار الاضطرابات الداخليّة، تدعمها قوّة خارجيّة عظمى، والولايات المتّحدة الأميركيّة هي الدولة الوحيدة التي لديها الإمكانيّة والرغبة في مساعدة الشاه لإقرار الأمن الداخليّ في البلاد؛ ويمثّل انقلابُ 19 آب- أغسطس 1953م/9 ذي الحجّة 1372هـ وعقدُ اتّفاقيّة الكنسرسيوم، وعضويُّة إيران في حلف بغداد، شواهدَ على اتّساع نطاق علاقات إيران السياسيّة والنفطيّة والعسكريّة بالولايات المتّحدة الأميركيّة، وتحويل حكم الشاه إلى "نظام تابع" (أزغندي، ص 271؛ غازيوروسكي، ص 164-165، 208؛ نجاتي، 1992م/1412هـ، مج 1، ص 516- 517).

في العام 1956م/1375هـ استقال حسين علاء، فعيَّن الشاهُ الدكتورَ منوتشهر إقبال، وهو من الساسة الطيّعين وأحدُ أنسبائه، رئيسًا للوزراء. كانت علاقاتٌ وثيقة جدًّا تربط إقبال بالمحافل السياسيّة الغربيّة، وكان يؤمِن بضرورة تحرير النظام الاقتصاديّ في البلاد من رقابة الدولة، ويعتقد أنّ الظروفَ في إيران مؤاتيةٌ، لتوظِّفَ الشركاتُ الغربيّة رساميلَها فيها. كانت سياساتُه بأكملها ذاتَ نتائجَ مضرٍّة بالمجتمع الإيرانيّ، ومن المصاديق البارزة للتسرّع باتجاه مزيدٍ من التبعيّة للغرب، وتجاهل الحاجات والخصوصيّات الوطنيّة، وما تقتضيه الظروف المحلّيّة؛ وكانت التغييراتُ التي أجرتها حكومة إقبال في إعادة هيكلة الحكومة ونظامها السياسيّ، خطواتٍ في مسار سياسته

العامّة تلك. لقد شُكِّل بأمرٍ من الشاه حزبان سياسيّان جديدان: حزب القوميّين برئاسة إقبال، وحزب الشعب بقيادة أسدالله عَلَم، وكان مقرَّرا أن يؤدّي هذا الحزبُ دورَ الحزب المعارض، والمنتقد للحكومة. على الساحة الدوليّة أيضًا، بدأت تحدث تغييراتٌ مهمّة، أثّرت في أوضاع إيران على نحوٍ مباشر. ففي أواخر العقد الخامس من القرن العشرين حميَ وطيسُ الحرب الباردة. وكانَ الاتّحاد السوفياتيّ من ناحيةٍ، يرى إلى إيران الحليفَ الأقرب إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة، ويعرِّضها لأشدّ الحملات الإعلاميّة ضراوةً، ومن ناحية أخرى، انتقدَ الحزب الديمقراطيّ الأميركيّ- الذي كان يناضل بشدّة للفوز في الانتخابات الرئاسيّة- بعنفٍ سياسةَ الحزب الجمهوريّ تجاه دول العالم الثالث، وبالأخصّ إيران، فوضع عمليًّا الشاهَ وفريقَه الحاكم في مأزقٍ كبير (روبين، ص 87- 92).

بعد انتصار جان كندي في أميركا، وجد الحكمُ في إيران نفسه مضطرًا، للمحافظة على بقائه، والانسجام مع سياسة الحزب الفائز في الانتخابات الأميركيّة (الحزب الديمقراطيّ)، أن يجريَ إصلاحاتٍ وتغييراتٍ جذريّة، تشمل الجوانب العسكريّة السياسيّة والاقتصاديّة، وكان جلّ الانتقادات الأميركيّة موجّه إلى القوّات العسكريّة، ممّا أجبر الشاه على إجراء بعض التغييرات، فأقال المئات من ضبّاط الجيش، بعنوان محاربة الفساد، وقلّص العددَ الرسميّ للعسكر. مع ذلك، فإنّ الجيش لم يقصّر في أعمال القمع والملاحقة، ومن معالم هذا الدور للجيش الشاهنشاهيّ، قمعُ انتفاضة الخامس من حزيران- يونيو، وتأديب العشائر في إقليم فارس (هاليدي، ص 100- 101).

سياسيًّا، عيّن الشاهُ، آخذًا في الاعتبار الوضعَ السياسيّ المستجدّ، في أيلول- سبتمبر من العام 1960م/1379هـ المهندسَ جعفر شريف إمامي رئيسًا للوزراء مكانَ إقبال، كانٍ إمامي سياسيًّا أكثرَ اعتدالًا ومرونة من إقبال، وموضعَ ثقة الشاه. وجاء هذا التغيير دليلًا على التحوّل السياسيّ (كدي، ص 230- 231).

لم تعمّر حكومةُ شريف إمامي طويلًا فالأزمةُ الناجمة عن إضراب الهيئات العلميّة، زادها حدَّة مقتلُ أحدِ المعلمين في أثناء المظاهرات، واتّسعت أبعادُها، وكانت سببًا لتنشيط عمل التيّارات والحركات السياسيّة، الذي كانت الحكومة الاستبداديّة القمعيّة، قد منعته لمدّة سبع سنوات. لم يلبِّ أسلوبُ عمل شريف إمامي الأكثر اعتدالًا، الذي كان الشاه يعتقد أنّه أكثر ملاءمةً لظروف العصر السياسيّة، مطالبَ المجتمعِ الغاضب، المقهور، فاضطرّ الشاه، محاولةً منه لتهدئة الأزمة الداخليّة، ومماشاةً لسياساتِ الديمقراطيّين في أميركا المطالبةِ بالتغيير والإصلاح، أن يقيلَ شريف إمامي، رغمًا عنه ويوافق على تعيين علي أميني رئيسًا للوزراء (للاطّلاع على التفاصيل ← شريف إمامي* جعفر). لم يكن أمامَ الشاه من خيارٍ، مقابلَ الضغوط الخارجيّة، إلّا أن يعمدَ إلى إجراء بعض التغييرات في السياسة الداخليّة، وتصحيح الأوضاع، فأصدر في العام 1961م/1380هـ مرسومَ تنفيذ قانون الإصلاح الزراعيّ*، وغادر البلاد إلى الخارج

لمدّة وجيزة. في هذه الأثناء أعلن علي أميني حلَّ مجلس الشورى الوطنيّ، وبدأ تنفيذَ برنامج الإصلاح الزراعيّ، يساعده حسن أرسنجاني، الذي أدّى دورًا خلّاقا ومؤثّرا في إصلاح نظام ملكيّة الأراضي، وتوزيعها على الفلّاحين. لقد نجحت حكومةُ أميني نسبيًّا في تنفيذ هذا البرنامج، على الرَّغم من أنّ نتائجَ برنامج الإصلاحات، والنتائجَ التي طرأت على النسيج الاجتماعيّ في القرى، وفي هيكليّة توزيع السلطة، والتأثيرَ العميق الذي خلّفته في جميع جوانب الحياة الاجتماعيّة في إيران، لم تؤخَذ في الاعتبار بشكل صحيح (أميني، ص 128- 139؛ فوران، ص 472- 473؛ فيوضات، ص 106- 108.

اعتمدت حكومةُ أميني سياسةَ التقشّف الاقتصاديّ، وحاربت الفسادَ الماليّ والإداريّ في الحكم، الذي كان في حكومة منوتشهر إقبال قد تفشّى على نحو غير مسبوق؛ اعتُقل عددٌ كبير من الأشخاص بتهمة الفسادِ والارتشاءِ ونهب الأموال العامّة، وقُلّصت ميزانيّة الجيش والحكومة. لكنّ هذه السياسة- أو سوء تطبيقها- أثارت النقمةَ لدى بعض فئات المجتمع، وبلغ الركودُ الاقتصاديّ حدًّا منذِرًا بالخطر، وأفلسَ عددٌ كبير من التجّار وصغار الكَسَبة، أو باتوا على عتبة الإفلاس، وهكذا اهتزّت مكانةُ حكومة أميني التي رفعت شعارَ الإصلاحات، لا سيّما وأنّ الجيشَ وقطاعاتٍ حكوميَّة أخرى، كانت غيرَ راضية عن سياستها؛ فقد وقف كبارُ الإقطاعيّين الأقوياء في وجهها، واتّسع حيِّز المعارضة. من ناحيةٍ أخرى، عادت الجبهةُ الوطنيّة الثانية (← الجبهة الوطنيّة الإيرانيّة*) إلى ساحة العمل السياسيّ بتنظيم وهيكليّة جديدَين، برئاسة اللّهيار صالح، بعد الضربات الموجعة التي تلقّتها في أعقاب انقلاب 19 آب- أغسطس 1953م/9 ذي الحجّة 1372هـ، واستقطبت في صفوفها أعضاء من الطبقة المتوسّطة المستنيرة، وأعدادًا من الطلبة والتلاميذ، ووقفت في مواجهة حكومة أميني، ممّا ألحقَ أضرارًا كبيرة بما تبقّى لحكومة أميني من هيبةٍ واعتبار. استغلّ الشاه والحكّام التابعون له، والعسكريّون الخاضعون لإمرته هذا الصراعَ، واعتمدوا طرقًا مختلفة- منها اقتحامُ العسكر لجامعة طهران واستخدامُهم العنفَ على نحو غير مسبوق، بقيادة خسروداد في 21 كانون الثاني- يناير 1962م/15 شعبان 1381هـ لإيصال المواجهة بين الفريقين (حكومة أميني، والجبهة الوطنيّة الثانية والطلبة)، إلى مرحلة اللّاعودة، وحشر حكومة أميني والقوى المعارضة لها في الزاوية (أميني، ص 140- 169؛ جزني، مج 2، ص 80- 88؛ نجاتي، 1992م/1412هـ مج 1، ص 182- 194). لم يكن الحكمُ في الاتّحاد السوفياتيّ مؤيِّدا لحكومة أميني، والسلطاتُ الأميركيّة التي كانت تراقب الأوضاعَ في إيران، لم تلاحظ تحسُّنا في وتيرة تنفيذ حكومة أميني برامجها الإصلاحيّة. انتهز الشاه الفرصةَ، واستطاع في أثناء سفره إلى أميركا أن يحظى بدعم جان كندي وسائر رجال الحكم الأميركيّين، وفي 18 تمّوز- يوليو 1962/16 صفر 1382هـ أقال أميني من منصبه، وعيّن أسدالله عَلَم، أحد أشدّ رجال الدولة إخلاصًا له، رئيسًا للوزراء، وتولّى بنفسه تطبيق سياسة الإصلاحات. منذ تلك اللّحظة دخل الشاه علنًا وبالكامل الحلبةَ السياسيّة في البلاد،

وأمسك في قبضته زمامَ جميع الأمور، متلبِّسا دورَ "المنقِذ" للبلاد والعباد، كشخصٍ فوقَ القانون، وفوقَ المسؤوليّة والمحاسبة، وشمّرت أجهزةُ الحكم الإعلاميّة عن ساعديها وبدأت العملَ على نحوٍ غير مسبوق واصفة الشاه بأنّه حجر الرّحى ومحورُ البلاد الأساسيّ. ودخلت المواجهةُ بين القوى السياسيّة المؤمنة بالدستور الإيرانيّ، والملتزمة بنظام الحكم الدستوريّ- كالأحزاب والتنظيمات التابعة للجبهة الوطنيّة الإيرانيّة- والشاه مرحلة جديدة. في ظلّ هذه الأوضاع والظروف السياسيّة تشكّلت حركةُ تحرير إيران بقيادة شخصيّات ملتزمة بالأحكام الإسلاميّة وبموادّ الدستور، وكانت في الوقت عينه تعدّ سياسةَ الجبهة الوطنيّة سياسةً حذرةً وتوفيقيّة، وتحوّلت هذه الحركة إلى قوّة سياسيّة مهمّة في البلاد من خلال اتّخاذها مواقفَ صريحةً وحازمةً، دفاعًا عن المعايير الدستوريّة، ومعلنةً معارضتها الصريحة لتدخّل الشاه في الأمور، ومنذ ذلك الوقت، وإلى حين انتصار الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة في العام 1978م/1398هـ، كان لها تأثيرُها النسبيّ في المعادلات السياسيّة الداخليّة (←أميني، ص 169- 170؛ عاقلي، ص 913- 914، 920- 921؛ بازركان، 1996- 1998م/ 1416- 1418هـ).

صار الشاه، الواثقُ من الدعم الخارجيّ، وتحت إمرته القوى السياسيّة المناصرةُ له، والمتغاضية عن الخصوصيّات الثقافيّة- الاجتماعيّة، والنسيجِ الاجتماعيّ، اللّاعبَ، الوحيدَ في الميدان، في 9 كانون الثاني- يناير 1963م/14 شعبان 1382هـ، شارك في اجتماعٍ عنوانه "مؤتمر الرجال والنساء الأحرار" الذي عُقد في طهران، بحضور أعدادٍ كبيرة من مختلِف الفئات الاجتماعيّة، ومن مختلف المناطق الإيرانيّة- وألقى خطابًا مسهَبًا، عرض فيه مبادئَ جديدة باسم "المبادئ الستّة للثورة البيضاء"، التي عُرفت في ما بعد باسم "ثورة الشاه والأمّة" (تقويم خمسين سنة من عمر الملكيّة البهلويّة، مج 2، ص 1606- 1607؛ أيضًا ← محمّدرضا البهلويّ، 1997م/1417هـ، ص 165- 169) بموازاة ذلك أقدمَ عددٌ من التكنوقراط والبيروقراطيّين، من خريجي الجامعات الغربيّة والأميركيّة على تنظيم أنفسهم، ليحتلّوا كوجوهٍ جديدة، مكانَ السياسيّين القدماء، في الحكم وإدارة شؤون البلاد. ومن هؤلاء تشكّلت النواةُ الأساسيّة لحزب إيران الحديثة، برئاسة حسنعلي منصور. كان عددٌ كبير منهم (مثل جمشيد آموزكار) من أصحاب الاختصاص المبرّزين لكنّ جهلَهم بخصوصيّات المجتمع الإيرانيّ الثقافيّة والاجتماعيّة، من الأسباب الرئيسيّة التي أبعدت الجهاز الحاكم عن البنية الأساسيّة للبلاد، كما أنّ تجاهلَهم لمشاعر الشعب الدينيّة والوطنيّة، أدّى في النهاية إلى تعميقِ الهوّة بين الحكم والمواطنين، وفصلِ أذرعة الحكم عن

جسد المجتمع (نجاتي، 1992م/1412هـ، مج 1، ص 317، 320؛ صارمي شهاب، ص 135- 137؛ بشيريّة، ص 259- 260).

كان الشاه بحاجة لتحقيق برنامجه الإصلاحيّ إلى دعمِ جميع الدول ذات النفوذ، ومنها الاتّحاد السوفياتيّ. لذلك بعد أن حظيَ، بصعوبة، بدعمِ حكومة كندي، وبعد ترميمِ وضعه الداخليّ، قام بإجراءٍ تكتيكيّ، مطمئِنًا الاتّحادَ السوفياتيّ، أنّه لن يسمح لأيّ دولةٍ بأن تقيمَ قاعدةً عسكريّة لها في إيران (أزغندي، ص 255- 268). وأعقبَ هذا التطمينَ عقدُ معاهدة التعاون بين الاتّحاد السوفياتيّ وإيران، حول إنشاء إيران مصنع الحديد الصلب، وشراء التجهيزات العسكريّة من الاتّحاد السوفياتيّ، وغير ذلك من برامج التعاون الصناعيّة- الاقتصاديّة، ممّا أدّى إلى تحسّنِ العلاقاتِ بين البلدَين، وكفِّ الاتّحادِ السوفياتيّ والمعسكر الشرقيّ عن انتقاد الشاه، وإظهار العداء له. أسفرت رحلاتُ الشاه العديدة إلى دول المعسكر الشرقيّ، في العقد السادس من القرن العشرين الميلاديّ، وزيارات زعماء هذه الدول إلى إيران، والاتّفاقيّات الصناعيّة- الاقتصاديّة التي عُقدت بينها وبين إيران، عن نوع من التوازن في العلاقات الإيرانيّة- الغربيّة، والإيرانيّة- الشرقيّة. وقد ساعد هذا التوازنُ الشاهَ في المحافظة على حكمِه، وتخفيفِ حدّة المعارَضة له (المهديّ، ص 180- 188). على الرَّغم من برنامج الإصلاحات- الذي كان يُظنّ أنّه سيقود البلاد إلى التقدّم والازدهار والنموّ- وما بدا من نجاحٍ في السياسات الخارجيّة واتّفاقيّات التعاون، كانت هنالك أحداثٌ جنينيّة في طَور التكوين في المجتمع الإيرانيّ، تجهل الحكومةُ جهلًا تامًا كلَّ ما يتعلّق بها (← تتمّة المقالة). كان الشاه يرى إلى آية الله البروجرديّ عائقًا يحول دونَ طرح أو تنفيذ أيّ إصلاحٍ ترتئيه الولاياتُ المتحدة، لذلك تجنّب القيامَ بأيّ إجراءٍ من هذا النوع قبل وفاة آية الله البروجرديّ في نيسان- أبريل من العام 1961م/شوّال 1380هـ وبعد وفاته انتهز الفرصةَ وطرح "مبادئ الثورة البيضاء الستّة".

المرحلة الرابعة (1963- 1978م/1382-/1398هـ). طرح الشاه لائحةَ قوانينه الستّة في نيسان- أبريل من العام 1962م/ 1381هـ على الاستفتاء العامّ، وادّعت وسائلُ الإعلام التابعة له، أنّ نسبةَ الأصوات الشعبيّة المؤيّدة بلغت 99٪ (صحيفة اطّلاعات، السنة 37، العدد 11010، 28 كانون الثاني- يناير 1963م/4 رمضان 1382هـ، ص 1). كان هذا الاستفتاءُ العامّ مفبركًا وفوقيًّا، من مختلف

جوانبه، ولم يراعَ فيه أيُّ معيار من معايير الاقتراع الحرّ؛ وقد عارضه رسميًّا العلماءُ ومراجعُ التقليد، والمثقّفون المتديّنون، ودَعَوا الناسَ إلى عدم المشاركة فيه، لكنّ الشاه كان يفكّر بانعكاس نجاحِ هذا الاستفتاء في المحافل الدوليّة ووسائل الإعلام الأجنبيّة، فلم يُقِم وزنًا للرأي العامّ في مجتمعه. ظهر استياءُ الجماهير الإيرانيّة المسلمة من هذا النوع من تحريف الحقائق، والتلاعب الدنيء بمشاعر المجتمع وآماله، إلى العلن قبل عدّة أشهر من الاستفتاء. وتضاعفت حدّتُه في الشهور اللّاحقة. انتقد العلماءُ والقادة الدينيّون، بمؤازرة الجماهير سياساتِ الشاه والبَلاطِ والفريقِ الحاكم، وبلغت هذه الاعتراضاتُ أوْجَها في حزيران- يونيو من العام 1963م/المحرّم 1383هـ، بالتزامن وذكرى استشهاد الإمام الحسين عليه السلام، لا سيّما التاسوعاء والعاشوراء [التاسع والعاشر من المحرّم]. كانت الاعتراضاتُ واسعةَ النطاق، لمشاركة المراجع والعلماء في المقدّمة، وانتهت بانتفاضة الخامس من حزيران- يونيو العفويّة. اعتُقل آيةُ الله السيّد روح الله الخمينيّ (بعد ذلك: الإمام الخمينيّ)، بعد مقاومتِه العلنيّةِ لنظام حكم الشاه، واعتراضِه على مخالفة الحكم لموادّ الدستور، والإخلال بمعايير استقلال البلاد وسيادتها، والتبعيّة للغرب، والذلّ والهوان مقابلَ المطامع الأجنبيّة، ونقض بعض الأحكام الإسلاميّة، التي نصّ عليها الدستور صراحةً. جرى اعتقالُ الإمام في منتصف ليلة الخامس من حزيران- يونيو؛ وقد أسفر تأييدُ عددٍ من علماء الدين لخطِّ الإمام الخمينيّ (ره) الفكريّ والسياسيّ، وإقامةُ المظاهرات والمسيرات الشعبيّة الحاشدة في طهران ومشهد وإصفهان وشيراز، وعددٍ آخر من المدن الكبرى والصغرى أيضًا، كردّة فعل على اعتقال الإمام الخمينيّ عن انتفاضةِ الخامس من حزيران- يونيو العفويّة، التي قُتل وجُرح في أثنائها عددٌ من المحتجّين. هذه الانتفاضةُ كانت أقوى صدامٍ بين الجماهير والقوّات الحكوميّة، بعد العام 1953م/1372هـ، وفي الوقت عينِه، أوّلَ ردّة فعل للقوى الجماهيريّة المتديّنة والمؤمنة، وغير المنظّمة. لم تشارك القوى الوطنيّةُ الأخرى، ذاتُ الميول السياسيّة المغايرة في هذه الانتفاضة، وقد فاجأها مسارُ الأحداث. أمّا سائر الأحزاب والتنظيمات السياسيّة كحزب تودة، فلم تشارك مطلقًا في هذه الانتفاضة، حتّى أنّها اتّخذت موقفًا مضادًّا لها (مركز توثيق الثورة الإسلاميّة، سجلّ المحفوظات، الملف رقم 118، ص 179؛ الطيريّ،

ص 21). مع ذلك كلّه كانت هذه الانتفاضةُ جرسَ إنذارٍ للفريق الحاكم، ودليلًا على تأجّج المشاعر والأحاسيس الدينيّة في أعماق المجتمع، ولم يتعلّم الشاه درسًا من هذا الحدث، وبدلًا من تعرّف هذه الظاهرة غير المسبوقة في المجتمع الإيرانيّ، على نحوٍ صحيح، استخدَم سياسةَ القمعِ الوحشيّ، وتلفيق التُّهم، ونسبةً الأحداث إلى عناصر خارجيّة، وتحريض بعض الدول ذات النفوذ في المنطقة، المعارضة لسياسته الخارجيّة، وتهم أخرى على هذا النسق. في كلّ الأحوال، أسفرت المواقفُ الموحّدة التي اتخذها العلماء، وهجرةُ عددٍ من مراجع التقليد إلى طهران، بهدف تحرير الإمام الخمينيّ (ره) واثنين آخرَين من المراجع، ودعمُهم بحزم لحركتهم الاحتجاجيّة، عن إذعان الفريق الحاكم والشاه شخصيًّا في نيسان- أبريل من العام 1964م/ذي القِعدة 1383هـ والإفراج عن الإمام الخمينيّ، وإعادته إلى قمّ (نجاتي، 1992م/1412هـ مج 1، ص 234- 240؛ أيضًا (← الخامس من حزيران*- يونيو، انتفاضة).

اعتُقل في أحداث الخامس من حزيران- يونيو سنة 1964 م/المحرّم 1384هـ، عددٌ من العلماء والمعارضين الدينيّين المناضلين، وسُجنوا أو جرى نفيُهم، وظنّت السلطةُ الحاكمة أنّها قضت على خطر القوى الدينيّة المعارِضة، واستمرّ الشاه في سياسته الجديدة- التي كان قد بدأ بها في العام 1962م/1381هـ- بعد هذه الحادثة بزخمٍ أكبر. في تلك الآونة أُجريت انتخاباتُ مجلس الشورى الوطنيّ العشرين، بحماية الجيش، وبتدخّل سافرٍ من السافاك وعملاء النظام، واحتلَّ مقاعدَ المجالس كلَّها، نوّابٌ محدّدةٌ أسماؤهم قبل الانتخابات. وتحوّل المجلسُ العشرون بذلك إلى جهازٍ يصادق على قرارات الحكومة من دون أن يكونَ له أيُّ رأي فيها (جزني، مج 2، ص 80).

بعد انتفاضة الخامس من حزيران- يونيو، ظهرت في الأجواء عدّةُ حركات سياسيّة دينيّة، وتنظيمات اعتمدت أساليبَ العمل السرّيّ والمقاومة المسلّحة لنظام الشاه. هذه التنظيماتُ كانت في معظمها استمرارًا لـ"فدائيّو الإسلام"، وأهمُّها ائتلافُ الهيئات الإسلاميّة (صارمي شهاب، 59- 60). بعد أن قمعَ الشاهُ المعارضين، وأحكم سيطرتَه على جميع مقاليد البلاد، أقالَ أسدالله عَلَم في أواخر العام 1963م /1382هـ - الذي تحوّل بعد أحداث الخامس من حزيران- يونيو الدمويّة إلى بيدقٍ سياسيّ لا يجدي نفعًا- وعيَّن

مكانَه حسنعلي منصور، رجلَ الدولة الشابّ، والطموح، الذي كان قد نظّم عددًا من التكنوقراط، وأعدّهم لقيادة البلاد في المسار الذي يريده. وتحوّل الشاه بعد أحداث العام 1963م/1382هـ، صاحبَ السلطة الاستبداديّة المطلقة، من غير منازعٍ، واللّاعبَ الوحيد على المسرح السياسيّ الإيرانيّ، وقلّما وُجد قائدٌ غيرُه في العالم في تلك الآونة يتمتّع بالصلاحيّات الخارجة عن رقابة قوانينه (غازيوروسكي، ص 313- 316؛ نجاتي، 1992م/1412هـ، مج 1، ص 294، 299، 488- 490).

كان حسنعلي منصور الأمينَ العامَّ لحزب إيران الجديدة، الحزب الذي احتلَّ مكانَ حزب القوميّين وحزب الشعب، وتحوّل إلى جهازٍ تنفيذيّ لمقاصد الشاه في سبيل التقدّم والازدهار. أقدمَ حسنعلي منصور، الذي لم يكن يتمتّع بالخبرة السياسيّة من دون أدنى وجلٍ، وبموافقة الشاه، على إعداد وإصدار قراراتٍ تمنحُ الأجانبَ امتيازاتٍ مخالفةً للدستور، ومنها نظامُ الامتيازات. في 24 أيلول- سبتمبر من العام 1964م/18 جُمادى الأولى 1384هـ صادق المجلس الوطنيّ بعد محادثات مطوّلة بين السفارة الأميركيّة والحكومة الإيرانيّة على قانونٍ ينصّ على منحِ العسكريّين الأميركيّين في إيران وعوائلهم، حصانةً سياسيّةً كحصانة أعضاء الهيئات الدبلوماسيّة. أثار منحُ هذا الامتياز للأميركيّين، وفضحُ الإمام الخمينيّ لهذا الأمر، استياءَ جميع الفئاتِ والطبقات الشعبيّة، ومعارضتَها. ألقى الإمام الخمينيّ في 26 تشرين الأوّل- أكتوبر 1964م/18 جُمادى الآخرة 1384هـ خطبةً شديدة اللّهجة في قمّ، احتجاجًا على قانون الامتيازات، واصفًا هذا الإجراءَ بأنّه انتهاكٌ لسيادة إيران، وعظمةِ جيشها. اعتُقل الإمام الخمينيّ مجدّدًا، بعد هذه الخطبة، وجرى نفيُه إلى تركيا، ومنها انتقل إلى الإقامة في العراق (النجف)، (أزغندي، ص 284- 286؛ المهدويّ، ص 204، 307؛ الإمام الخمينيّ، مج 1، ص 139). أمّا حسنعلي منصور، الصانعُ الأساسيّ لقانون الامتيازات هذا، فقد قُتل بعد سنةٍ من تولّيه رئاسة الوزارة، في شباط- فبراير من العام 1965م/شوّال 1384هـ، برصاصةٍ أطلقها عليه أحدُ عناصر القوى الدينيّة المؤيّدة لانتفاضة الإمام الخمينيّ. كانت هذه الحادثةُ دليلًا إضافيًّا على جذريّة معارضة القوى الدينيّة لسياسات النظام الحاكم، وعدم انهيار أو تراجع الحركات السياسيّة المنبثقة عن القوى الدينيّة المعارضة للحكم، بعد أحداث الخامس من حزيران 1963م/13

المحرّم 1383هـ (عراقي، ص 207- 212؛ أيضًا ← منصور*، حسنعلي). بعد مقتل منصور عُيِّن أمير عباس هويدا، أقربُ أصدقائه، ووزيرُ الماليّة في حكومته، رئيسًا للوزراء، وظلّ في هذا المنصب ثلاث عشرة سنة (من شباط- فبراير 1965م/ شوّال 1384هـ إلى آب 1977م/شعبان 1379هـ). تابع هويدا بمساعدة رفاقه من حزب إيران الجديدة، المسارَ السياسيّ نفسه، وأكمل برنامجَ التحديث الاقتصاديّ- الصناعيّ في البلاد، معتمدًا على مداخيل النفط، المتزايدة سنويًّا، وبمساعدة عددٍ من التكنوقراط الذين درسوا في الغرب، وأصابوا خبرة. أخلَّ تنفيذُ مشاريع التنمية الاقتصاديّة- الصناعيّة من دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعيّة- الثقافيّة، والمتغيراتُ السياسيّة، ببنيةِ البلاد، ما جعلها غيرَ متوازنة، وهذا ما ظهرت ملامحُه واضحةً على الملأ في العام 1977م/1397هـ، (أبراهاميان، ص 524- 553؛ عاقلي، ص 990، 995- 996، 1038؛ كدي، ص 254- 256).

في الرابع من آذار- مارس 1975م/21 صفر 1395هـ، أقدمَ الشاه على تأسيس حزب رستاخيز [البعث] بديلًا من الأحزاب الصوَريّة السابقة؛ معتقدًا أنّ هذا الحزبَ يمكن أن يضمَّ في صفوفه "عناصر من جميع طبقات الشعب، ومن كلّ العقائد على اختلافها"، ويخفِّفَ من حدّة تصارع الأجنحة، وحينَها تُمهَّد الأرضيّةُ لمشاركةِ فئات أكبر (محمّدرضا البهلويّ، 1997م/1417هـ ص 305- 306). لقد أُخذ في الاعتبار من دون شكٍّ في تأسيس هذا الحزب أنموذجُ الحزب الشيوعيّ في الاتّحاد السوفياتيّ وحزب البعث في العراق، البلدَين الجارَين لإيران، اللّذين يحكمهما نظامُ "الحزب الواحد" (حتّى أنّ اسمَ رستاخيز، هو ترجمةٌ حرفيّة لكلمة البعث)؛ لا سيّما وأنَّ عددًا من الماركسيّين واليساريّين، من الذين انضوَوا تحتَ لواء حكم الشاه، وظلّوا يحلّلون الأمور وفقَ مبادئهم الفكريّة السابقة، كان لهم دورٌ فاعل في تنظيم حزب رستاخيز وإدارته، وتولّى بعضُهم فيه مناصبَ حزبيّةً مهمّة (لمزيد من التفصيل ← أبراهاميان، ص 542- 549). أُصيب هذا الحزبُ بعد مدّة وجيزة من تأسيسه بفشلٍ ذريع، وهزيمةٍ ساحقة. وقد اعترف الشاه صراحةً بـ "خطأ فكرة إنشاء هذا الحزب"، وقال إنّ أنور السادات قد ألغى "حكم الحزب الواحد في مصر، وشرَّع الأبواب لتشكيل الأحزاب، وأنا أرى أنّه كان مصيبًا في ما فعل" (محمّدرضا البهلويّ، 1997م/1417هـ، ص 306). جاء فشلُ

هذا الحزب السياسيّ دليلًا واضحًا على الطريقِ السياسيّ المسدود للنظام، وعلى عجزِه عن تنظيم العناصر الوثيقة الارتباط به، وإلّا فالشعبَ لم يكن له دورٌ، في تأسيس هذا الحزب، ولا شارك فيه، ولا كان له دورٌ في فشله (← صارمي شهاب، ص 141- 148).

كان التنوّع في أساليب العمل السياسيّ للفئات المعارضة للحكم، لا سيّما منذ أوائل العقد السادس وما بعده، من العوامل الأخرى المؤثّرة التي أوصلت حكم الشاه إلى طريقٍ مسدود. فإقفالُ الطريق أمامَ أيّ نشاط للجبهة الوطنيّة، التي أُعيد إحياؤها بعد حكومة علي أميني، كان سببًا في أنّ القوى القوميّة بشكلٍ أساسيّ، انفصلت تدريجيًّا عن الجبهة الوطنيّة، واتّخذت مسارًا متطرّفًا. حتّى أنّ مجموعاتٍ من أعضاء الجبهة الوطنيّة، اعتنقت الأفكارَ اليساريّة المتطرّفة، والعملَ الفدائيّ (← جزني، مج 2، ص 71- 79، 84، 94- 97). بعد أحداث حزيران 1963م/ المحرّم 1383هـ لم تجد القوى الوطنيّة- المتديّنة، والقوى الدينيّة من سبيلٍ للنشاط السياسيّ الحرّ في إطار الدستور، ومنذ تلك السنة وما تلاها، بدأت تنفصل يومًا بعد يوم عن القوى الوطنيّة المتديّنة والقوى الدينيّة، فصائلُ متطرّفةٌ، اعتمدت الكفاحَ المسلّح. تمثّلُ منظّمة مجاهدي خلق إيران [منظمة مجاهدي الشعب الإيرانيّ]، التي انفصلت عن القوى الوطنيّة- الدينيّة، واعتمدت سياسةً متطرّفة، وانتهجت خطّ المقاومة المسلّحة، أحدَ المصاديق البارزة لهذه المجموعات، التي تخلّت عن العمل السياسيّ في إطار الدستور (أبراهاميان، ص 591- 611). أمّا القوى اليساريّة، التي كان نشاطُها السياسيّ محظورًا منذ أمدٍ طويل، ولحقت بها أضرارٌ فادحة من جرّاء انقلاب العام 1953 م/1372هـ، فلم يعد لديها أيّ مجال للعمل، ولو في أضيق الأُطُر. كانت هذه هي النتيجة العمليّة لسياسة نظام الشاه ومواجهته للقوى السياسيّة المختلفة عنه فكريًّا، والتي دفعت الاتّجاهات الثلاثة الأساسيّة في الفئات السياسيّة (الاتّجاه القوميّ، والاتّجاه الدينيّ في إطاره الواسع، والاتّجاه اليساريّ)، إلى التطرّفِ والمعارَضة التي لا عودةَ عنها، بدلًا من التفاهم، والحوار والتعاون، أو حتّى لعبة الصراع على السلطة. لقد دفع نظامُ الشاه باعتماده سياسةً خاطئة في مواجهة الجماعات السياسيّة المعارِضة، والمختلفة عنه فكريًّا، بالقوّة إلى المعارضة المتطرّفة؛ وحين تحوّل حزبُ رستاخيز إيران إلى مؤسّسةٍ فاشلة، وتعرّض الحكمُ إلى أزمة

سياسيّة، ولم يبق من سبيل للعبةِ تبادلِ السلطة أمامَ المجموعات السياسيّة، وأصبحت المواجهةُ حتميّة، وصلَ نظامُ الشاه إلى طريق مسدود من هذه الناحية أيضًا (← رستاخيز*، حزب). من سمات حكمِ الشاه الأساسيّة في هذه المرحلة، تعزيزُ القوى العسكريّة وتقويتُها للمحافظة على بقائه، ولهذا الغرضِ يمّم وجهَه صوبَ الولايات المتّحدة أكثر فأكثر. في العام 1971م/1390هـ، بدأت أميركا على أساس "سياسة نيكسون ذات القاعدتَين[01]" بإرسال المساعدات العسكريّة الضخمة إلى القوّتَين في المنطقة: إيران والمملكة العربيّة السعوديّة، وأوكلت إليهما مهمّة المحافظة على أمن الخليج الفارسيّ. كانت "سياسة القاعدتَين" التي اعتمدها نيكسون في الخليج الفارسيّ جزءًا من نظريّته الشاملة، التي ترسم سياسةَ الولايات المتّحدة الأميركيّة الخارجيّة الجديدة، واستراتيجيّتها الدفاعيّة، والتي تقضي باستبدال السياسة الهجوميّة بسياسةِ المحادثات، والحدّ من وجود الجيش الأميركيّ خارجَ بلاده، وتفويض سلسلةٍ من مهامّ قوّاتها المسلّحة إلى حلفائها، وبيع الأسلحة ذات الأرباح الخياليّة إلى هذه الدول الحليفة (أزغندي، ص 336- 337؛ المهدويّ، ص 245- 246؛ غراهام، ص 215- 216).

بهذه الطريقة، نفّذت الولايات المتّحدة أهدافَها الثلاثة تجاهَ إيران عمليًّا: استبدالُ بيع الأسلحة بالمساعدات العسكريّة؛ وتحويلُ الدولارات النفطيّة من إيران إلى أميركا، من خلال مبيعات الأسلحة، وتنفيذُ سياسة "الحرب من أجل أميركا، إنّما بأيدي الآخرين"[11]. ومن المظاهر العمليّة للسياسة المذكورة، مشاركةُ إيران في حرب ظفار (المهدويّ، ص 250؛ لمزيد من التفصيل ← الجبهة الشعبيّة لتحرير ظفار*). كان الشاه الطامحُ إلى تحويل الجيش الإيرانيّ إلى واحدٍ من أحدث الجيوش في العالم، ليكونَ الضامنَ لبقاء عرشه، وتفوّق البلاد، يبحثُ عن فرصة لتحقيق هذه الأمنية الطموحة عمليًّا، فانتهز الفرصةَ المتاحة، وأقدمَ على شراء الأسلحة، وتعزيز الأجهزة العسكريّة الإيرانيّة على مستوًى واسعٍ، غير مسبوق؛ وفي أيّار- مايو من العام 1972م/ ربيع الأوّل 1392هـ زار نيكسون طهران، وسمح لإيران، في معاهداتٍ- لا نظيرَ لها في تاريخ العلاقات الأميركيّة بدول العالم غير الصناعيّة- أن تشتريَ من الولايات المتحدة، ما تريده من كميّات الأسلحة غير النوويّة، ومن ضمنها أحدثُ الطائرات العسكريّة. هذا الحدثُ الذي تزامن وزيادةَ سعر النفط خمسة أضعافٍ في منتصف العام 1974م/ 1394هـ، عمّا كان عليه، أدّى إلى

10- Two Pillars Nixon Doctrine.

11- War by Proxy.

قفزةٍ سريعة في زيادة مداخيل إيران، وأتاح لها الظروف المؤاتية لشراء الأسلحة. كانت أثمانُ المعدّات الحربيّة الأميركيّة التي اشترتها إيران في العام 1972م/1391هـ 524 مليون دولار، وبلغت في العام 1974م/1393هـ 3,91 مليار دولار. وأصبحت إيران في أواسط السبعينات من القرن العشرين الميلاديّ أكبرَ مشترٍ للأسلحة والمعدّات الحربيّة الأميركيّة في العالم (آموزكار، ص 303؛ هاليدي، ص 102- 103؛ نجاتي، 1992م/ 1412هـ مج 1، ص 520).

على الرَّغم من دفاع الشاه دفاعًا مستميتًا عن سياسته العسكريّة الطامحة إلى تحويل إيران إلى القوّة الأعظم في المنطقة، من خلال زيادة قدراتها العسكريّة، وتقديمه الأمن الخارجيّ على النموّ الاقتصاديّ، لم تنتقد المحافلُ الدوليّة ووسائلُ الإعلام العالميّة، أيّ جانبٍ من جوانب برنامج الشاه الدفاعيّ الطويل الأمد، بعد شرائه الأسلحة المتطوّرة. وصف المنتقدون برنامجَ الشَاه العسكريّ بالاتّساع والهدر، والغلوّ، وبأنّه فاقدُ الجدوى، وأنّه بالنسبة إلى بلد له وضعُ إيران الاقتصاديّ والعسكريّ مكلِفٌ ومعقّد (أموزكار، ص 305).

أسفر تدفُّق سيول الأسلحة الأميركيّة على إيران، لا سيّما في السبعينات، عن مشاكلَ حادّة؛ فقد كانت المسؤوليُّة المطلقة في عمليّات الشراء بيدِ الشاه، وهو بدوره لم يبالِ بتفاصيل تلك العمليّات. لم يتمّ أيُّ تقويم أو محاسبة لشراء الأسلحة والمعدّات وصيانتها، وبكلمة واحدة، لم يكن هنالك أيُّ مراقبةٍ لبرنامج الشراء، وظهرت المشكلةُ الأكثر تعقيدًا، حين واجهَ الجيش الإيرانيّ نقصًا فاضحًا في العمّال المَهَرة والمتخصِّصين الإيرانيّين، لتشغيل الكمِّ الهائل من المعدّات المتطوّرة، وصيانتها وإصلاحها، لذلك استقدمَ الشاه أرتالًا من المستشارين والمدرّبين العسكريّين الأميركيّين برواتبَ وحوافز مذهلةٍ، ونفقاتٍ باهظة. عمّق وجود الأعداد الكبيرة من هؤلاء الموظّفين في إيران- وما رافقه من تبعات اجتماعيّة وثقافيّة- بدوره، مشاعرَ العداء لأميركا، والمعارضة لحكم الشاه، والمصالح الأميركيّة، في الوقت الذي كان فيه الجيشُ الإيرانيّ بحاجة ماسّة إلى خدمات المستشارين التقنيّة والفنيّة. لقد كان الجيشُ الإيرانيّ، في حقيقة الأمر، قد أُعِدَّ بعد العام 1953م/1372هـ، وبعد تولّي حكومةِ الانقلاب الحكمَ، على نسق الأنموذج الأميركيّ، من حيث التسليح والتجهيز والتدريب، وكان تابعًا في فكره العسكريّ والقضايا المتعلّقة بالتدريب والإعداد، للمبادئ الأميركيّة. كانت التبعيُّة العسكريّة لأميركا ذاتَ أبعاد متعدّدة: شراء المعدات، والتدريب، والمساعدة التقنيّة والفنيّة، وخدمة المعدّات وصيانتها. لذلك، كانت سياسةُ الشاه الدفاعيّة، التي كان يتبجّح بها، أي جعلُ إيرانَ القوَّة العظمى في المنطقة، بعيدةً من الواقع، نظرًا لتبعيَّتِها لأميركا من مختلف الجوانب، وافتقادِها إلى القوى البشريّة الماهرة والمدرَّبة، والتي تتمتّع بالكفاءة الإداريّة، لإدارة ما يتعلّق بالتجهيزات العسكريّة الحديثة. ولم يؤدِّ الكمّ الهائل من التجهيزات والأسلحة المتطوّرة إلى

زيادة قدرات إيران الدفاعيّة. كان هنالك شكٌّ في جهوزيّة هذا الجيشِ لمواجهة الظروف المتأزّمة والحروب المحتملَة. ترافقَ كذلك اتُّساع نطاق شراء الأسلحة والمعدّات، مع الفساد الماليّ والرِّشى الضخمة للوسطاء الأميركيّين، والإيرانيّين الذين كانوا في معظمهم من أقارب الشاه وأنسبائه، وأصحاب الرتب الرفيعة من العسكريّين (هاليدي، ص 106-108؛ غراهام، ص 225، 232- 236؛ آموزكار، ص 306- 307).

كان الشاه الذي يتولّى بموجبِ الدستور القيادةَ العامّة للقوّات المسلّحة، تُضاف إليها قيادةُ العمليات أيضًا، قد جعل القوّات المسلّحة مرتبطةً به ارتباطًا كاملًا، ماليًّا وإداريًّا ونفسيًّا. كان الشاه يرى إلى وجود الجيش الضخم العدد، والبيروقراطيّ، وغير المبدِع، مزيةً من المزايا. كان تضخُّم المؤسّسة العسكريّة، يسمحُ للشاه أن يجزّئ مراكزَ القوّة، ويبعثرَها، ويجعلَ تنظيم قوّة معارضة له في داخل القوّات من رابع المستحيلات. في الجيش الشاهنشاهيّ، حلَّ عنصرُ الوفاء لشخص الشاه محلَّ النبوغ والإبداع والكفاءة العسكريّة، كما أنّ الوفاءَ المطلق للشاه حرمَ المؤسَّسة العسكريّة من الاستقلاليّة في الرأي والعمل (غراهام، ص 229- 230؛ آموزكار، ص 310- 312). في الوقت الذي كان فه كبارُ الضبّاط وقادة الجيش مخلصين للمَلَكيّة، لم يكن لدى الجنودِ والرُّتباء، وعددٍ كبير من صغار الضبّاط مثلُ هذا الشعور بالحبّ والإخلاص لنظام الحكم الملكيّ، وكانت تغلب عليهم المشاعرُ الدينيّة (آموزكار، ص 309؛ قره باغي، المقدّمة، الصفحة الخامسة عشرة- السادسة عشرة). هذا الواقعُ ظهر عيانًا وبشكلٍ واضح في انضمام الجيش المتجانس نسبيًّا إلى الثورة الإسلاميّة.

يبدو أنّ عصرَ البهلويّ الثاني، كان نجاحُه أكبرَ على صعيد السياسة الخارجيّة، ويعود ذلك إلى الظروفِ الدوليّة، وموقع إيران الاستراتيجيّ، والتعاونِ بين إيران والقوى العالميّة، ومصالحِ تلك القوى في إيران، والتي تولّى نظام الحكم الإيرانيّ حمايتَها. أمّا علاقةُ إيران بدول الجوار فكانت مبنيَّة على قاعدة تجنّب التوتّر. فعلاقاتها بتركيا والباكستان كانت في إطار حلف السنتو ومنظّمة التعاون المناطقيّ علاقةَ صداقةٍ وتقارب. وتحوّلت علاقتُها بأفغانستان، التي كانت تعتورها المشاكلُ والنزاعُ على كيفيّة استغلال مياه هيرمند، إلى علاقاتٍ عاديّة، بعد تشكيلِ لَجنة لحلّ النزاع، والاتِّفاق حول هذا الموضوع. كما أنّ علاقاتها بالاتّحاد السوفياتيّ، قد أصبحت عاديَّة بعد عقدِ اتِّفاقيات التعاون الاقتصاديّ الصناعيّ، وطمأنةِ إيران للاتّحاد السوفياتيّ، أنّها لن تعرِّضَه لأيّ خطرٍ من جانبها أو من خلالها. وأمّا العلاقاتُ بالعراق، فقد تأزّمت بعد سقوط الحكم الملكيّ، وبعد أن تولّت زمامَ الحكم، الحكوماتُ القوميُّة الاتّجاه، أو المؤيِّدة لسياسة مصر وسياسة الاتّحاد السوفياتيّ، وبلغت الأزمةُ أوْجها، حين دعمت الحكومةُ الإيرانيّة انتفاضةَ أكرادِ العراق (← البارازانيّون*)، وقد عادت العلاقاتُ إلى حالتها العاديّة بعد توسّط الحكومة الجزائريّة، وعقد اتّفاقيّة الجزائر* في العام 1975م/1394هـ. وكانت العلاقات

بدول الخليج، بعضُها عاديّ، وبعضها حميم، لا سيّما بعد أن وافقت إيران على نتائج الانتخابات البحرينيّة، وغضّت البصر عن دعواها التاريخيّة المتعلّقة بحقوقها في هذه الجزيرة، وأعلنت احترامَها لدولة البحرين الناشئة، ممّا عزّز التقارب بين إيران ودول الخليج (أزغندي، ص 374- 409، 447- 448؛ المهدويّ، ص 227- 230).

كانت علاقةُ إيران بمصرَ وإسرائيلَ متناقضةً، فبعد تولّي جمال عبد الناصر رئاسةَ الجمهوريّة المصريّة، ونموِّ السياسة القوميّة، والدعوةِ إلى الوحدة العربيّة في مصر، ساءت العلاقاتُ بين البلدَين، إلى حدِّ أنّ سياسةَ هذَين البلدَين الأكبر والأقوى في المنطقة، كانت سياسةَ مواجهةٍ وعداءٍ في المناطق التابعة لنفوذهما (المهدويّ، ص 220- 221). لكن بعد أن انتصرت إسرائيلُ على مصرَ في "حرب الأيّام الستّة" وتحوّل عبد الناصر عن الموقف الهجوميّ إلى الموقف الدفاعيّ، أصبحت الظروفُ أكثرَ ملاءمة لإعادة العلاقات (أيلول- سبتمبر 1970م/ رجب 1390هـ). بُعَيْد وفاة عبد الناصر، وتولّي أنور السادات الحكم، صارت العلاقاتُ بين البلدَين وديَّة للغاية (إيران، رئاسة الجمهوريّة، المديريّة العامّة للمحفوظات، الوثائق والمستندات، المقدّمة، ص 25- 27).

في 15 آذار- مارس من العام 1950م/26 جُمادى الأولى 1369هـ، اعترفت إيران رسميًّا بإسرائيلَ كأمرٍ واقع. وقُطعت العلاقات بين البلدَين في عهد حكومة الدكتور محمّد مصدّق الوطنيّة، وبعد انقلاب آب- أغسطس 1953م/ ذي الحِجّة 1372هـ، أُعيدت العلاقات مجدَّدا بينهما، واتّسع نطاقُ العلاقات الإيرانيّة- الإسرائيليّة في الستّينات والسبعينات من القرن العشرين الميلاديّ، وهي من أعقد العلاقات السياسيّة وأكثرها سرّيّة، وما لم تُدرس المستنداتُ الموثّقة والسرّيّة المتعلّقة بها، لا يمكن معرفةُ جميع خفاياها (← م. ن، المقدّمة، ص 9- 29). بناءً على إحدى الوثائق، كان للجيش وللأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة علاقاتٌ وثيقة جدًّا بالجيش الشاهنشاهيّ وجهاز السافاك. وشاركت أعدادٌ من القوى العسكريّة والأمنيّة في دورات تدريبيّة خاصّة، بإشراف مدرّبين إسرائيليّين. لم يترك النظامُ الحاكم في إسرائيل أيَّ وسيلة ممكنة، إلّا واستخدمها لضمان بقاء حكم الشاه. ولا ريبَ في أنّ الأضرارَ التي لحقت بهذا النظام من جرّاء سقوط حكم حليفِه، لا يمكن أن يعوّضها بسهولة. إنّ الدورَ الذي أدّته إسرائيل دعمًا لحكم الشاه، ومحاربةً للثورة الإسلاميّة، جديرٌ بالدراسة والتحقيق لرصدِ العلاقات السياسيّة الخاصّة بين البلدَين (← م. ن، المقدّمة، ص 11- 29).

أثّرت العلاقاتُ الوثيقة جدًّا بين حكم الشاه وإسرائيل، تأثيرًا سلبيًّا في علاقات إيران بالعالم الإسلاميّ، وفي خلق تصوّر سلبيّ عن الشعب الإيرانيّ، المسلم، في أذهان المسلمين عمومًا، وتركت فضلًا عن ذلك، آثارًا عميقة في داخل البلاد، وكانت هذه العلاقاتُ أساسًا أحدَ الأسباب الوجيهة، التي دفعت العلماء والمثقّفين والجماهير الشعبيّة للاعتراض على حكم الشاه؛ لا سيّما في التجمّعات والمسيرات التي جرت في حزيران-

يونيو من العام 1963م/المحرّم 1383هـ، وكان موضوعُ الصداقة الإيرانيّة- الإسرائيليّة من الشعارات والانتقادات الموجّهة إلى الفريق الحاكم (لمزيد من التفصيل ← الخامس من حزيران*- يونيو، انتفاضة).

كان المحورُ الأساسيّ للسياسة الخارجيّة الإيرانيّة، لا سيّما بعد انقلاب 19 آب- أغسطس 1953م/ ذي الحِجّة 1372هـ، يرتكز على العلاقة بالولايات المتّحدة الأميركيّة، والانصياع لسياساتها، لا سيّما في منطقة الشرق الأوسط. هذه العلاقةُ، على الرَّغم ممّا كان يعتورها من حالات ارتفاع وهبوط، استمرّت في النموّ والاتّساع إلى لحظة انتصار الثورة الإسلاميّة في العام 1978م/1398هـ. كانت إيران تُعدُّ في الواقع، من أقرب حلفاء الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط وأهمّهمّ. وقد عمّق التعاونُ الاقتصاديّ بين البلدَين العلاقاتِ السياسيَّة بينهما (أزغندي، ص 268- 281، 283- 294، 334- 363). كانت علاقاتُ إيران السياسيّةٍ بسائر الدول القويّة في العالم كألمانيا وبريطانيا وفرنسا، وإيطاليا واليابان، علاقاتٍ وثيقةً جدًّا. وكانت علاقاته بالدول ذات الأنظمة المَلَكيّة في آسيا وأفريقيا وثيقةً، وكان بَلاط الشاه يحاول أن يجعلَ علاقاتِها بها أوثقَ من علاقاته بسائر البلدان (المهدويّ ص 310- 320). أمّا علاقات إيران بالدول الشيوعيّة: الاتّحاد السوفياتيّ والصين، ودول المعسكر الشرقيّ، بشكل عامٍّ، فكانت تابعةً لسياسات الولايات المتحدة الأميركيّة تجاه تلك الدول، فالعلاقة بالصين مثلًا لم تصبح علاقة عاديّة إلّا بعد أن أقامت علاقةً سياسيّة بأميركا، علمًا أنّ مواطني الاتّحاد السوفياتيّ والصين، لم يكن لديهم، كمواطني الدول الغربيّة، حرّيُّة دخول إيران والخروج منها (م. ن، ص 307- 310). لم تسفر مساعي الشاه وفريقه الحاكم، لاستقطابِ دعمِ الدولِ العظمى عن أيّ نتيجةٍ تذكر. فالأزمةُ الكبرى التي عمّت إيران، وقادت البلادَ بسرعة فائقة نحو الثورة، لم تُتحْ مجالَ التدخّل أو التأثير لأيّ علاقة خارجيّة لإيران بالدول الأخرى، علمًا أنّ مصالحَ عددٍ من دول العالم، كانت تفرض أن لا يكون نظام الشاه عرضةً للأزمات، ولمواجهة الثورة.

يتّفق أهلُ الرأي على أنَّ عصر البهلويّ الثاني قد تعرّض لأزماتٍ حادّة، وأنّ هذه الأزمات قد أودت به في النهاية، لكن هنالك اختلافٌ بينهم حول نسبة تأثير هذه الأزمات وزمان بدئها. لقد ظهرت مشكلةُ إيران السياسيّة الجديّة بجلاء في 6 آب- أغسطس 1977 م/21 شعبان 1397هـ، إذ عُزل أمير عبّاس هويدا بعد ثلاثة عشر عامًا من ترؤّسه للحكومة، وتولّى رئاسةَ الوزراء عدوُّه القديم جمشيد آموزكار- الذي كان ذا تجربة في الشؤون الاقتصاديّة والنفطيّة، إنّما كانت تنقصه الخبرةُ والحنكةُ سياسيًّا-. سعى آموزكار من خلال اعتمادِه سياسةَ التقشّف، والحدِّ من النفقات الحكوميّة الباهظة، وعزلِ الفاسدين عن السلطة، وسدِّ الثغرات والفجوات، التي كانت تزيد حدُّتها بوتيرةٍ متسارعة، لكنّه لم ينجح، وفي 27 آب- أغسطس 1978م/24 رمضان 1398هـ اعتزلَ الساحةَ السياسيّة، وبعد وقت وجيز غادر إيران. ارتفعت وتيرةُ الاحتجاجاتِ في عهده في جميع أنحاء

البلاد، ولوحظت للمرّة الأولى في إيران دلائلُ على العصيان المدنيّ، وعَجِزَ الجيشُ والقوى الأمنيُّة عن مواجهة هذه الانتفاضات المتنقّلة، وأدّى استمرارُ الإضرابات في جميع أنحاء البلاد، إلى زيادةِ نشاطاتِ القوى الثوريّة واتّساع نطاقِ عملِها. بعد استقالة آموزكار، تولّى رئاسةَ الوزراء جعفر شريف إمامي، وعلى الرَّغم من أنَّه سياسيّ مجرّب، واهتمّ في حدودٍ معيّنة بالنقاط التي لم يهتمَّ بها آموزكار، لم يتمكّن من مواجهة الأزمة، فاستقالَ بعد وقت وجيز، بعد سبعين يومًا من الحكم (من 27 آب- أغسطس 1978م/24 رمضان 1398هـ إلى 5 تشرين الثاني- نوفمبر 1978م/ 5 ذي الحجّة 1398هـ)، وبعد أحداث 8 أيلول- سبتمبر 1978م الدمويّة واتّساع نطاق الاحتجاجات، غادر في 5 تشرين الثاني- نوفمبر 1978م/ 5 ذي الحجّة 1398هـ المسرحَ السياسيّ. جاء من بعده على التوالي كلٌّ من اللّواء غلامرضا أزهاري، وشابور بختيار* لمدة وجيزة لكنّهما أيضًا، لم يتمكنا من المحافظة على حكم البهلويّ (عاقلي، ص 1086- 1133؛ أيضًا ← أبراهاميان، ص 612- 652)، وفي نهاية المطاف، انتهى عمر العصر البهلويّ، بل عمر الحكم الملكيّ، وقد قضت عليه الثورة الشاملة للشعب الإيرانيّ بقيادة الإمام الخمينيّ* (ره)، في 21 شباط- فبراير 1979م/14 ربيع الأوّل 1399هـ وأُسقط الحكم الشاهنشاهيّ في إيران (← الثورة الإيرانيّة الإسلاميّة*).

المصادر والمراجع: يرواند أبراهاميان، ايران بين دو انقلاب: درآمدى بر جامعه شناسى سياسى ايران معاصر، [إيران بين ثورتَين: مدخل إلى علم الاجتماع السياسيّ لإيران المعاصرة]، ترجمه بالفارسيّة غل محمّدي ومحمّد فتّاحي ولي لايي، طهران 1377ش [1998م]؛ جهانغير آموزكار، فراز وفرود دودمان بهلوي [صعود العائلة البهلويّة وانهيارها]، ترجمه بالفارسيّة أردشير لطفعليان، طهران 1375ش [1996م]؛ عليرضا أزغندي، روابط خارجى ايران: دولت دست نشانده، 1320- 1357 [علاقات إيران الخارجيّة: الحكومة التابعة، 1941- 1978م]، طهران 1376ش [1997م]؛ علي أميني، خاطرات علي أميني [مذكّرات علي أميني]، ط. حبيب لاجوردي، طهران 1376 ش [1997م]؛ إيران رئاسة الجمهوريّة. المديريّة العامّة للمحفوظات، المستندات والوثائق، روابط إيران وإسرائيل: 1357- 1327ش به روايت اسناد نخست وزيرى [علاقات إيران وإسرائيل: 1978- 1948م برواية وثائق رئاسة الوزراء]، طهران 1377ش [1998م]، مهدي بازركان، خاطرات بازركان: شصت سال خدمت ومقاومت [مذكّرات بازركان: ستون عامًا من الخدمة والنضال]، حاوره غلامرضا نجاتي، طهران 1375- 1377ش [1996- 1998م]؛ سعيد برزين، "البنية السياسيّة- الطبقيّة والسكّانيّة في إيران"، مجلة اطّلاعات السياسيّة- الاقتصاديّة، السنة 8، العددان 9 و10 (خرداد وتير 1373ش [حزيران- يونيو وتموز- يوليو 1994م])، العددان 11 و12 (مرداد وشهريور 1373ش [آب- أغسطس وأيلول- سبتمبر 1994م]؛ حسني بشيريّه، جامعه شناسى سياسى: نقش نيروهاى اجتماعى در زندگى سياسى [علم الاجتماع السياسيّ: دور القوى

الاجتماعيّة في الحياة السياسيّة]، طهران 1373ش [1994م]، تاريخ مستند روابط دو جانبهٔ ايران وايالات متحده امريكا [التاريخ الموثّق للعلاقات الثنائيّة بين إيران والولايات المتّحدة الأميركيّة]، جمع يوناه ألكساندر وألن نانز، ترجمته بالفارسيّة سعيدة لطفيان وأحمد صادقي، طهران 1378ش [1999م]؛ بيجن جزني، تاريخ سى ساله [تاريخ ثلاثين سنة]، [لامكا.، لاتا.]؛ محمّد حسين خسروبناه، سازمان أفسران حزب تودهٔ ايران: 1323- 1333 [تنظيم ضبّاط حزب تودة الإيرانيّ: 1944- 1954م]؛ روح الله الخمينيّ، قائد الثورة، ومؤسّس الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، صحيفة النور، مج 1، طهران 1370ش [1991م]؛ إبراهيم رازقي، قرار دادهاى نفتى، يا، اسناد خيانت [الاتّفاقيات النفطيّة، أو، مستندات الخيانة]، طهران 1358ش [1979م]؛ باري روبين، جنگ قدرتها در ايران [حرب القوى في إيران]، ترجمه بالفارسيّة محمود المشرقيّ، [لامكا.] 1363 ش [1984م]؛ روحانيت واسرار فاش نشده از نهضت ملى شدن صنعت نفت [المؤسسة الدينيّة، وأسرار لم تكشف عن حركة تأميم الصناعات النفطيّة]، إعداد مجموعة من مؤيّدي الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة في أوروبا، قمّ: دار الفكر [?1358ش [?1979م]]، رحيم زهتاب فرد، خاطرات در خاطرات [ذكريات في ذكريات]، طهران 1373ش [1994م]؛ مدريّة الوثائق الوطنيّة الإيرانيّة، اسناد احزاب سياسى ايران: 1320- 1330 ش [وثائق الأحزاب السياسيّة الإيرانيّة: 1941- 1951م]، إعداد بهروز الطيرانيّ، طهران 1376ش [1997م]؛ زهراء شجيعي، نخبگان سياسى ايران از انقلاب مشروطيت تا انقلاب اسلامى، ج 4: نمايندگان مجلس شوراى ملّى [النخب السياسيّة الإيرانيّة من الثورة الدستوريّة حتّى الثورة الإسلاميّة، مج 4: نوّاب مجلس الشورى الوطنيّ]، طهران 1372ش [1993م]؛ شركة النفط الوطنيّة الإيرانيّة، كتاب سفيد: تاريخچه ومتن قراردادهاى مربوط به نفت ايران [الكتاب الأبيض: تاريخ القرارات المتعلّقة بالنفط الإيرانيّ ونصوصها]، طهران 1344ش [1965م]؛ أصغر صارمى شهاب، أحزاب دولتى ونقش آنها در تاريخ معاصر ايران [الأحزاب الحكوميّة ودورها في تاريخ إيران المعاصر]، طهران 1378ش [1999م]؛ إحسان الطيريّ، كژ راهه: خاطراتى از تاريخ حزب توده [الطريق الوعر: خواطر من تاريخ حزب تودة]، طهران 1367ش [1988م]؛ باقر عاقلي، نخست وزيران ايران از مشروطه تا انقلاب اسلامى [رؤوساء الوزارة الإيرانيّين من الحكومة الدستوريّة حتّى الثورة الإسلاميّة]، [طهران] 1374ش [1995م]؛ مهدي العراقيّ، ناگفته ها: خاطرات شهيد حاج مهدى عراقى [المسكوت عنه: مذكّرات الشهيد الحاج مهدي العراقيّ]، باريس- خريف 1978م/ 1357 ش، إعداد محمود المقدسيّ، ومسعود دهشور، وحميد رضا الشيرازيّ، طهران 1370ش [1991م]؛ فخر الدين عظيمي، بحران دموكراسى در ايران 1320- 1332 [أزمة الديمقراطيّة في إيران: 1941- 1953م]، ترجمه بالفارسيّة عبد الرضا هوشنغ المهدويّ وبيجن نوذري، طهران 1372ش [1993م]؛ جان فوران، مقاومت شكننده: تاريخ

تحولات اجتماعی ایران از سال 1500 میلادی مطابق با 879 شمسی تا انقلاب [المقاومة المهزومة: تاريخ التحوّلات الاجتماعيّة في إيران من العام 1500م الموافق للعام 879ش حتّى الثورة]، ترجمه بالفارسيّة أحمد تديّن، طهران 1377ش [1998م]؛ إبراهيم فيوضات، دولت در عصر پهلوی [الحكومة في العصر البهلويّ]، طهران 1375ش [1996م]؛ عبّاس قره باغي، اعترافات ژنرال: خاطرات ارتشبد عباس قره باغی [اعترافات الجنرال: مذكّرات الجنرال عبّاس قره باغي]، طهران 1364ش [1985م]؛ محمّد علي كاتوزيان، مصدّق ونبرد قدرت در ايران [مصدق ومعركة السلطة في إيران]، ترجمه بالفارسيّة أحمد تديّن، طهران 1371ش [1992م]؛ نيكي كدي، ريشه های انقلاب ايران [جذور الثورة الإيرانيّة]، ترجمه بالفارسيّة عبد الرحيم كواهي، طهران 1369ش [1990م]؛ مارك غازيوروسكي، سياست خارجی آمريكا وشاه: بنای دولتی دست نشانده در ايران [السياسة الخارجيّة الأميركيّة والشاه: إقامة حكومة تابعة في إيران]، ترجمه بالفارسيّة فريدون فاطمي، طهران: 1371ش [1992م]؛ گاهنامه پنجاه سال شاهنشاهی بهلوی: فهرست روز بروز وقايع سياسی، نظامی، اقتصادی واجتماعی ايران از 3 اسفند 2479 تا 30 اسفند 2535 [تقويم خمسين سنة من الحكم الملكيّ البهلويّ: فهرس الأحداث السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في إيران يومًا بيوم من 1920 إلى 1976م]، طهران 1355ش [1976م]؛ گذشته جراغ راه آينده است [الماضي مصباحُ طريقِ المستقبل]، تنقيح بيجن نيك بين، طهران 1362ش [1983م]؛ روبرت غراهام، ايران: سراب قدرت [إيران: وهم القوّة]، ترجمه بالفارسيّة فيروز فيروزنيا، طهران 1358ش [1979م]؛ محمّدرضا البهلويّ، شاه إيران المخلوع، پاسخ به تاريخ [جواب للتاريخ]، ترجمه بالفارسيّة حسين أبو ترابيان، [طهران] 1376ش [1997م]؛ نفسه، مأموريت برای وطنم [مهمّة من أجل وطني]، طهران 1353ش [1974م]؛ محسن مدير شانه جی، احزاب سياسی ايران با مطالعة موردی نيروی سوم وجامعهٔ سوسياليستها [الأحزاب السياسيّة الإيرانيّة، مع دراسة موضوع القوّة الثالثة والجماعات الاشتراكيّة]، طهران 1375 [1996م]؛ محمّد مصدق، خاطرات وتألمات دكتر محمد مصدق [مذكّرات الدكتور محمّد مصدّق وآلامه]، إعداد إيرج أفشار، طهران 1365ش [1986م]؛ عبدالرضا هوشنغ المهدويّ، تاريخ روابط خارجی ايران: از بايان جنگ جهانی دوم تا سقوط رژيم پهلوی: 1324- 1357 [تاريخ العلاقات الخارجيّة الإيرانيّة: من نهايّة الحرب العالميّة الثانية حتّى سقوط الحكم البهلويّ: 1945- 1978م، [طهران] 1368ش [1989م]؛ غلامرضا نجاتي، تاريخ سياسی بيست وپنج ساله ايران: از كودتا تا انقلاب [تاريخ إيران السياسيّ في خمسة وعشرين عامًا: من الانقلاب حتّى الثورة]، طهران 1371ش [1992م]؛ نفسه، جنبش ملّی شدن صنعت نفت ايران وكودتای 28 مرداد 1332 [حركة تأميم صناعة النفط في إيران وانقلاب 19 آب- أغسطس 1953م]، طهران 1368ش [1989م]؛ حركة التحرير الإيرانيّة، صفحاتی از

تاريخ معاصر ايران: اسناد نهضت آزادى ايران 1340- 1344ش؛ ج 1، بيانيه ها وتفسيرهاى سياسى [صفحات من تاريخ إيران المعاصر: وثائق حركة التحرير الإيرانيّة، 1961- 1965م، مج 1، البيانات والشروح السياسيّة]، طهران 1361ش [1982م]؛ فريد هاليدى ديكتاتورى وتوسعه سرمايه دارى در ايران [الدكتاتوريّة ونموّ الرأسماليّة في إيران]، ترجمه بالفارسيّة فضل الله نيك آيين، طهران 1358ش [1979م].

/إيرج ذوقي وفريق الإسلام المعاصر/

ب) **الاقتصاد**: يمكن تقسيم عصر البهلويّ الثاني اقتصاديًّا إلى ستّ مراحل: المرحلة الأولى من العام 1941 حتّى العام 1946م/1359- 1365هـ؛ المرحلة الثانية من العام 1946 حتّى العام 1953م/1365-1372هـ؛ والمرحلة الثالثة من العام 1953 حتّى العام 1961م/1372-1380هـ؛ والرابعة من العام 1961 حتّى العام 1963م/ 1380-1382هـ؛ والخامسة من العام 1963 حتّى العام 1975م/1382-1394هـ؛ والسادسة من العام 1975 حتّى العام 1978م/ 1394- 1398هـ.

المرحلة الأولى (1941- 1946م/1359- 1365هـ). بدأ هذا العصرُ في ظلّ الأوضاع الاقتصاديّة المتردّية. فقد أسفر وجود قوّات الاحتلال عن نتائجَ وخيمة العواقب. كانت عناصر تلك القوّات بحاجة ماسّة إلى الموادّ الغذائيّة والموادّ الخام، وأُجبرت الحكومة الإيرانيّة عمليًّا على وضعِ ثرواتها الاقتصاديّة في متناولهم. ولتأمينِ ما يحتاج إليه هؤلاء في إيران فرضوا سياسة على النظام النقديّ الإيرانيّ، جعلت قيمةَ صرفِ العملة الإيرانيّة تنخفض 100٪، وارتفع سعرُ صرف الليرة الإسترلينيّة من 68 ريالًا إلى 140ريالًا، ممّا أدّى إلى نقص فادح في مداخيل البلاد من تأمين الخدمات وبيع البضائع للحلفاء، أو من خلال الصادرات إلى النصف، ممّا أثَّرَ سلبًا في أرباح التصدير وفي ميزان المدفوعات، وأصيب الاقتصادُ بالتضخّم، الذي جعلَه تزايدُ عرضِ العملةِ النقديّة للبيعِ، أربعةَ أضعاف ما كان عليه. فالكمُّ الهائل من النقود الذي كان عناصرُ قوّات الاحتلال يستبدلون به الريال، سمحَ لهم بتغطية مختلف نفقاتهم بالريال. كما أنّ الاتّفاقيّات التي عقدتها إيران مع بريطانيا والاتّحاد السوفياتيّ كلّ على حِدة، نصَّت على أن تتخلّى إيران طيلةَ مدّة الحرب عن 60٪ سنويًّا من فائض أرباحها التجاريّة لبريطانيا، وعن كل الاعتمادات السنويّة المقدَّمة للاتّحاد السوفياتيّ. بعبارةٍ أخرى فرضَ الحلفاءُ على إيران أوَّلًا خفضَ سعر عملتها النقديّة، لتخفيفِ قيمةِ ما يشترونه من بضائع، وكلفةِ ما يتلقّونه

من خدماتٍ إلى النصف، وليبيعوها بعد الحرب بضائعهم وخدماتهم بضعفَي قيمتها (كاتوزيان، ص 187- 188).

استمرّ العجزُ في الميزانيّة، الذي كان من قبلُ قد سيطر على الاقتصاد الإيرانيّ، وتعرّضت البلادُ بين العامَين 1941 و1946م/1359و1365هـ إلى عجزٍ شديد في الميزانيّة نتجَ بشكلٍ عامٍّ عن ظروف الحرب ومتغيّراتها (باریر، ص 69). تقلّصت مداخيلُ الدولة من 83 مليون دولار في تسعة أشهر في العام 1942م/1360هـ إلى 23 مليون دولار في المدّة نفسها في العام 1943م/1361هـ. في السنة نفسها ارتفع معدّل العجز في ميزانيّة الحكومة الإيرانيّة من سبعة ملايين إلى ثمانية ملايين. واستمرّ تردّي الوضع على هذا المنوال في السنوات اللّاحقة (رزّاقي، 1988م/1408هـ، ص 24؛ باریر، ص 69 وما بعدها).

في هذه المرحلة كان الاقتصادُ الإيرانيّ لا يزال اقتصادًا زراعيًّا، ولم يكنِ للنفط تأثيرٌ ذو أهمّيّة فيه كمادّة منتجة (باریر، ص 131). وكان النظامُ الإقطاعيّ محافظًا على نمطه القديم التقليديّ، وعلى الرَّغم من أنّ 85٪ من المجموع العامّ للإيرانيّين البالغ ستّة عشر مليون نَسَمة، كانوا من سكّان القرى ويعمل معظمهم في الزراعة، كانت أرباحُ ما تنتجه الأرضُ ضئيلةً جدًّا، فضلًا عن أنّ حصّة المزارع من المحاصيل الزراعيّة لم تكن لتتجاوز الخُمس أو الخُمسَين (رزّاقي، 1988م/1408هـ، م. ن، ص. ن). فاقمَ سوءُ توزيع المداخيل هذا في القطاع الزراعيّ تردّي الظروف المعيشيّة، ووسَّع نطاقَ الفقر العامّ.

كان نموّ الصناعة في هذه المرحلة محدودًا جدًّا أيضًا. فحتّى العام 1947م/1366 هـ لم يكن سوى 5٪ من الناتج الوطنيّ غير الصافي، ذا علاقةٍ بالزراعة (باریر، ص 181)، ولم يكن مجموع عدد العاملين في القطاع الصناعيّ يتجاوز المائتَي ألف نسَمة (رزّاقي، 1988م/1408هـ، م. ن، ص. ن). في مثل هذه الظروف والأوضاع أسفر التضخّم عن ركودِ البضائع الاستهلاكيّة، واتّسعَ نطاق القحط، ووجدت الحكومة نفسَها مجبرةً، لمواجهة الأوضاع، على وضع برامجَ وخططٍ اقتصاديّة لتحقيق هدفَين أساسيّين: إعادة تنظيم إجراءاتها الاقتصاديّة برمّتها، وتنفيذ مشروعٍ برمجة التنمية الوطنيّة. في العام 1946م/1408هـ، نُفّذت خطّة اقتصاديّة موسّعة نسبيًّا، لم تُثمر نجاحًا يُذكر. كانت الاستعانةُ بالمساعداتِ والرساميلِ الأجنبيّة من موادّ تلك الخطّة، لترميم الوضع الاقتصاديّ في البلاد (باریر، ص 88، 90). في العام 1943م/1361هـ كُلّف ميلسبّو[21]، الخبير الاقتصاديّ الأميركيّ، الذي سبق وخدم في إيران لمدّةٍ طويلةٍ، وعلى معرفةٍ جيّدة بشؤون إيران الماليّة والاقتصاديّة، بمعالجة الوضع الاقتصاديّ. مع ذلك، خلال السنتَين اللّتَين كان فيهما ميلسبّو مديرًا عامًّا للاقتصاد، ومراقبًا للشؤون الماليّة والاقتصاديّة، ظلّت مشكلة الخلل الماليّ والاقتصاديّ في البلاد من دون حلّ (رزّاقي، 1988م/1408 هـ، م. ن، ص. ن).

[12] -Millspaugh

المرحلة الثانية (1946- 1953م/1365-1372هـ). بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية، وانسحاب قسم من قوّات الحلفاء من إيران، طرأ تغيير على الوضع الاقتصاديّ إلى حدٍّ ما؛ تقلّصت النتائج الاقتصاديّة السلبيّة للاحتلال، ووضعت الحكومة في صلب عملها، قضيّة البرمجة والتخطيط، لمعالجة المشاكل الاقتصاديّة، وتضاعفت المساعدات المقدَّمة من الدول الصناعيّة لإيران، وتوظيف الرساميل فيها. وبُذلت جهود لتنمية قطاعات الصناعة والتجارة والاتّصالات (← تتمّة المقالة)؛ لكنّ التضخّم ظلّ على حاله، وكذلك العجز في الميزانيّة. وكانت النتيجةُ، اتّجاه، الدولة للتخلّص من العجز، نحو استقطاب المساعدات الأجنبيّة في إطار البرامج والخطط الاقتصاديّة. هذه البرامج التي كانت قد بدأت منذ العام 1946م/1365هـ خطت في معظمها خطواتٍ إلى الأمام، من خلال التدخّل المباشر للشركات الأميركيّة. في العام 1947م/1366هـ اقترحت شركة موريسون نادسون إنترناسيونال[31] بصفتها مستشارة الخطط الاقتصاديّة الإيرانيّة، ثلاثة برامج اقتصاديّة مختلفة على الحكومة، لتختار واحدًا منها. في منتصف العام 1948م/ 1367هـ درست الهيئة العليا للبرمجة والتخطيط هذه المشاريع، وبعد سنة قدّمت إلى المجلس مشروعًا شاملًا لإقراره. شُكّلت مديريّة التخطيط والبرمجة، كإدارةٍ حكوميّة جديدة لتنفيذ الخطط الاقتصاديّة، واستدعت لمساعدتها تقنيًا وفنّيًّا، الشركة الأميركيّة الثانية المسمّاة شركة استشاريّي ما وراء البحار[41]، في هذه الخطّة، التي كانت أوّل خطّة اقتصاديّة لسبع سنوات، لم يتمّ الاقتراضُ من البنك الدوليّ، وقدّم المصرفُ الوطنيّ مساعدةً طفيفة. حتّى العام 1951م/1370هـ ظلّ المصدر الأساسيّ لتمويل هذه الخطّة من مداخيل النفط، أجريت عليها تعديلات حين بدأ تأميم الصناعات النفطيّة. وقد شكّل انقطاع مداخيل النفط عائقًا أساسيًّا أمام تحقيق أهداف البرنامج الأساسيّة (باريز، ص 88 - 90؛ لمزيدٍ من المعلومات حول هيئة البرمجة والتخطيط ← ابتهاج*، مذكّرات). أقدمت حكومةُ الدكتور محمّد مصدّق، لمواجهة انقطاع المداخيل النفطيّة، وتلبية حاجات الاستيراد الضروريّة، على تحويل الواردات والصادرات إلى أسهم، وتصنيفها بحسب الأولويّات، والحدّ من الاستيراد، وتشجيع التصدير. انخفضت قيمةُ احتياطيّ المصرف المركزيّ من الذهب والعملة الصعبة، بعد إصدار سندات القروض، وزيادة حجم إصدار النقود الورقيّة، وانخفض احتياطيّ الذهب من 55,3٪ في العام 1950م/1369هـ إلى 37,76٪ في العام 1953م/1372هـ. من الإجراءات الأخرى التي اتّخذتها الحكومة لتخطّي النتائج السلبيّة الناجمة عن فقدان المداخيل النفطيّة، تطبيق سياسات ماليّة جديدة، لا سيّما في القطاع الجمركيّ، ممّا رفع كفّة الميزان التجاريّ (رزّاقي، 1988م/1408 هـ، ص 25). حوّل الدكتور مصدّق في العامَين 1952 و1953م/1371-1372هـ اقتصادَ البلاد من خلال تطبيق السياسة الوطنيّة المستقلّة، والنضال في سبيل استقلال البلاد، من اقتصاد تبعيّ منهارٍ إلى اقتصاد متوازن. في تلك السنوات التي كان النفط فيها هو مصدر الدخل الوحيد للبلاد، أصاب الركود اقتصادَ البلاد عمليًّا، بعد توقّف تصدير

[13] -Morrison Nudsen International

[14] -Overseas Consultants incorpotated

النفط. لذلك كان تسييره لعجلة البلاد المتوقِّفة، والمحافظة عليها، بحدّ ذاته معجزةً اقتصاديّة، ولم يُصدِر طيلةَ سنوات الأزمة النفطيّة سوى ثلاثمائة مليون تومان من العملة الورقيّة الجديدة، وقد تمّ إصدارها وإنفاقها على نحوٍ مدروس، لم يترك أيَّ تأثيرٍ سلبيٍّ في التضخّم وارتفاع الأسعار (سنجابي، ص 195- 196). لقد نجحت حكومةُ مصدّق، لا سيّما في قطاع التجارة الخارجيّة، وتمكّنت من الحدِّ من الواردات من دون اللّجوء إلى خفضها بشدّة. وكانت النتيجة أنّ إيران استطاعت أن تحصل على فائض في حجم المبادلات التجاريّة غير النفطيّة، وبلغ هذا الفائض في السنة الأخيرة من عمر حكومة مصدّق حجمًا لافتًا. وقد كُلِّلت الجهود التي بُذلت لزيادة الصادرات غير النفطيّة لا سيّما السجّاد بنجاح باهر. في العام 1952م/1371هـ، بلغت قيمةُ صادرات السجّاد ضعفَي ما كانت عليه قبْل ذلك بسنتَين. تدلّ الأرقام والإحصاءات الاقتصاديّة العائدة إلى سنتَي حكم مصدّق، أنّ الأوضاع في البلاد، على الرَّغم من الظروف الاقتصاديّة المتردّية، كانتَ أفضل ممّا كانت عليه في السنوات السابقة (كاتوزيان، ص 229).

المرحلة الثالثة (1953 - 1961م/1372-1380هـ). بعد انقلاب 19 آب- أغسطس 1953م/1372هـ، وعقد الاتّفاقيّات النفطيّة الجديدة (← الكنسرسيوم*، اتّفاقيّة)، بدأ تلقّي المساعدات وتوظيف الخطط والبرامج الاقتصاديّة الواسعة، بتدخّل مباشر من الحكومة، ممّا أسفر عن تحسّن في اقتصاد البلاد، إنّما بارتفاع مستوى ثراء بعض الفئات الاجتماعيّة، وزيادة التفاوت الطبقيّ، والتفاوت في المستوى المعيشيّ بين أبناء المجتمع. بعد الانقلاب بدأ التغيير الأوّل في بنية النظام الاقتصاديّ والصناعيّ في البلاد، الذي تحوّل إلى اقتصادٍ رأسماليّ- صناعيّ مرتكزٍ على تحالف ثلاثيّ بين الحكومة والرأسماليّة الداخليّة والرأسماليّة الخارجيّة (← تتمّة المقالة). منذ العام 1953 م/1372هـ، وما تلاه، بدأ الاقتصاد الإيرانيّ في أطره التقليديّة في القطاعات الاقتصاديّة الوطنيّة، ترافقه استراتيجيّة جديدة نسبيًّا للاستثمارات الحكومية، يتّجه بإيقاع متسارع نحو الاستقرار. فقد أخرجت المساعدات الأميركيّة والمداخيل النفطيّة في تلك السنوات الأولى الاقتصاد من حالة الركود الشديد التي كان يعاني منها، ومنذ ذلك التاريخ زادت المداخيل النفطيّة والمساعدات الأميركيّة على نحوٍ غير مسبوق (م. ن، ص 246). في العام 1955م/1374هـ وُضعت الخطّة السبعيّة الثانية، التي كانت هيئةُ التخطيط قد أعدّتها- الهيئة التي تحوّلت في مدّةٍ وجيزة تقريبًا إلى مؤسّسة فاعلة، دائمة وشاملة- موضع التنفيذ (م. ن، ص 248). كانت هذه الخطّة شبيهةً إلى حدٍّ ما بالخطّة التي سبقتها، لكن فُصلت فيها القطاعات الأربعة: الزراعة والاتّصالات، والصناعة، والخدمات، عن بعضها، ولُحظ لكلّ قطاع على حِدة ميزانيّة سنويّة تؤمّن كلّها من المداخيل النفطيّة (باریر، ص 90).

في هذه المرحلة كانت قيمة الاستثمارات في القطاع الصناعيّ أكبر ممّا كانت عليه في المراحل السابقة. وكانت الحكومة هي التي تدعم منذ العام 1951م/1370هـ وما بعده التنمية الصناعيّة. ولم تستطع الرساميل الخارجيّة ولا الرساميل الداخليّة قبلها،

أو لم تشأ، تحويل إيران إلى بلدٍ صناعيّ. لكنّ تطوير القطاع الصناعيّ بدأ في ظلِّ الأوضاع السياسيّة الجديدة التي شارك فيها القطاع الخاصّ في المشاريع الصناعيّة، وارتبطت مصالحه بالمصالح والاستثمارات الأجنبيّة. هنالك فضلًا عن ذلك، عددٌ آخر من العوامل سرَّع وتيرةَ التصنيع؛ فإيران كانت على العكس من معظم دول العالم الثالث تملك الرساميل اللّازمة للاستثمار، ولم تكن بحاجة إلى القروض الأجنبيّة لتأمين الرساميل المطلوبة؛ وتتوافر فيها الموادّ الخام والمعادن، والمحاصيل الزراعيّة، وكان الحكم يؤكّد على تنفيذ برنامج تنمويّ يجعل من إيران بلدًا صناعيًّا (هاليدي، ص 147). وأدّت الرساميل الأجنبيّة دورًا مؤثرًا في وتيرة التصنيع. فبعد العام 1953م/1372هـ [بعد سقوط حكومة مصدّق]، اتُّخذت الإجراءات الأوّليّة لتشجيع الاستثمارات الأجنبيّة في القطاعات غير النفطيّة؛ وفي العام 1955م/1374هـ أنشئَ "مركز استقطاب الاستثمارات الأجنبيّة ودعمها"، وقُدِّمت ضمانات للشركات الأجنبيّة، وكان المركز هذا يهدف إلى توظيف الرساميل الأجنبيّة في المجالات التي لا تتوافر فيها قوى بشريّة إيرانيّة ماهرة ومتخصِّصة (← م. ن، ص 153 وما بعدها). أصابَ صناعاتِ النسيج والموادّ الغذائيّة في هذه المرحلة نموٌّ أكبرُ ممّا كان عليه في السابق، واستقطبت 70٪ من الأيدي العاملة (باريز، ص 188).

مع ذلك كلّه، كانت هنالك عوائقُ كثيرة تحول دون تحوّل إيران إلى بلدٍ صناعيّ؛ فالصناعة الإيرانيّة كانت تفتقر إلى المهارات البشريّة، والإدارة اللّازمة للصناعة، لذلك لم تحصل على الناتج المناسب والفاعل. كما أنّ توزيع المداخيل اختلّ من يوم إلى آخر، والنتيجة أنّ فئة قليلة من الإيرانيّين هي التي استفادت من الأسواق السائرة باتّجاه التنمية الصناعيّة. ووقف انهيارُ القطاع الزراعيّ أيضًا عائقًا أمامَ عجلة التصنيع، لأنّ الزراعة نفسَها كانت تحتاج إلى الرساميل الحكوميّة، ولم يكن بإمكانها تأمين الموادّ الخام التي تحتاجها الصناعات (هاليدي، ص 147- 148؛ باريز، ص 191). كان القطاع الزراعيّ طيلةَ هذه المرحلة ينحدر باتّجاه الانهيار. فهو حتّى العام 1950م/1369هـ لم يكن يشكّل سوى 50٪ تقريبًا من الناتج الوطنيّ غير الصافي، وانخفضَ في العام 1959م/1378هـ إلى 33٪. كان النظام الزراعيّ في ذلك الحين لا يزال تقليديًّا، تسوده علاقة الأسياد- الرعيّة (باريز، ص 131، 136). لم تستطع الخطّة الثانية تحقيق التوقّعات الاوّليّة، لكنّها مهّدت السبيلَ أمام تحوّل اقتصاديّ جذريّ في المراحل اللّاحقة. زاد نموّ الناتج الوطنيّ غير الصافي في هذه المرحلة ووصل من 156 مليار ريال في العام 1955م/1374هـ إلى 179 مليار ريال في العام 1956/1375هـ و191 مليار ريال في العام 1957م/ 1376هـ، وفي الستّينات من القرن العشرين الميلاديّ قُدِّرَ معدّل النمو السنويّ بحوالى 8 إلى 9٪ (م. ن، ص 43- 45).

ارتفع العجز في الميزانيّة الذي كانت البلاد تعاني منه في السنوات السابقة إلى حدٍّ ما نتيجة ارتفاع أسعار النفط في العام 1958م/1377هـ، وانتقى كلّيًّا في أواخر هذه المرحلة (م. ن، ص 70)، وازدهر الاستيراد، وإلى حدٍّ ما التصدير، لكن جرفت

المجتمع الظاهرة الطارئة المتمثّلة في استهلاك السلع المستوردة الجديدة. في مرحلة زمنيّة قصيرة بدت علامات العبور من المرحلة التقليديّة إلى مرحلة انتقاليّة، ومن ثمّ إلى مرحلة الاستهلاك الضخم، لكن لم تظهر أيّ علامة من علامات النموّ الصناعيّ. من النتائج الأخرى لهذه المتغيّرات بروز الازدواجيّة في المدن، والهوّة الشاسعة بين القرى والمدن. في نمط الحياة التقليديّ ترسّخ نوع من التعايش والتجاور بين الطبقتَين الدنيا والعليا، لكنْ مع أولى بوادر العبور من المرحلة التقليديّة زادت حدّة الفوارق الطبقيّة، وكانت نماذجها ظاهرة في مختلف النواحي الاجتماعيّة. تحوّلت المناطق والنقاط المرتفعة في المدن إلى مراكز سكن الطبقات الاجتماعيّة العليا، والمناطق المنخفضة والقليلة الارتفاع في المدن، في معظمها تسكنها الطبقات الدنيا الفقيرة (كاتوزيان، ص 253- 254). لم تنجح خطط الحكومة وبرامجها في استقطاب الرساميل الأجنبيّة، لأنّ عدم الاستقرار السياسيّ، والنظام القمعيّ، لا سيّما بعد انقلاب العام 1953م/1372هـ، أثّرا تأثيرًا سلبيًّا في النظام الاقتصاديّ. الأرباح غير الصافية من القطاعات الإنتاجيّة غير النفطيّة، كانت بشكلٍ عامّ ضئيلة جدًّا، والأرباح الصافية كانت معدومة، وهذا بحدّ ذاته دليلٌ معبِّر عن عدم الثقة العامّة، والرغبة في هجرة الرساميل من البلاد إلى الخارج، وتوظيف الرساميل في شراء الأراضي والمقتنيات. حتّى الاستثمارات الحكوميّة التي كانت تستحوذ فضلًا عن الضرائب المباشرة وغير المباشرة على كلّ العائدات النفطيّة، كانت أقلّ بكثير من استثمارات القطاع الخاصّ على نحوٍ لافت (م. ن، ص 274).

المرحلة الرابعة (1961- 1963/1380-1382هـ). في العام 1959م/1378هـ لم يكن الناتج الوطنيّ غير الصافي يتجاوز 275,5 مليار ريال، والدخل القوميّ 244 مليار ريال، والدخل السنويّ للفرد 11,900 ريال. كان 3٪ فقط من المجموع العامّ للسكّان يستحوذون على 90٪ من مصادر الدخل، والأكثريّة المطلقة محرومة من مقدّرات البلاد (سوداكر، ص 161).

في نهاية العقد الخامس من القرن العشرين الميلاديّ، وصلت الأوضاعُ في البلاد إلى حالةٍ متردّية جدًّا، فوافق الشاه على برنامج أميني- أرسنجاني الإصلاحيّ، الذي لم يكن ملائمًا لمصالحه (← الإصلاح الزراعي*؛ الثورة البيضاء* أميني*، علي)، بعد الإعلان عن الإصلاحات وتنفيذ المرحلة الأولى منها، أقال أميني من منصبه، وأمسك بيده دفّة الإصلاحات ("الثورة البيضاء"). كان يعتقد أنّ برنامجَه هذا سيؤدّي إلى تغيير جذريّ في المجتمع على جميع الصعد، ومنها الاقتصاد (← محمّدرضا البهلويّ، المقدّمة)، لكنّ برنامج الإصلاح الزراعيّ الذي كان يهدف إلى تغيير نظام المِلْكيّة، وتعميم العدالة الاجتماعيّة، والرفاه العامّ، أسفر عن نتائجَ عكسيّة وسلبيّة، منها اللّاعدالة، وازدياد حدّة التفاوت الطبقيّ في القرى، وانهيار الاقتصاد الزراعيّ إلى الدرك الأسفل (← مؤمني، ص 225- 435). أمّا إعادة إعمار المدن، البند الآخر من بنود الثورة البيضاء، فلم يوضع موضعَ التنفيذ عمليًّا. أمّا البند الذي ينصّ على إعطاء العمّال أسهمًا

من أرباحِ المصانع، فهو بغضّ النظر عن انعدام الحريّة العمّاليّة والنقابيّة، الذي كان يشكّل عائقًا في طريق تنفيذ هذا المشروع، فلم يكن له أيّ تأثير يُذكر في زيادة دخل العمّال، وأدّى عمليًّا إلى تهريب معظم الرساميل من القطاع الصناعيّ. أمّا بند تحديد الأسعار وتثبيتها، فلم يؤدِّ إلى الحدّ من زيادة الأسعار، وكانت نتائجه عكسيّة، لعدم الأخذ في الاعتبار الأسباب الأساسيّة للتضخّم، وسارت الأسعارُ في خطٍّ تصاعديّ. إنّ "الثورة البيضاء" التي ادّعت أنّها ستلبّي الحاجات الاجتماعيّة، والمتطلّبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الجادّة في المجتمع في ذلك الحين، وتُزيل العوائق التي تحول دون نموّ النظام الاقتصاديّ في البلاد وازدهاره، عمّقت من خلال زيادة ظروف التنمية غير المتوازنة لقوى الإنتاج، التناقضَ والتفاوتَ الاجتماعيَّين في البلاد بأسرها (سوداكر، ص 166- 169).

المرحلة الخامسة (1963- 1975م/1382-1394هـ). نُفِّذ البرنامجان الثالثُ والرابع العمرانيّان بجدِّية وحزم أكبر، نظرًا لارتفاع مداخيل الحكومة مقارنةً بالبرنامجين الأوّل والثاني. فقد كانت إيران في ذلك الحين تمرّ بأهمّ مراحل نموّها الاقتصاديّ. فالزيادة المفاجئة والكبيرة على سعر النفط، استقطبت من ناحية الرساميل الأجنبيّة، ومن ناحيةٍ أخرى دعّمت مسارَ تحويل إيران إلى بلدٍ صناعيّ. أسفر النموّ الاقتصاديّ في هذه المرحلة عن نتائج إيجابيّة وأخرى سلبيّة (← تتمّة المقالة).

ارتفع معدُّل نموّ الاقتصاد الإيرانيّ بين العامَين 1959 و1970م/1378 و1389 هـ إلى أكثر من الضعفين (لوني، 1973م/1392هـ، ص 1)، ووصل إلى القمّة بين العامَين 1970 و1976م/1389 و1396هـ. في هذه السنوات السبع كان الناتج الوطنيّ الإيرانيّ أضعافَ ما كان عليه النموّ الاقتصاديّ بمجمله في المراحل السابقة. لم يكن لوتيرةِ النموّ المتسارعة هذه مثيلٌ سوى في عددٍ محدودٍ جدًّا من بلدان العالَم (م. ن، 1977م/1397هـ، ص1). حتّى العام 1970م/1389هـ وصل نموّ معدّل الدخل الصافي السنويّ إلى 7,7٪، وارتفع دخل الفرد حتّى 5٪، ومعدّل نموّ الإنتاج الصناعيّ والتجاريّ وقطاع الخدمات كذلك إلى أكثر من الضعفَين وحتّى أربعة أضعاف معدّل نموّها قبل العام 1961م/1380هـ. مهَّد تحسُّن التقانة، والتطوّر السريع لوسائل الاتّصال، وزيادة قوّة الطاقة الكهربائيّة، الأرضيّات البنيويّة للقطاعات الاقتصاديّة كلّها، وارتفعت نسبة الإنتاج والمداخيل. وكان لافتًا أيضًا نموُّ القطاع الصناعيّ، فقد زاد عدد المصانع، واستخدام التجهيزات والآلات. اتجهت الخطوات الأولى نحو إنتاج وسائل النقل، وازدادت السلع الاستهلاكيّة تنوُّعا. في الوقت نفسه، رافق نموّ الصناعة وتقدّمها، تحسُّن الظروف التعليميّة والدراسيّة والصحّيّة، وتطوّرت الخدماتُ الاجتماعيّة إلى حدٍّ كبير، وحظيَ العمُّال بمزيدٍ من فرص العمل (م. ن، 1973م/1392هـ، ص 1- 3). من العام 1959 وحتّى العام 1974م/1378- 1393هـ صار الوضعُ أفضلَ ممّا كان عليه في السابق. ارتفعت ميزانيّات القطاع العامّ بأكملها في العام 1974م/1393هـ نسبةً إلى ما قبل العام 1961م/1380هـ حوالى خمسة أضعاف. وصلت أسهمُ الناتج الوطنيّ غير

الصافي من 17٪ في أواخر العقد الخامس إلى 30٪ في أوائل العقد السابع من القرن العشرين الميلاديّ. كان هذا المعدّل في حينه أعلى من المعدّلات العالميّة (نفسه، 1977 م/1397هـ، ص 30).

أمّا العواملُ التي أدّت إلى هذا النموّ الاقتصاديّ الضخم فهي: 1) غنى البلاد بالمصادر الطبيعيّة التي تشكّل القواعد الأساسيّة للنموّ، وفي هذا السياق، كان دور المداخيل النفطيّة حاسمًا؛ 2) تنفيذ السياسات والبرامج التنمويّة؛ 3) دور السلطة الحاكمة في برمجة المشاريع الاقتصاديّة وتنفيذها؛ 4) الاستثمارات الضخمة في البنية التحتيّة؛ 5) مشاركة الدولة المباشرة في الأنشطة التجاريّة (م. ن، ص 15، 18). من أهمّ عوامل النموّ الاقتصاديّ في إيران في هذه المرحلة الزيادة في المداخيل النفطيّة؛ فعائدات النفط التي كانت في العام 1963م/1382هـ تساوي 40 مليار ريال أو أقلّ بقليل من 12٪ من الناتج الوطنيّ غير الصافي، ارتفعت أسعارها، ووصلت في العامَين 1971 و 1972م/ 1390- 1391هـ إلى أكثر من ربع الناتج المحلّيّ غير الصافي؛ وفي العام 1973م/ 1392هـ رفعت الطفرة في سعر النفط، سقفها إلى 1,333,300 مليون ريال (أي ما يعادل تقريبًا 18,000 مليون دولار)، ووصل سهمُ عائدات النفط، بعد أن ارتفع سعره أربعةَ أضعاف، إلى 50٪ من الناتج غير الصافي (كاتوزيان، ص 302).

على أساس المداخيل النفطيّة هذه جاءت الخطّة الاقتصاديّة الثالثة (1962- 1967م/1381- 1386هـ) أكثر شموليَّة في إطار السياسات والاستراتيجيّات التنمويّة، فقد لُحظت فائدة 6٪ في سبيل تنمية الناتج الوطنيّ غيرِ الصافي. كانت أهدافُ الخطّة الرابعة (1967- 1972م/1386- 1391هـ) أوسعَ وأشملَ. لُحِظَ معدَّلُ النموّ فيها من 7٪ حتّى 8٪ للناتج الوطنيّ غير الصافي، وزاد بعد ذلك إلى 9٪ (باریر، ص 95- 96، 99). أصاب القطاعَ الصناعيّ طيلةَ فترة تنفيذ الخطّتين الثالثة والرابعة نموٌّ جديرٌ بالملاحظة، والواقع إنّ زيادة معدّل الدخل العامّ مكّن الحكومةَ من تقديم الدعم غير المحدود للرأسماليّين الداخليّين، وتوظيف الرساميل الضخمة في الصناعة، وتقديم التسهيلات الجمركيّة، وزيادةِ أسعارِ السلع والخدمات، وأخيرًا الإفساح في المجال أمامَ بعض السلع الصناعيّة لتشقَّ طريقَها إلى اسواق دول المنطقة، ممّا أتاح الإمكانيّات الواسعة لتنمية الصناعات وتطويرها. كذلك، أنشئ عددٌ كبير من المصارف المتخصِّصة، والمديريّات التقنيّة والصناعيّة، والمعاهد والكلّيّات المهنيّة، والمراكز الصناعيّة المختلفة (سوداكر، ص 414).

تُبيّن مقاديرُ أسهم الصناعات والمعادن في تشكيل الرأسمال الوطنيّ الثابت غير الصافي في هذه المرحلة، مدى تحوّل القطاع الصناعيّ إلى أحد ركائز الاقتصاد الإيرانيّ. لقد ارتفع معدُّل تشكيل الرأسمال الثابت للصناعة والمعادن من العام 1965م/ 1384هـ حتّى العام 1977م/1397هـ إلى أكثر من عشرة أضعاف (م. ن، ص 415). وأسفر ازدهارُ سوق الصنائع وارتفاع ظاهرة تشكيل الرأسمال الصناعيّ الثابت عن زيادة عدد الشركات الصناعيّة المسجّلة، وارتفاع معدّل رساميلها على نحوٍ لافت، وإنتاج

الصناعات الثقيلة والسيّارات. وفي هذه الحقبة الزمنيّة وصل مصنع الحديد الصلب في إصفهان، والوحدة الأولى من مجمّع الفولاذ في الأهواز إلى مرحلة الإنتاج؛ وبدأ تشغيل مصنع السيّارات في تبريز، ومصنع الألومينيوم في أراك، وأنشئت مصافي النفط الكبرى في طهران وإصفهان وتبريز، ووصلت المشاريعُ البتروكيماويّة الكبرى إلى مرحلة التنفيذ. ارتفعت قيمة المنتجات الصناعيّة من 99 مليار ريال في العام 1963م/ 1382هـ إلى ما يقارب أحد عشر ضعفًا، ووصلت في العام 1977م/1397هـ إلى 1,059 مليار ريال (← م. ن، ص 415 وما بعدها). كانت الأهدافُ البعيدة على صعيد الصناعة في الخطّة الثالثة، إنتاج الصناعات المساعدة، ودعم الصنائع الصغيرة والمتوسّطة. وطيلةَ مدّة تنفيذ الخطّة الرابعة، حظيَ الاستثمارُ في الصناعات المعدِنيّة الأساسيّة، ومن ثمّ في الصناعات الميكانيكيّة والكهربائيّة والكيميائيّة بأعلى معدّل نموٍّ سنويّ. كما أنّ صناعةَ الموادّ الغذائيّة وصناعة النسيج، على الرَّغم من التدنّي النسبيّ لمجموع حصصهما في الخطّتين، احتلّتا كذلك من حيث مستوى الأرباح الخانةَ الأولى (م. ن، ص 437- 440). أمّا في القطاع الزراعيّ، فعلى الرَّغم من أنّ معدّل الميزانيّات المستثمرة مقارنةً بقطاع الخدمات، كان قليلًا نسبيًّا، فقد استثمرت الدولة والقطاع الخاصّ أيضًا مصادرَ كبيرةً فيها. وفي الخطط من الثالثة حتّى الخامسة تقلّصت حصّة القطاع الزراعيّ (م. ن، ص 345- 346؛ باریر، ص 10- 149).

ترافقت بدايةُ الخطّة الثالثة مع برنامج الإصلاح الزراعيّ. تغيُّرُ النظام الزراعيّ ضاعفَ حاجةَ الفلّاحين للقروض الماليّة، في الوقت الذي لم تكن فيه القروضُ التي تقدّمها الجمعيّات الزراعيّة كافيةً بأيّ وجه من الوجوه لتلبية حاجات الفلّاحين المتزايدة. في الخطّة الثالثة لُحظ للزراعة نموٌّ يعادل 4٪، ولكنّه لم يتحقّق، واستمرّ الوضعُ على حاله في الخطّة الرابعة (سوداكر، ص 346- 348). منذ بدء الإصلاح الزراعيّ وما تلاه، على الرَّغم ممّا طرأ على البُنية الزراعيّة والقرويّة من متغيّرات، لم تُصِب تطوُّرا يُذكر، فحتّى أواسط الستّينات من القرن العشرين الميلاديّ، كان عددُ الفلّاحين الذين يستخدمون الكهرباء أقلّ من 4٪ والذين يستخدمون مياهَ الأنابيب أقلّ من 1٪. وحقيقة الأمر أنّ الزراعة على الرَّغم من الادّعاءات الإصلاحيّة في على صعيد حياة الفلّاحين، ظلّت من القطاعات الاقتصاديّة التي لم تلحقها التنمية (باریر، ص 139- 149).

أمّا قطاعُ الخدمات، فهو من القطاعات التي أصابها نموٌّ سريع في ذلك الحين. ففي السنوات من 1963 وحتّى 1978م/1382- 1398هـ كان نموُّ قطاع الخدمات أسرعَ من أيّ نشاطٍ اجتماعيّ- اقتصاديّ آخر في البلاد. وقد عمَّق الاستثمارُ في قطاعَي الصحّة والتعليم يومًا بعد يوم الهوَّة الطبقيّة، واستُثمرت معظم الميزانيّات لمصلحةِ فئةٍ اجتماعيّة محدودة، يقتصرُ معظمها على الطبقات العليا من أهل المدن، والبيروقراطيّين (← كاتوزيان، ص 333- 341). حين وصلت البلادُ، كما عبّر الشاه إلى عتبة "البوّابات الحضاريّة الكبرى"، كانت حصّة الإنتاج الصناعيّ بأكمله بما في ذلك الإنتاج اليدويّ القرويّ- التقليديّ من الناتج المحلّيّ غير الصافي وغير النفطيّ 20٪، في حين أنّ سهمَ

الخدمات وصل إلى 56٪. مع ذلك كلّه، كان وضعُ التجارة في المدن وخيمًا من مختلف النواحي، ولم تكن أوضاع المساكن وسائر الخدمات الاستشفائيّة والصحّيّة مرضيةً إلّا بالنسبة إلى أهل الحكم ومن يدور في فلكهم، والطبقات العليا بشكلٍ عامّ (م. ن، ص 323). في النهاية، لم يؤدِّ النموُّ والازدهار في هذه المرحلة، إلى زيادة المداخيل الحقيقيّة لجميع الطبقات الاجتماعيّة.

حتّى العام 1971م/1390هـ كان عدد العمّال الذين يتقاضون مداخيلَ حقيقيّة قليلًا جدًّا. وكان نصيبُ ال 20٪ الأكثر ثراءً من أهل المدنِ، في العام 1973م/1392هـ يساوي 55,56٪ من الإنفاق النقديّ العامّ. كان مستوى دخل الطبقات المدينيّة يزداد بسرعةٍ قياسيّة بالنسبة إلى الفئات القرويّة. وكانَ دخلُ حَمَلة الشهادات الجامعيّة أكبر من دخل غيرهم. في المدن كذلك كانت الميزانيّات توزَّعُ بنسبٍ غير متعادلة: في العام 1971م/1390هـ، كانت حصُّة 20٪ من أفقر أهل المدن 5,7٪ وحصّة 20٪ من أغنى أهل المدن 48,3٪، في الآونة نفسها كان 20٪ من أفقر أهل القرى يحظون بـ 6,6٪ و 20٪ من أغنيائهم ب 45,7٪. منذ أواخر الستّينات وما بعدها تعمّقت الهوّة بين الفقراء والأغنياء على نحوٍ أكبرَ (لوني، 1977م/1397هـ، ص 45- 47). لم يكن النموُّ الاقتصاديّ في إيران من العام 1961 وحتّى العام 1975م/1394هـ مرتكزًا على القواعد المعروفة للتنمية. فمداخيل الدولة التي زادت بشكلٍ رئيسيّ من خلال طفرة ارتفاع أسعار النفط، لم تُستثمر في تلك السنوات، وبصورةٍ خاصّة منذ العام 1973م/ 1392هـ وما تلاه على نحوٍ سليم، وهذا ما ضاعفَ حدّة نتائجها السلبيّة (كاتوزيان، ص 300- 319). مع انخفاض سعر النفط في العام 1975م/1394هـ، والانخفاض الهائل في مداخيل الدولة، الذي أسفر عن نقمة اجتماعيّة شديدة، ظهرت للرأي العامّ عيانًا خرافةُ النموّ الاقتصاديّ السريع والقصير الأجل (← تتمّة المقالة).

المرحلة السادسة (1975- 1978م/1394-1398هـ). أسفر انخفاضُ الطلب العالميّ على النفط ابتداءً من العام 1975م/1394هـ، بعد ارتفاع أسعاره، واعتماد السياسات البديلة لحلّ الأزمة النفطيّة، عن مشاكلَ اقتصاديّةٍ حادّة في إيران، لتبعيّة معظم اقتصاد البلاد وميزانيّة الدولة لمداخيل النفط، وتاليًا للاقتصاد العالميّ، ممّا عرّضه باستمرارٍ لخطر انخفاض الأسعار، والركود الاقتصاديّ لأسواق النفط (سوداكر، ص 632- 633). في العام 1974م/1393هـ، تحوّلت آمالُ الشاه المعقودة على ارتفاع سعر النفط إلى يأسٍ شديد. فقد انخفض إنتاجُ النفط أوَّلًا 11,8٪، وبعد موافقة أعضاء الأوبّك على زيادة 10٪ على أسعار النفط، انخفضَ معدَّل إنتاجه مرَّة أخرى، وانحدر معدُّل الإنتاج اليوميّ إلى 20٪ أقلّ ممّا كان عليه في العام 1974م/1393هـ واضطرّت إيران، على إثر انخفاض الطلب على النفط، أن تسيرَ على خطى المملكة العربيّة السعوديّة والكويت، وتخفّض أسعارَ مشتقّاتها النفطيّة (لوني، 1977م/1397هـ، ص 62).

زعزع انخفاضُ مداخيل النفط، برامجَ الشاه وخططه الاقتصاديّة- العمرانيّة. فالخطّة العمرانيّة الخامسة (1973- 1977م/1392- 1397هـ) التي رافق البدءَ بتنفيذها

ارتفاعُ أسعار النفط، والتي كانت نفقاتها في معظمها من المداخيل النفطيّة، فشلت في تحقيق أهدافها الأساسيّة، بعد الانخفاضِ الشديد في الطلب العالميّ على النفط، وتقلُّصِ صادراته (سوداكر، ص 441- 446). تتلخُّص أهمّ أهداف الخطّة الإعماريّة الخامسة في زيادة معدّل الاستثمارات الحكوميّة والخاصّة، وتنمية الإنفاق الخاصّ والحكوميّ لرفع المستوى المعيشيّ، وزيادة الميزانيّات العسكريّة، والاستثمار في الخارج، من خلال شراء أسهم الشركات وما شابه، وكلّ ذلك لبلوغ عتبة "بوّابات الحضارة الكبرى". وحُدّد الهدفُ الأهمّ من أهداف الخطّة الخامسة في الوصول إلى 25,9٪ من النموّ السنويّ للدخل الوطنيّ غير الصافي. كما جرى التأكيد في هذه الخطّة على جعل إيران بلدًا صناعيًّا بالسرعة القصوى، لا سيّما تطوير الصناعات الثقيلة، الباهظة التكاليف، وتنمية القطاع الزراعيّ إلى أعلى المستويات (م. ن، ص 441).

أثَّرت زيادةُ أسعار النفط، التي كانت قد بدأت منذ العام 1973م/1392هـ، أوَّل الأمر تأثيرًا كبيرًا في تسريع وتيرة التصنيع، واعتماد سياسات الرفاهيّة، لكنّ انخفاض أسعار النفط أسفرَ عن أزمةٍ اقتصاديّة شديدة، والتضخّم الذي كان قد بدأ في العام 1971 م/1390هـ نتيجةً لارتفاع أسعار النفط زادت حدُّته، وأثّر تأثيرًا مباشرًا وملموسًا في غلاء الأسعار. وتصاعدت من العام 1974 حتّى العام 1977م/1393- 1397هـ وتيرةُ الغلاء التي كانت قد بدأت بمستوى خفيف منذ بداية تنفيذ الخطّة الرابعة. كان أكبرُ معدِّل لتضخّم الأسعار في القطاعات السكنيّة، وفي التجارة والاتّصالات، والأدوات المنزليّة، والدواء والاستشفاء، والصحّة والألبسة والأطعمة (رزّاقي، 1996م/1416هـ، ص 207 - 259). لذلك كان الناسُ يشعرون بالضغط الاقتصاديّ على حياتهم من جميع النواحي. والنموّ الاقتصاديّ في تلك السنوات، الذي كان باعثًا على رفع مستوى التوقّعات والآمال لدى مختلِف الطبقات والفئات الاجتماعيّة، أخلى مكانَه بعد مواجهة أزمة الأسعار للركودِ والانهيار، وحلّ اليأسُ والتشاؤم محلَّ الآمال والتفاؤل بالمستقبل. أسفرت الأزمةُ الاقتصاديّة التي ازدادت حدَّة منذ العام 1975م/1394هـ عن تأثيراتٍ وعواقبَ سياسيّة واجتاعيّة، وبما أنّ الحكمَ كان قد فقد قدرتَه على مواجهة الأزمة، بدأ الحكم مسارَه باتّجاه الانهيار والسقوط، وكان ذلك بدوره سببًا من أسباب انتصار الثورة الإسلاميّة (بشيريّة، ص 85).

المصادر والمراجع: أبوالحسن إبتهاج، خاطرات ابوالحسن ابتهاج [مذكّرات أبي الحسن إبتهاج]، ط. علي رضا العروضيّ، طهران 1371ش [1992م]؛ إبراهيم رزّاقي، اقتصاد إيران، طهران 1367ش [1988م]؛ نفسه، گزيدهٔ اقتصاد ايران [مختصر الاقتصاد الإيرانيّ]، طهران 1375ش [1996م]؛ كريم سنجابي، اميدها ونا اميدى ها: خاطرات سياسى دكتر كريم سنجابى [الآمال والإحباطات: مذكّرات الدكتور كريم سنجابي]، لندن 1968ش [1989م]؛ محمّدرضا سوداكر، رشد روابط سرمايه دارى در ايران: مرحلهٔ گسترش [نموّ العلاقات الرأسماليّة في إيران: مرحلة الازدهار]، 1342- 1357ش [1963- 1978م]، طهران 1969ش [1990م]؛ محمّد علي

كاتوزيان، اقتصاد سياسی ايران: از مشروطيت تا پايان سلسلهٔ پهلوی [اقتصاد ايران السياسيّ من الحكومة الدستوريّة حتّى سقوط السلالة البهلويّة]، ترجمه بالفارسيّة محمّدرضا نفيسي وكامبيز عزيزي، طهران 1372ش [1993م]؛ محمّدرضا البهلويّ، شاه إيران المخلوع، انقلاب سفيد [الثورة البيضاء]، طهران 1345ش [1966م]؛ محمّد باقر مؤمني، مسئلهٔ ارضی وجنگ طبقاتی در ايران [قضيّة الأراضي والصراع الطبقيّ في إيران]، طهران 1359ش [1980م]؛

.....أجنبي.....

/رسول أفضلي/

ج) الوضع الاجتماعيّ والثقافيّ. في عهد محمّدرضاشاه تصاعدت وتيرةُ ظاهرة التحديث على النمط الغربيّ، التي كانت قد بدأت وازدهرت في عهد رضاشاه في بعض المجالات، وأسفرت عن تغيّر جذريّ طال مختلِف الصُّعد الاجتماعيّة والثقافيّة في المجتمع. كما أسفر اتّساع نطاق عمليّات التحديث والتصنيع عن تغيير في البُنية الاجتماعيّة، وأنتج متغيِّرات ثقافيّة. فقد آل التصنيفُ الطبقيّ التقليديّ إلى الزوال، ودخلت الساحةَ فئاتٌ اجتماعيّة جديدة مرتكزة على جوانب التحديث المختلفة. وانبنت الحياةُ السياسيّة والثقافيّة على أساس النظريات غير التقليديّة، ونحا المسارُ العامّ المعيشيّ والثقافيّ لهذه الفئات منحى التجديد العلمانيّ، إلى حدٍّ أثار حفيظةَ المكوّنات الأساسيّة للمجتمع وردودَ أفعالها، وأبرزُ مظاهر ردود الفعل تلك التأكيدُ على الوطنيّة [المحلّيّة]، لا سيّما القيم الدينيّة (← تتمّة المقالة).

نمت الطبقةُ الجديدة المترفة كفئةٍ اجتماعيّة- اقتصاديّة ذات شأن، تضمّ في صفوفها مئات الصناعيّين الكبار، وأصحاب المصارف والمهندسين الاستشاريّين. كان نموّها قد بدأ منذ أواخر الخمسينات من القرن العشرين الميلاديّ، وزادت وتيرتُه بعد عمليّة الإصلاح الزراعيّ في العام 1962م/1381هـ، ودخل في زمرتها المئات من أصحاب الأراضي الذين استخدموا التقانةَ في زراعاتهم (أبراهاميان، ص 527- 531؛ بشيريّة، ص 157). اختلطت هذه الطبقة الاجتماعيّة الجديدة بعناصر السلطة التقليديّة (النظام الملكيّ)، وكانٍ يُطلق عليها اسم البورجوازيّة الملكيّة، وظلّت حتّى نهاية عصر البهلويّ الثاني مرتبطةً ببُنية السلطة، ونادرًا ما عارضت أو انتقدت سياسات الحكم (مشير زادة، ص 29- 57).

كان نموُّ الطبقة المتوسّطة الجديدة من النتائج الأخرى لعمليّة التحديث التي قام بها رضاشاه. فقد أسفر الطلب المتزايد يومًا بعد يوم على التقنيّين من ذوي الخبرة والإداريّين في جميع المجالات وفي القطاعَين الخاصّ والعامّ، واتّساع نطاق التعليم بالأساليب الغربيّة، عن نشوء هذه الطبقة المكوّنة من أصحاب الاختصاصات الحرّة والموظّفين، والعسكريّين، والتقنيّين في القطاع الخاصّ، والمثقّفين. في حين كان الجيلُ الأوّل من الطبقة المتوسّطة الجديدة، قد حافظَ إلى حدٍّ كبير على تمسّكه بالثقافة التقليديّة،

فإنّ الجيلَ الذي أعقبَ عهدَ رضاشاه تغرَّب إلى ما لا نهاية، وابتعدَ مسافةً شاسعة عن الثقافة المحلّيّة، لا سيّما القيم وأنماط السلوك الإسلاميّة الطابع. هذا الاتّجاه التغريبيّ الذي أتاحت أجواءَه وساهمت في تعميمه المجموعةُ الحاكمة، أسفر عن إقصاءٍ تدريجيّ للأشخاص الملتزمين بالمعتقدات والتقاليد والعادات الدينيّة، ممّا ضيَّقَ تدريجيًّا من دائرة نشاط هذه الفئة وحضورها الإداريّ والاجتماعيّ. في الواقع طُرحت عمليُّة التحديث ونُفِّذَت بأيدي أشخاصٍ قصدوا أن تكونَ على نحوٍ يجعلُ مشاركةَ المتديّنين على مختلِف الصُّعد مشاركةً باهتةً وغير فاعلة. هذا الوضعُ الذي لم يكن ملائمًا للواقع وللنسيج الاجتماعيّ، أثَّرَ سلبًا في تعميق الهوّة بين الشعب وبين أركان الحكم. الجدير بالقول، إنّ الطبقة المتوسّطة الجديدة حظيت في العصر البهلويّ بمكانةٍ وامتيازات جيّدة. مع ذلك، واجهَ الحكمُ البهلويّ بعد انقلاب آب- أغسطس 1953م/1372هـ مشكلةً في استقطاب دعم هذه الطبقة المتوسّطة الجديدة، فأعداد كبيرة من الكتّاب الصحافيّين والشعراء والأساتذة والمحامين والأطبّاء والمهندسين والطلّاب، كانوا إمّا معارضين للحكم، أو غير مبالين به (أشرف وبنو عزيزي، ص 108- 109).

كان تزايد أعداد سكّان المدن، وتطوّر التعليم العالي من أهمّ عوامل تمدّد الطبقة المتوسّطة الجديدة. أسفر ارتفاعُ الدخل والإنفاق في المدن، وانهيار الزراعة والحياة القرويّة، والحياة القبليّة والعشائريّة، عن هجرة القرويّين الجماعيّة إلى المدن. كما أدّت سيطرةُ البيروقراطيّة الحكوميّة، ومركزيّة القرارات التنفيذيّة، شيئًا فشيئًا في طهران ومراكز الأقاليم، إلى تدفّق المهاجرين من المدن الصغرى إلى المدن الكبرى (كاتوزيان، ص 322)؛ وصلت أعدادُ المهاجرين من القرى إلى المدن سنويًّا من ثلاثين ألفا في العام 1931م/1349هـ إلى حوالى 330,000 في الأعوام من 1967 إلى 1976م/1386-1396هـ، وفي أواخر السبعينات من القرن العشرين الميلاديّ كان حوالى ثلاثة ملايين مهاجر قرويّ مقيمين في المدن (فوران، ص 500- 504). في السنوات العشر من 1966 إلى 1976م/1385- 1396هـ وصل عددُ المدن التي يزيد عددُ سكّانها عن 5,000 نَسَمة من 249 مدينة إلى 373 مدينة، وعددُ المدن التي يزيد عددُ سكّانها عن 50,000 نَسَمة من 29 إلى 45 مدينة (سعيد برزين، ص 19). أسفر هذا الحجم المتزايد لسكّان المدن الذي تضخّم ابتداءً من العام 1962م/1381هـ بصورةٍ خاصّة، عن مشكلاتٍ متنوّعة مناطقيّة ومعيشيّة، من حيث العمل والمسكن والتجارة المدينيّة، وسائر الخدمات العامّة (كاتوزيان، ص 304).

بالإضافة إلى زيادة عدد سكّان المدن، كانت زيادةُ عدد المراكز التعليميّة، وتطوّر التعليم، من العوامل المؤثّرة في نموّ الطبقة المتوسّطة الجديدة. فالتطوّر الأساسيّ في هذا المجال تحقّقَ منذ العام 1962م/1381هـ وما تلاه (الخاقانيّ، ص 39). في العام 1964 م/1383هـ وُجّهت دعوةٌ باسم محمّدرضا البهلويّ إلى جميع وزراء الثقافة في العالم، للحضور إلى طهران والمشاركة في المؤتمر العالميّ لمحاربة الأُمّيّة (محمّدرضا البهلويّ، 1964م/1383هـ، ص 144)، وقدَّمَ الشاه للأونيسكو مبلغًا يُعادلُ نفقةَ يومٍ من

ميزانيّة الجيش الإيرانيّ، لهذا الغرض. وكان من ضمن برامج حكم محمّدرضا البهلويّ لتعميم التعليم في المجتمع إنشاءُ جند العِلم للقضاء على الأمّيّة واجتثاث جذورها، وتوسيع نطاق الدراسة في القرى، وتأسيس اللّجنة الوطنيّة لمحاربة الأمّيّة، بهدف تجنيد جميع القدرات الماليّة والمعنويّة لاجتثاث جذور الأمّيّة، وإضافة مادّة "الثورة الإداريّة والتعليميّة" إلى موادّ ثورة 16 آب- أغسطس 1967م/1386هـ (حكيم إلٰهي، ص 349- 355). في العام 1967م/1386هـ عُقد في رامسر مؤتمر "الثورة التعليميّة"، ودُوّن ميثاقها (مرزبان، ص 65). وبهدف تنفيذ هذه الثورة التعليميّة، طُرحت مشاريعُ أهمّها: تنفيذ قانون الخدمة الاجتماعيّة للسيّدات، وقانون التنظيم العشائريّ، ومشروع الوجبة المجّانيّة في المدارس، وتأسيس دور المعلّمين الابتدائيّة في الأقاليم، لإعداد المعلّمين الذين يفون بحاجات المدارس (← إيران. وزارة التربية والتعليم، ص 8- 15). على الرَّغم من كلّ تلك الجهود والمساعي المبذولة، والمترافقة والصخب الإعلاميّ، تشير الإحصاءات إلى أنّ نسبةَ المتعلّمين في جميع أنحاء البلاد بلغت في العام 1968م/1387 هـ 33,4٪، وفي العام 1971م/1390هـ بلغت 36,9٪ من المجموع العامّ للمواطنين، وبطبيعة الحال كانت نسبةُ الأمّيّة أعلى في القرى منها في المدن؛ في التقرير الرسميّ لحزب رستاخيز [البعث] الموجّه إلى محمّدرضاشاه، أُعلن أنّ نسبة 60٪ من المواطنين الإيرانيّين أمّيّون، وجرى التأكيد أنّ اجتثاث الأمّيّة لن يتحقّق إلّا على المدى البعيد (مؤتمر تقويم الثورة التعليميّة، ص 70- 72؛ مركز الإحصاء الإيرانيّ، ص 1).

كانت زيادةُ عدد مؤسّسات التعليم العالي، الحضنَ المناسب لنموِّ الطبقة المتوسّطة الجديدة. فقد ظهر منذ بداية الستّينات من القرن العشرين الميلاديّ تطوُّر جذريّ إنْ على صعيد عدد مراكز التعليم العالي، وإنْ في كيفيّة التعليم، فقد زاد عددُ الجامعات وغيرها من مؤسّسات التعليم العالي على نحوٍ لافت، بهدف تأمين الطاقة البشريّة اللّازمة لتحقيق برامج التنمية (← الجدول).

السنة / المؤشّر	1359/1941م هـ	1370/1951م هـ	1380/1961م هـ	1390/1971م هـ
الطلّاب	2,395	5,624	19,800	60,000
أعضاء الهيئة العلميّة	566	650	1,370	3,700
الطلّاب الإيرانيّون في الخارج	1,200	3,500	17,000	32,000

ح. أديبي. الطبقة المتوسّطة الجديدة في إيران، طهران 1979م، ص 91.

منذ العام 1961م/1380هـ، طرأ تغييرٌ على النظام التعليميّ في الجامعات، وأخلى النظام الفرنسيّ مكانَه للنظام الأميركيّ (بهنام، ص 102). وهكذا، أضفت الحياةُ في المدن والتعليم والتعلّم، ووسائل الاتصّال الجَمَعِيّة أيضًا- التي اتّسع نطاقها بعد ارتفاع مداخيل النفط، لا سيّما في أواخر العصر البهلويّ- صورةً حديثةً للحياة الاجتماعيّة، وزاد تعداد الطبقة المتوسّطة المدينيّة الجديدة.

كان البيروقراطيّون وأصحاب الاختصاص الجدد، من الفئات الأخرى التي نمت في العصر البهلويّ. وكان أعضاءُ هاتَين الفئتَين يؤدّونِ دورًا محوريًّا في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ويتولّون المناصبَ الحسّاسة داخل أجهزة الحكم. وبين العامَين 1941 و1978م/1359 و1398هـ كان منهم الوزراءُ ونوّاب المجلس، وشغلوا كذلك المناصب الرئيسيّة في الأحزاب السياسيّة التابعة للحكم، والصناعات الحكوميّة (أشرف وبنو عزيزي، ص 104). كان هؤلاء يتبنّون الاتجاه العامّ للحكم في التخلّي والابتعاد عن القيم وعن المؤسّسات الدينيّة والمحلّيّة.

انتقال السلطة من الأعيان الإقطاعيّين إلى العناصر الصاعدة من أهل الاختصاص والبيروقراطيّين واضحٌ في التركيبة المتغيّرة للنخب السياسيّة من أواسط العقد الثالث إلى أواخر العقد السابع من القرن العشرين الميلاديّ؛ فبين العامَين 1925 و 1961م/1343- 1380هـ كان 70- 80٪ من المجموع العامّ لنوّاب المجلس على التوالي من الإقطاعيّين (30- 40٪)، والبيروقراطيّين (30٪)، وأصحاب الاختصاص (9- 13 ٪)، في حين كان ¾ النوّاب في الدورة الأخيرة للمجلس في العصر البهلويّ (1975- 1978م/1394- 1398هـ)، تقريبًا تكنوقراط من أصحاب الاختصاص، والبيروقراطيّين وأرباب العمل. كان مستوى التعليم أيضًا كما توضحُ الدراسات، في أوساط النخب السياسيّة الجديدة في الستّينات والسبعينات من القرن العشرين الميلاديّ مرتفعًا نسبيًّا. فحوالى 90٪ من مدراء المؤسّسات الحكوميّة وأكثر من 70٪ من نوّاب المجلس، وجميع الوزراء تقريبًا، كانوا يحملون شهادة عليا (م. ن، ص 104- 105).

تعرّضت النخب البيروقراطيّة التي كان الشاه قد كلّفها بتنفيذ برامجه التحديثيّة التغريبيّة، مباشرةً لاستبداد الحكم المتعاظم يومًا بعد يوم؛ وحلّ محلّ الوزراء والشخصيّات والمدراء ذوي الفكر الحرّ أشخاص ضعفاء وطيّعون، يفتقدون في معظمهم للتجربة، وعاجزون عن اتّخاذ القرارات المستقلّة. فضلًا عن ذلك لم يكن لهم موقعٌ سياسيّ قويّ، ويجهلون الثقافةَ السياسيّة للشعب، وكانوا غرباءَ عن كثير من الجوانب الثقافيّة الأخرى للمجتمع (م. ن، ص 107).

من الفئات الأخرى التي أصابها النموّ السريع في هذه المرحلة، طبقة العمّال الصناعيّين؛ ففي المدّة الواقعة بين العامَين 1941 و1956م/1359 و1365هـ، زاد عددُ العمّال في المؤسّسات الصناعيّة الكبرى من 40 ألفًا إلى 70 ألفًا. بعد خمسة وعشرين

عامًا، رفعت الخطوة المتسرّعة باتّجاه التصنيع أعدادَ العمّال في المؤسّسات الصناعيّة الكبرى من 70 ألفًا إلى 400 ألفَ عاملٍ (م. ن، ص 115). كان حوالى 6,8 ملايين من مجموع القوى العاملة التي تبلغ 10,6 ملايين في العام 1976م/1396هـ، يعملون في القطاعات غير الزراعيّة، وأكثر من 2,5 مليون من بينهم، أي حوالى ربع القوى العاملة يشتغلون في مختلِف القطاعات الصناعيّة. تضخُّم طبقة العمّال الصناعيّين مردّه في الدرجة الأولى إلى خطّة التحديث والتنمية الاقتصاديّة التي اعتمدها الشاه، وتزايد مداخيل النفط، وبرامج الصناعات الثقيلة (هاليدي، ص 173- 175).

لم يكن جميع أفراد الطبقة العمّاليّة متساوين في المكانة الاجتماعيّة، وتأمينات العمل، ومعدّل الأجر؛ تربَّع في قمّة الهرم فريقٌ من العمّال الصناعيّين، الذين كانوا يشكّلون حوالى ثلث القوى العاملة في العام 1976م/1396هـ، ويتقاضَون تقريبًا خمسة أضعاف متوسّط الأجر لأكثريّة العمّال الصناعيّين. كان هؤلاء يعملون في المؤسّسات الصناعيّة الكبرى، ويُعدّون في الواقع "أرستقراطيّة القوى العاملة"؛ الثلثان الباقيان من القوى العاملة التي تضمّ العمّال الذين يفتقدون المهارة كلّيًّا أو جزئيًّا ويعملون في قطاع البناء والمناجم والصناعات الصغيرة والخدمات المدينيّة. في المرتبة الدنيا من مراتب القوى العاملة، ما اصطُلح على تسميته بالقطاع غير الرسميّ والخدماتيّ، المتدنّي الأجر، الذي يضمّ حوالى نصف مليون عامل فقير، خالي الوفاض، يعيشون في الأحياء المنكوبة، وحواشي المدن، إلى جانب المهاجرين من القرى والأرياف ذوي الدخل المتدنّي جدًّا (أشرف وبنو عزيزي، ص 115).

أخضعَ الشاه بموازاة تسريع تنفيذ برامجه الاقتصاديّة، الطبقة العمّاليّة للمراقبة، وسمح منذ العام 1964م/1383هـ بتشكيل الاتّحادات العمّاليّة بإشراف وزارة العمل. كما شكّل الحكم، لإحكام سيطرته على تلك الاتّحادات، مؤسَّسة باسم المنظّمة العمّاليّة الإيرانيّة، لتضعَ الاتحادات تحت عباءتِها. في الوقت نفسه تابعَ المعارضون نشاطهم المناهض للحكم في المراكز العمّاليّة؛ فعلى سبيل المثال، من بين 140 إضرابًا عمّاليًّا من العام 1970 حتّى العام 1977م/1389- 1397هـ، كان 83٪ في المؤسّسات الصناعيّة الكبرى التي يفوق عدد العمّال فيها المائة. و70٪ من هذه الإضرابات كان سلميًّا، رفع العمّال في أكثر من نصفها مطالبَهم (م. ن، ص 116). أقصت ظاهرةُ التحديث، لا سيّما بعد عمليّة الإصلاح الزراعيّ كبار الملّاكين والإقطاعيّين الذين ظلّوا حتّى أواخر الستّينات من القرن العشرين الميلاديّ يؤدّون أدوارًا فاعلة في السياسات الوطنيّة والمحلّيّة، عن مكانتهم وفاعليّتهم السابقتَين، فالتغت تاليًا العلاقاتُ التقليديّة في القرى (م. ن، ص 103). أدّى انهيارُ الطبقة الاقطاعيّة التقليديّة إلى تغيير جذريّ في البُنى الاجتماعيّة. فقد نتج في الواقع عن عمليّة التصنيع ودعم الحكومة الماليّ والسياسيّ لتحديث الصناعة، تضخّم لدور أصحاب الرساميل والنخب الماليّة الصناعيّة، ملغيًا دورَ كبار الإقطاعيّين.

واجه البازار وأهله أيضًا مشاكلَ اقتصاديّة واجتماعيّة في عصر البهلويّ الثاني. فحتّى أواخر الخمسينات من القرن العشرين الميلاديّ كان الشاه يحاول استقطابَهم وتطويعهم، لكن منذ أوائل الستّينات وما تلاها، غيَّر سياستَه، بعد أن مُنيت بالفشل، ومارس عليهم ضغوطًا شديدة، تضاعفت بعد تشكيل حزب رستاخيز، وبلغ التضييق عليهم حدًّا لا مثيلَ له في تاريخ إيران. فقد أدّت سياسات التحديث، وإصرار الحكومة الشديد على جوانبه المختلفة، ومن ضمنها تغيير قوانين التجارة، إلى إقصاء البازاريّين وجعلهم على هامش القطاع الاقتصاديّ. إنشاء سلاسل المتاجر العامّة الكبرى، وقرار البلديّة بهدم بازار طهران، وإيجاد طرق مسارب توزيع عامّة حكوميّة، كلّها شواهد على السياسة العامّة للحكم في تقليص الدور التقليديّ للبازار وإضعافه (أبراهاميان، ص 518 ، 545- 546). من الناحية الاجتماعيّة أيضًا، وضعت العلاقة التقليديّة بين البازار والمؤسّسات الدينيّة أهلَه عمليًّا في صفوف الجبهة المعارضة للحكم؛ فقد جعل إصرارُ البازاريّين على المحافظة على المظاهر الدينيّة، ومعارضة الحركات والإجراءات الثقافيّة للحكم، من هذه الفئة الاجتماعيّة كتلةً متراصَّة، لم تؤثّر فيها المتغيّرات الحاصلة من الإجراءات الاجتماعيّة للدولة أدنى أثر، وظلّ البازار كدأبه مركزًا لنشر الثقافة الدينيّة وترويجها، وكان يعمل بصورة ذاتيّة مستقلّة عن مراكز السلطة الحكوميّة. فعلى سبيل المثال كانت العطل الرسميّة للبازار ذاتَ صبغة دينيّة بالكامل، متناسقة وتقويم العطل في الحوزة العلميّة، ولا يزال هذا التقليدُ معمولًا به حتّى اليوم. ومن الشواهد الواضحة على استقلاليّة الرأي في مواجهة إعلام الشاه وبياناته وتهديداته، المظاهراتُ والإضرابات وما شاكلَها التي جرت في المراحل الحاسمة، من بينها الأحداثُ التي أسفرت عن تولّي الدكتور محمّد مصدّق رئاسةَ الحكومة، وتلك التي جرت اعتراضًا على إسقاط حكومته، والحوادثُ التي رافقت تشكيلَ أمانات الولايات والأقاليم، والاستفتاءُ على الثورة البيضاء، وحادثةُ الخامس من حزيران- يونيو (أيضًا← البازار*، القسم 7).

تعرّضت المؤسّسة الدينيّة لمأزقٍ كبير من عدّة نواحٍ في السنوات الأخيرة من حكم البهلويّ الأوّل وبالتحديد حوزة قمّ العلميّة، التي كانت تخطو خطواتها الأولى، وبعد وفاة مؤسِّسِها آية الله عبد الكريم الحائريّ اليَزديّ (1936م/1354هـ)، تعرّضت لخطر التشرذم، ثمّ واتتها الفرصةُ من جديد بعد وفاة رضاشاه (← رسالة الإمام الخمينيّ التي دعا فيها العلماء في ذلك الحين إلى اغتنام الفرصة في ظلّ الأوضاع والظروف المستجدّة؛ صحيفة النور، مج 1، ص 24- 26). ارتاحَ علماءُ الدين من أذى رجال أمن الدولة، وتجاوزوا الصعوبات التي عانوها بالنسبة إلى زيّهم الدينيّ الرسميّ، واستعادوا المهمَّتين اللتَين انتُزعتا منهم، وأصبحتا تابعتَين للحكومة، أي القضاء، والإشراف على الأوقاف، كما استعادوا فضلًا عن ذلك نشاطَهم الوعظيّ والإرشاديّ. كان الحضور الاجتماعيّ لعلماء الدين في أوائل عصر البهلويّ الثاني أمرًا مُلحًّا وضروريًّا في ظلّ الدعايات الشاملة المعادية للدين، التي كانت تبثّها الحركات الشيوعيّة ومن لفَّ لفَّها، وكذلك نشاط الفرقة الضالّة [المقصود فدائيّو خلق].

في كلّ الأحوال استانفت حوزةُ قمّ وحوزات بعض المدن الكبرى (مشهد، تبريز، طهران، إصفهان) أنشطتَها التعليميّة والتربويّة والإفتائيّة، باذلةً جهودًا مضاعَفة. في قمّ، انصرف مراجعُ التقليد الثلاثة الذين حلّوا مكان آية الله الحائريّ إلى تدعيم بُنية الحوزة ومساعدة طلبة العلوم الدينيّة بثبات وبُعد نظر وصبر، وعجَّلَ مجيءُ آية الله الحاجّ الآغا حسين البروجرديّ إلى هذه المدينة مسيرةَ تطوير هذه الحوزة. فآية الله البروجرديّ كان من مراجع التقليد ذوي المكانة والنفوذ المعنويّ في النواحي الغربيّة من إيران، جاء من بروجرد إلى قمّ سنة 1944م/1363هـ، بناءً على دعوة فضلاء قمّ وعلمائها، وإصرارهم، وعلى رأسهم الإمام الخمينيّ الذي كان الأكثر تأثيرًا في هذا السياق؛ ونظرًا إلى نفوذه ومكانته العلميّة الممتازة، انتقلت إليه رئاسةُ الحوزة، وبعد وفاة مراجع التقليد الكبار في النجف، انتقلت إليه المرجعيّة الشيعيّة المطلقة (1947م/1366هـ). كانت هذه هي المرّة الأولى التي تحظى فيها قمّ بهذه المنزلة الرفيعة، في المرحلة الأخيرة للمرجعيّة الشيعيّة (منذ عهد الشيخ مرتضى الأنصاريّ المتوفّى سنة 1284هـ). وهذا ما عزَّز دينيًّا قوَّة قمّ واحترامها، وفي ظلّ هذه القوّة، تعزّزت مكانةُ علماء الدين في مواجهة عناصر أمن الدولة، والسلطات الحاكمة، واتّسع نطاقُ فاعليّتهم. حتّى أنّ آيةَ الله البروجرديّ أوفدَ وكلاءَ عنه إلى الدول الأوروبيّة وأميركا لإدارة شؤون الشيعة فيها، وهو الذي طرح مشروع التقريب بين المذاهب الإسلاميّة. انخرطَ عددٌ من رجال الدين، التزامًا منهم بالمتطلّبات الاجتماعيّة، إلى صفوف الدارسين والجامعيّين، لمتابعة الدراسة والتدريس والوعظ والإرشاد (من أعلام هذه المجموعة السيّد محمود الطالقانيّ*، ومحمّد تقي شريعتي*، ومرتضى المطهّريّ*، ومحمّد تقي الجعفريّ*، ومحمّد مفتح*، ومحمّد بهشتي*، ومحمّد جواد باهنر*)؛ شاع كذلك تأليف الكتب الدينيّة للأجيال الجديدة، باللّغة المناسبة، للدّفاع عن المعتقدات الدينيّة في مواجهة الدعايات المناهضة للإسلام؛ صدرت أيضًا عدّة نشرات علميّة وإرشاديّة دينيّة (من بينها النشرة الشهريّة مكتب اسلام [المدرسة الإسلاميّة]، وفصليّة مكتب تشيّع [مدرسة التشيّع]، وأنشئت بفضل جهود بعض علماء الدين مؤسّسات جديدة، لا سيّما المدارس الابتدائيّة والثانويّة (← البروجرديّ*، الحاجّ الآغا حسين؛ مجمع العلوم الإسلاميّة*). من ناحية أخرى كان الشاه وأركانُ حكمه ينظرون بريبةٍ وقلق إلى آية الله البروجرديّ نظرًا إلى نفوذه المعنويّ، ويتصرّفون حياله بحذرٍ واحترام.

ظلّت حوزةُ قمّ العلميّة بعد وفاة آية الله البروجرديّ في نيسان- أبريل من العام 1961م/1380هـ، تحتلّ أحدَ أرفع مواقع المرجعيّة الشيعيّة، وتصدّى عددٌ من مراجع التقليد من الوزن الثقيل لإدارة شؤونها الدينيّة، وكان عددٌ من نُظَرائهم يديرون حوزاتِ طهران ومشهد وتبريز وإصفهان. يُقال أنّ الشاه وأعوانَه حاولوا بعد وفاة آية الله البروجرديّ، أن يُضعفوا حوزةَ قمّ لكنّ جهودَهم باءت بالفشل.

تنامت الرغبةُ لدى الشباب بالدراسة في الحوزة العلميّة والانخراط في صفوف علماء الدين، فعلى سبيل المثال كان عددُ طلبة العلوم الدينيّة في حوزة قمّ العلميّة في العام

1941م/1359هـ أقلّ من 800، وفي العام 1975م/1394هـ أصبح عددهم 7000 (أشرف وبنو عزيزي، ص 111). بشكلٍ عامٍّ كانت فئة علماء الدين فضلًا عن توجّهاتها السياسيّة التي مرّت بحالات من التأرجح، واختلاف في الأساليب أحيانًا، من حيث فاعليَّتُها الإرشاديّة- الدينيّة في العصر البهلويّ تعملُ بصورةٍ جماعيّة متماسكة ومستقلّة، وبسب نهج الحكم المناهض للدين في المجال الثقافيّ (← تتمّة المقالة)، وصلت علاقتها بالأجهزة الحاكمة إلى أدنى المستويات؛ الإبقاءُ على هذا الحدِّ الأدنى من العلاقةِ كان هدفه المحافظة على مصالح المجتمع الدينيّة، والحؤول دون بعض الإجراءات المخالفة للدين التي تتّخذها السلطات الحاكمة، لذلك قُطعت هذه العلاقة الواهية حين ابتعد الحكمُ عن المعالم الدينيّة، وتحديدًا بعد العام 1963م/1382هـ.

قامت المؤسّسة الدينيّة في هذه المرحلة، على الرَّغم من محافظتها على أنظمتها التعليميّة وهيكليّتها، بإصلاحاتٍ داخليّة، واستخدمت بعض الأساليب والمناهج التعليميّة الحديثة. وانطلاقًا من هذا التوجّه، أسّست عدَّة مدارسَ علميّة بتنظيم جديد وإدارة ملائمة للعصر. وتمّ التركيزُ والاهتمام في هذه المدارس على العلوم والقضايا المعاصرة، والإصرار على تعريف الطلبة بالمباحث الفلسفيّة الجديدة والعلوم العصريّة، وأساليب العَرض وتبادل الآراء. كان من نتيجة هذه الإجراءات الإصلاحيّة، تواجد عدد لافت من علماء الدين الشباب الأفاضل في المساجد والمدارس والمؤسّسات الأخرى، وكان لذلك تأثيرٌ بالغ في توجّهات الجيل الجديد الدينيّة.

غيَّر ارتباطُ الشعب الوثيق الذي لا انفصامَ له بالدين وتاليًا بالمؤسّسة الدينيّة، شكلَ الحضور الاجتماعيّ لعلماء الدين نتيجةً للتحوّلات البنيويّة في المجتمع. فمع ازدياد عدد سكّان المدن، الذين كانوا في معظمهم مهاجرين من القرى والمدن الصغيرة، تضاعفَ عدد المساجد والتنظيمات الدينيّة الصرف في المدن الكبرى، وشرع علماءُ الدين ينشطون في هذه المراكز. هذا الحضورُ، والارتباطُ الثقافيّ المتجذّر، كانا من ضمن العوامل التي أحبطت مساعي الحكم لجعل الطبقة المدينيّة الجديدة تابعةً له، بما في ذلك العمّال والتقنيّون وغيرهم. أمّا علماء الدين الذين لم يكن لهم على ما يبدو دورٌ في المناصب الرسميّة، وانخرط عددٌ قليلٌ منهم فقط في مجال التربية والتعليم، وعددٌ في الجامعات، فقد حافظوا من خلال هيكليّتهم التقليديّة على علاقتهم بالفئات المختلفة، وكان لذلك أثرٌ فاعلٌ في تنمية الميول الدينيّة لدى الناس، ومواجهة الفكر اللّادينيّ، والمناهض للدين، إنْ من خلال الإجراءات غير الرسميّة للحكم، أو من خلال الحركات اللّادينيّة؛ فضلًا عن ذلك ترك تواجدُ بعض علماء الدين ونفوذُهم المعنويّ في السبعينات من القرن العشرين الميلاديّ، في وضع المناهج والبرامج وتأليف الكتب الدراسيّة الدينيّة، على نطاقٍ واسع، تأثيرًا في تعريف الجيل الشابّ بالفكر الدينيّ الإسلاميّ. يجب أن نضيفَ أيضًا أنّه بموازاة الزيادة التي طرأت على مؤسّسات التعليم العالي، وتاليًا أعداد الطلّاب الجامعيّين وطلّاب الدراسات العليا، تأسّست مراكزُ جديدة للإرشاد والتثقيف الدينيَّين بجهود عددٍ من علماء الدين والجامعيّين، اعتمدت برامج علميّة وثقافيّة، روعيت فيها

مستوياتُ المخاطَبين (على سبيل المثال: حسينيّة الإرشاد، ومركز نشر الحقائق الإسلاميّة، ومسجد الهداية، ومسجد الجواد). كانت المحصِّلةُ من وراء هذه المبادرات والإجراءات إحياءَ الروح الدينيّة لدى الطلّاب والجامعيّين، وتغذيتها، ونشوء طبقة جديدة هي طبقة المتنوّرين الدينيّين، التي كان من أبرز أعلامها مهدي بازركان* وعلي شريعتي. وهكذا كلّما زادَ عدد مؤسّسات التعليم العالي، نمت بموازاته الأنشطةُ والمنظّمات الدينيّة في المؤسّسات الجامعيّة في إطار الجمعيّات والتنظيمات الطلّابيّة الإسلاميّة (لمزيدٍ من التفصيل← الحوزة العلميّة*؛ الجامعة*).

السياسة الثقافيّة: كان برنامج الشاه الثقافيّ يتألّف من عنصرَين متضادَّين كلّيًّا: من ناحية، العمل على إحياء الثقافة الإيرانيّة القديمة، ومحاولة تضخيمها في العصور الغابرة من تاريخ هذه الديار، وتعريفها كـ "أجمل أجزاء الثقافة الإيرانيّة المحضة"، وكذلك ترويج إيديولوجيّة "العودة إلى الذات القديمة" (ستاري، ص 236)؛ ومن ناحية أخرى التهافتُ الشديدُ لأولي الأمر على إشاعة المظاهر والظواهر الثقافيّة الغربيّة. ففي زعم الشاه وأركان حكمه ومستشاريه كانت "الشاهنشاهيّة" [أي الملَكيّة الإمبراطوريّة] إحدى الركائز الأساسيّة لهذه البلاد (عَلَم، مج 2، ص 707)، و"الإمبراطوريّة رمز الإيرانيّين" (حديدي، ص 105). وهي لديهم مختلطةٌ بمظاهر الحضارة الغربيّة، ولم تُنتج سوى ثقافة "لا صلةَ بينها وبين الشعب الإيرانيّ" (إسلامي ندوشن، ص 5). هذا التوجّه كان باهتًا في العقد الأوّل من حكم البهلويّ الثاني، نظرًا إلى الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة، وموقف الجماهير السلبيّ من سياسة التفريس المتطرّفة التي اعتمدها رضاشاه، لكنْ بعد انقلابِ العام 1953م/1372هـ، فُرضت على المجتمع إجراءاتُ التحديث المتغرّب للحكومة إلى جانب رموز من الثقافة الإيرانيّة الاستبداديّة الغابرة، و"كانت إيران تُدار خلال 25 سنةٍ بروحيّةٍ وثقافةٍ غير إيرانيَّتين" (م. ن، ص. ن). بتعبيرٍ آخر، وقف أهل ُالحكم نظريًّا وعمليًّا في مواجهة ثقافة المجتمع الإيرانيّ- التي يشكّلُ الدينُ فيها العنصرَ الأبرز والأشمل من بين اتّجاهاتها- ووصلت "الغربة بين الجهاز الحاكم والشعب" إلى المدى الأقصى (م. ن، ص. ن).

كان الإلحاحُ على التقاليد والمعتقدات السابقة على الإسلام حربًا غير معلَنة على الثقافة الإسلاميّة المتجذرة في المجتمع الإيرانيّ، وتجاهلاً لثقافة الإيرانيّين؛ كما كان تبنّي عناصرِ الثقافة الغربيّة ومُثُلِها، وإشاعة مظاهر الابتذال والتفلّت، كترويج الأفلام غير الأخلاقيّة، وحرّيّة بيع الكحول وتناولها، والموافقة (وأحيانًا التشجيع والدعم) على وجود مراكز الفاحشة وغيرها، مناقضًا للتعاليم والتربية الدينيّة والأخلاقيّة للشعب الإيرانيّ. كان هذان الأمران يشكّلان الأساسَ لسياسة الشاه الثقافيّة.

منذ بداية الستّينات من القرن العشرين الميلاديّ، وفي أعقاب حادثة الخامس من حزيران- يونيو 1961م/1380هـ، وقف الحكمُ البهلويّ علنًا في مواجهة المرجعيّة وعلماء الدين وعموم المتديّنين، ومنذ ذلك التاريخ اتّسع نطاقُ الأنشطة الثقافيّة للحكم إعلاميًّا، والترويج للثقافة الملَكيّة الشاهنشاهيّة، واشتدّ. ومن شواهد هذه السياسة إقامة

الاحتفالات والأعياد في المناسبات المختلفة (الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لحكم محمّدرضا البهلويّ في أيلول- سبتمبر 1966م/جُمادى الأولى 1386هـ، واحتفال التتويج في تشرين الثاني- نوفمبر 1967م/شعبان 1387هـ، والاحتفال بالعيد الخمسين للمملكة في نيسان- أبريل 1976م/1396هـ، وغير ذلك من الأعياد المتمحورة حول الشاه والشاهنشاهيّة، وقد وصلت هذه السياسة إلى الأوْج في الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة مرور 2500 سنة على الحكم الملَكيّ في إيران. لقد بُذلت الجهودُ والمساعي غير المثمرة لتصبحَ المؤسّسات الشاهنشاهيّة مركزَ اهتمام الدارسين، ولإحياءِ مجد إيران وعظمتها الغابرة. خطا الشاه في توجيه الأنظار نحو إيران القديمة- متجاهلاً أربعة عشر قرنًا من تاريخها وثقافتها الإسلاميّة- خطواتٍ وصلت به إلى حدِّ وصفِ نفسه بأنّه المحافظ على إرث قورش (محمّدرضا البهلويّ، 1976م/1396هـ، مج 9، ص 8412)؛ على الرَّغم ممّا كان يبدو في طبيعته وسلوكه بشكلٍ بارز من الاضطراب والضعف تجاه القوى الأجنبيّة العظمى، والانبهار بمظاهر الثقافة الغربيّة. كان انتهاك الحرمات الأخلاقيّة للمجتمع، من خلال ترويج النتاج الثقافيّ الغربيّ- الذي كانت وزارةُ الثقافة والفنون تتولّى تنفيذه وإخراجه- بذريعة "تعريف الشعب الإيرانيّ بآخر المعطيات الفنيّة العالميّة"، على نمط ما عُرض في عيد الفنون في شيراز سنة 1977م/1397هـ، مرفوضًا من الجمهور الإيرانيّ، ويُعمِّق الهوّة بين الشعب والحكم، ويبيّن أنّ ادَّعاء الحكم بأنّه يُحيي عَظمة إيران، ادُّعاء واهٍ وستار للتخلّي عن الثقافة الإسلاميّة (للاطّلاع على الجوانب المختلفة لهذه الاحتفالات والأعياد الثقافيّة والفنّيّة ← ستاري، ص 178- 219).

قضى الشاه من خلال تنفيذ خططه التحديثيّة الغربيّة الطابع، واحتفالاته الملَكيّة، على ذخائر الحياة الثقافيّة، وعملَ على تسميم الأجواء الثقافيّة، وإشاعة أجواء الاستبداد في هذه الساحة (آشتياني، ص 695)، فسُلبت المطبوعاتُ حرِّيَّتَها، ولم يكن يُمنحُ الامتياز إلّا بناءً على ما يرتئيه الحكم. وصل عددُ النشرات الحكوميّة بعد العام 1953م/ 1372هـ، وحتّى نهاية العام 1977م/1397هـ إلى ما يقارب 463 مطبوعة، يحمل أكثر من 63٪ منها عناوين تلك المرحلة، ويتجنّب معظمُها المباحثَ السياسيّة والاقتصاديّة، ويتناول عددٌ قليلٌ منها بعضَ الجوانب الإخباريّة والاجتماعيّة (مسعود برزين، ص 22). طبّقت الرقابةُ طيلةَ تلك المرحلة بشدّة على الكتب والصحف، لا سيّما بين العامَين 1963 و1978م/1382- 1398هـ، وإصدارُ الكتب المسجّلة الذي ظلّ حتّى العام 1970 م/1389هـ ينمو كمِّيًّا، بدأ في هذا العام مساره التنازليّ، بحيث أنّ عدد الكتب الذي كان 4215 كتابًا في العام 1970م/1389هـ، انخفضَ إلى ألفٍ كتاب سنويًا من العام 1974 حتّى العام 1978م/1393- 1398هـ. كان هذا العددُ أقلّ حتّى من عدد الكتب المنشورة في العام 1966م/1385هـ (لمزيد من التفصيل ← ستاري، ص 132- 151). كانت إدارةُ المطبوعات هي اهمّ مرجع رقابيّ على الكتب قبل نشرها، يُحوَّلُ إليها الكتابُ بذريعة إعطائه رقم تسجيل في المكتبة الوطنيّة، وبعد النشر كان السافاك هو الجهة الوحيدة المخوَّلة بالعمل الرقابيّ رسميًّا (الخسرويّ، ص 166- 170).

الأمرُ الذي أدّى إلى الاستياء العامّ من الحكم البهلويّ أكثر من باقي الأمور، هو تغيير التقويم الهجريّ إلى التقويم الشاهنشاهيّ. فأعدادٌ كبيرةٌ من الإيرانيّين، لم تر إلى هذا التغيير مجرَّد نقلٍ لمبدأ التقويم، وإنّما فسّرته إلغاءً لأحد المعالم الأساسيّة في ثقافة المجتمع الإسلاميّ الإيرانيّ. لذلك حين قرأوا في الصحف في الأيّام الأخيرة من العام 1975م/1394هـ، وسمعوا في وسائل الإعلام العامّة، أنّ عليهم أن يستخدموا ابتداءً من العام 1355هـ. ش [1976م] التاريخ الشاهنشاهيّ بدلًا من التاريخ الهجريّ الشمسيّ، لم يتقبّلوا الأمرَ، على الرَّغم من الإجراءات المختلفة التي استُخدمت لإقراره، وكانوا حتّى في المعاملات الرسميّة التي لا مفرَّ فيها من كتابة التاريخ الشاهنشاهيّ، غالبًا ما يُدوِّنون بجانبه التاريخَ الهجريّ- الشمسيّ. لم يُفِد هذا الإجراءُ الشاهَ- علمًا أنّه كان يفكّر بتنفيذه من أمدٍ بعيد، وكان بعضُ مستشاريه قد نصحوه بإلغاء التاريخ الأجنبيّ (التاريخ الهجريّ)- وكانت النتيجة أنّه أضاف عاملًا جديدًا إلى العوامل التي قوّضت أركانَ عرشه، وفي السنة الأخيرة من حكمه، حين بدأت أولى بوادر الانتفاضة الشعبيّة، كان أوّل ما قاربه لتعويض الأخطاء التي ارتكبها، إعادة التقويم إلى حالته الأولى (← اطّلاعات، العدد 15696، 27 آب- أغسطس 1978م/ 24 رمضان 1398 هـ، ص 4).

المصادر والمراجع: يرواند آبراهاميان، ايران بين دو انقلاب: درآمدي بر جامعه شناسى ايران معاصر [إيران بين ثورتَين: مدخل إلى علم الاجتماع السياسيّ في إيران المعاصرة]، ترجمه بالفارسيّة أحمد غل محمّدي ومحمّد إبراهيم فتّاحي ولي لايي، طهران 1377ش [1998م]؛ علي آشتياني، "علم الاجتماع في ثلاثة مراحل من تاريخ التنوير في إيران المعاصرة" في ايرانيان خارج از كشور [الإيرانيّون خارج البلاد]، مج 2: سنت وتجدد [التقليد والتجديد]، إعداد وتنظيم أكبر غنجي، طهران 1373ش [1994م]؛ محمّد علي إسلامي ندوشن، "ماذا أصاب إيران (3): إدارة إيران بثقافة غير إيرانيّة"، صحيفة اطّلاعات، العدد 15771، 9 بهمن 1357ش [29 كانون الثاني- يناير 1979]؛ أحمد أشرف وعلي بنو عزيزي، " الطبقات الاجتماعيّة في العصر البهلويّ"، ترجمه بالفارسيّة عماد أفروغ، مجلة راهبرد [الاستراتيجيا]، العدد 2 (شتاء 1372ش [1993م])؛ إيران. وزارة التعليم والتربية، پيشرفت هاى وزارت آموزش وپرورش سالهاى بعد از انقلاب سفيد ايران [تطوّر وزارة التربية والتعليم في السنوات التي أعقبت الثورة البيضاء في إيران]، [طهران] 1351ش [1972م]؛ سعيد برزين، "البنية السياسيّة- الطبقيّة والسكّانيّة في إيران" مجلة اطّلاعات السياسيّة الاقتصاديّة، السنة 8، العددان 9 و10 (خرداد وتير 1373ش [حزيران- يونيو وتمّوز-يوليو 1994م]؛ مسعود برزين، تجزيه وتحليل آمارى مطبوعات ايران: 1357- 1215ش [فرز إحصائي وتحليلي لإحصاءات المطبوعات الإيرانيّة: من العام 1837 حتّى العام 1978م]، طهران 1370ش [1991م]؛ حسين بشيريّة، جامعه شناسى سياسى: نقش نيروهاى اجتماعى در زندگى سياسى [علم الاجتماع السياسيّ: دور القوى الاجتماعيّة في الحياة السياسيّة]، طهران 1374ش [1995م]؛ جمشيد بهنام، "نظرة إلى تجربة ستين سنة من

عمر النظام الجامعيّ في إيران"، مجلّة گفتگو [الحوار]، العدد 5 (شتاء 1373ش [1994م])؛ مختار حديدي، "البهلويّ الثاني وأنموذج من الأفكار الماضويّة" مجلّة تاريخ معاصر ايران [تاريخ إيران المعاصر]، السنة 2، العدد 5 (ربيع 1377ش [1998م])؛ نصرت الله حكيم إلٰهي، عصر پهلوی وتحولات ايران [العصر البهلويّ والتغيير في إيران]، [طهران، لا تا.]؛ عبّاس خاقاني، بررسی تحولات آموزش وپرورش ايران [دراسة تطور التربية والتعليم في إيران]، إعداد كلّيّة العلوم الاجتماعيّة بالتعاون مع جامعة طهران، 1352ش [1973م] (غير منشور)؛ فريبرز الخسرويّ، سانسور: تحليلی برسانسور كتاب در دورهٔ پهلوی دوم [الرقابة: تحليل لرقابة الكتب في عصر البهلويّ الثاني]، طهران 1378ش [1999م]؛ روح الله الخمينيّ، قائد الثورة ومؤسّس الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، صحيفة النور، مج 1، طهران 1370ش [1991م]؛ جلال ستادي، دربی دولتی فرهنگ: نگاهی به برخی فعاليتهای فرهنگی وهنری در بازپسين سالهای نظام پيشين [بوّابة رسميّة للثقافة: نظرة إلى بعض الأنشطة الثقافيّة والفنيّة في السنوات الأخيرة من النظام الماضي]، طهران 1379ش [2000م]؛ أمير أسد الله عَلَم، گفتگوی من با شاه: خاطرات محرمانه امير اسدالله علم [حواري مع الشاه: المذكّرات السرّيّة لأمير أسدالله عَلَم]، ترجمه بالفارسيّة فريق الترجمة في دار نشر طرح نو، طهران 1371ش [1992م]؛ جان فوران، مقاومت شكننده: تاريخ تحولات جتماعی ايران از سال 1500 ميلادی مطابق با 879 شمسی تا انقلاب [المقاومة المهزومة: تاريخ التحوّل الاجتماعيّ في إيران من العام 1500م الموافق للعام 879 شمسي حتّى الثورة]، ترجمه بالفارسيّة أحمد تديّن، طهران 1377ش [1998م]؛ محمّد علي كاتوزيان، اقتصاد سياسی ايران: از مشروطيت تا پايان سلسله پهلوی [اقتصاد إيران السياسيّ: من الحكومة الدستوريّة إلى نهاية السلالة البهلويّة]، ترجمه بالفارسيّة محمّدرضا نفيسي وكامبيز عزيزي، طهران 1372ش [1993م]؛ مؤتمر تقويم الثورة التعليميّة (المؤتمر الثامن: 1354ش [1975م]: رامسر)، هشتمين كنفرانس ارزشيابی انقلاب آموزشی [المؤتمر الثامن لتقويم الثورة التعليميّة]، [طهران] 1354ش [1975م]؛ محمّدرضا البهلويّ، شاه إيران المخلوع، فرمايشات تاريخی شاهنشاه [قرارات الشاه التاريخيّة]، جمع عبدالله ميرزا صفي، طهران 1343ش [1964م]؛ نفسه، مجموعهٔ تأليفات، نطقها، پيامها، مصاحبه ها و... بيانات اعليحضرت همايون محمدرضاشاه پهلوی آريامهر شاهنشاه ايران [مجموعة مؤلّفات صاحب الجلالة المبارك محمّدرضاشاه البهلويّ الآريّ ملك إيران، وتصريحاته، ورسائله، ومقابلاته وبياناته]، مج 4، طهران [?1355ش [1976م]؛ رضا مرزبان، تحول آموزش عالی در پنجاه سال شاهنشاهی پهلوی [تطوّر التعليم العالي في السنوات الخمسين من الملَكيّة البهلويّة]، طهران 1355ش [1976م]؛ مركز الإحصاء الإيرانيّ، پيش بينی جمعيت لازم التعليم در شهر وروستا تا سال 1370ش [توقّعات حول عدد المواطنين المتوجّب تعليمهم في المدن والقرى حتّى العام 1991م]، طهران 1354ش [1975م]؛ حميرا مشير زادة،

"البنية الاستبداديّة للحكم الملَكيّ وعدم نضج البورجوازيّة في إيران"، مجلّة راهبرد [الاستراتيجيا] العدد 6 (ربيع 1374ش [1995م])؛

.....أجنبي.....

/فريق الإسلام المعاصر/

5) **أفراد العائلة البهلويّة**

زوجات رضاشاه. كان لرضاشاه أربع زوجات. زوجته الأولى صفيّة، كانت تُدعى أيضًا مريم وتاجماه، توفّيت في العام 1903م/1320هـ. وهي أمُّ أوّل أولاده فاطمة الملقّبة همدم السلطنة (نيازمند، ص 48). في العام 1916م/1334هـ تزوّجت فاطمة هادي آتاباي الطبيب الضابط في لواء القوقاز، الذي طلّقها بعد سقوط رضاشاه (م. ن، ص 48، 50- 51). غادرت همدم السلطنة إيران بعد انتصار الثورة الإسلاميّة (مسعود الانصاريّ، ص 169). يُقال إنّ هود، الابن الآخر لرضاشاه كان أيضًا من صفيّة، لكنّ المصادر لم تذكره (← رضاشاه، ص 608).

زوجتُه الثانية، تاج الملوك، ابنة أحد الضبّاط القوقازيّين المهاجرين، ميرپنج تيمورخان آيرملو، وكانت تحظى لدى رضاشاه بمكانةٍ اجتماعيّة رفيعة؛ وهي أمُّ شمس، ومحمّدرضا، وأشرف، وعليرضا، وبما أنّها أمّ أوّل أبنائه الذكور ووليّ عهده، كانت تتمتّع بمنزلةٍ أرفع من سائر نسائه، ولُقّبت بالملكة الأمّ (شاهيد، ص 442). لم تتدخّل تاج الملوك في السياسة إلى حين نفي رضاشاه (بهزادي، مج 3، ص 225)، والدور الاجتماعيّ الوحيد الذي قامت به في تلك المرحلة، أنّها خطت الخطوة الأولى وشاركت في مراسم خلع الحجاب (شاهيد، ص 444)، علمًا أنّها كانت قبل ذلك بعدّة سنوات قد بدأت مساعيها للتخلّي عن الحجاب (← البافقي*، محمّد تقي). لكنْ، بعد أيلول- سبتمبر 1941م/1359هـ، نفاها مصدّق لتدخّلها زورًا في الشؤون السياسيّة. تزوّجت بعد وفاة رضاشاه غلامحسين صاحبديواني، وفي كانون الثاني من العام 1979م/3 صفر 1399 هـ، بعد انتصار الثورة الإسلاميّة غادرت إيران (البهلويّون، مج 1، ص 9، 258؛ من الصعود حتّى السقوط، مج 1، ص 43). ماتت تاج الملوك بعد أشهرٍ من وفاة محمّدرضا، وهي تجهل سقوط السلالة البهلويّة وموت ابنها. يُقال أنّ أحدًا من أفراد العائلة، لم يتكفّل بنفقات دفنها (شوكراس، ص 66؛ مسعود الأنصاريّ، ص 168).

زوجة رضاشاه الثالثة الملكة توران ابنة عيسى خان مجد السلطنة أمير سليماني، من رجال البَلاط القاجاريّ. انفصلا بُعيد ولادة ابنهما غلامرضا في حزيران- يونيو 1923م/شوّال1341هـ (أمير سليماني، ص 149- 150؛ بهبودي، ص 27، البهلويّون، مج 1، ص 12). كانت تعيش بعد الانفصال مع ابنها غلامرضا في منزل خصّصه لها رضاشاه بجوار البَلاط. لم يُتَح لها الزواج مجدّدا إلّا بعد وفاة رضاشاه. زوجها الثاني ذبيح الله ملك بور كان تاجرًا ثريًّا، ومن ناشطي المحفل البهلويّ ومن مروّجي الماسونيّة في إيران (← رائين، مج 3، ص 28، 35). فرّت الملكة توران إلى الخارج عشيَّة انتصار الثورة الإسلاميّة كسائر أهل البَلاط (البهلويّون، مج 2، ص 9).

زوجة رضاشاه الرابعة عصمت الملوك، ابنة مجلّل الدولة دولتشاهي. أنجب رضاشاه منها أربعةَ ذكور هم: عبدالرضا، وأحمدرضا، ومحمودرضا، وحميدرضا، وبنت تُدعى فاطمة. كانت الزوجة الجميلة المحبوبة، والمحظيّة لدى رضاشاه، ولم تنجُ من أذى تاج الملوك (نيازمند، ص 384- 385؛ البهلويّون، مج 1، ص 14، 233). حين نُفي رضاخان إلى جزيرة موريس، اصطحب معه عصمت الملوك، لكنّها عادت بعد مدّة وجيزة إلى إيران (نيازمند، ص 385).

أولاد رضاشاه. شمس البهلويّ المولودة في العام 1917م/1335هـ، أوّل أولاد رضاشاه من تاج الملوك. درست وتربّت على أيدي المعلّمين الخصوصيّين في البَلاط، وفي 12 أيّار- مايو 1935م/9 صفر 1354هـ، انتُخبت رئيسة الشرف لـ "جمعيّة سيّدات إيران"، التي تأسّست بإشراف وزارة المعارف. كانت هذه الجمعيّة تهدف إلى زيادة حريّة النساء الإيرانيّات، ونشط أعضاؤها في سبيل خلع الحجاب (البهلويّون، مج 2، ص 95- 96؛ بامداد، ص 89- 90). في أوّل سفور علنيّ، حضرت شمس بصحبة أمّها وأختها من دون حجاب، في احتفال تخرّج تلميذات دار المعلمين العليا (شاهيد، م. ن، ص. ن). تزوّجت شمس فريدون جم (البهلويّون، مج 2، ص 96)، وفي أثناء نفي رضاشاه عاشت مدَّة وجيزة مع زوجها وأبيها في موريس. بعد عودتها إلى إيران في العام 1943م/1361هـ انفصلت عن جم رسميًّا، وتزوّجت في القاهرة من دون موافقة أخيها، عزّت الله مين باشيان، الذي تسمّى في ما بعدُ مهرداد بهلبد (م. ن، مج 2، ص 97 ، 104). ظلّ الاثنان منفيَّين، ولم يوافق محمّدرضاشاه على عودتهما إلى إيران إلّا بعد ولادة ثاني أولادهما. لم يكن لدى شمس ميلٌ للتدخّل في الشؤون السياسيّة، لكنّها كانت تنافس أختها أشرف في توسيع نطاق السيطرة على محمّدرضا وزوجته. وشمس هي التي اقترحت ثريّا زوجةً لمحمّدرضا (إسفندياري البختياريّ، ص 49- 58). كما أنّ مساعيها لتزويج محمّدرضا بأميرةٍ إيطاليّة باءت بالفشل (البهلويّون، مج 2، ص 118).

كان تغييرُ شمس لدينها واعتناق المسيحيّة حدثًا مسيئًا إلى الشاه (عَلَم، 1992م/ 1412هـ، مج 2، ص 706، الحاشية). ولم تكتفِ بتغيير الدين وإنّما كانت تنشطُ كمبشّرة دينيّة، ومن أنشطتها تأسيسُ مدرسة دينيّة مسيحيّة، وكنيسة صغيرة في مدينة مهر في محافظة كرج. وتنصَّرَ تأثُّرًا بها زوجُها وأولادُها شهباز وشهيار وشهرآزاد (البهلويّون، مج 2، ص 113- 114، 166).

كانت شمسُ تتولّى رئاسةَ جمعيّة الأسد والشمس الحمراء وعدّة مؤسّسات وجمعيّات خيريِّة أخرى (شاهيد، ص 452). في عهد حكومة الدكتور مصدّق (1949- 1953م/1368- 1372هـ) كانت تعيش بصحبة زوجها بهلبد في أميركا (م. ن، ص 118)، وبعد عودتها إلى إيران قامت مستغلّةً الإمكانات الحكوميّة بتوظيف استثماراتٍ اقتصاديّة مربحة (راجي، ص 32- 33). غادرت شمسُ إيرانَ بُعيد انتصار الثورة الإسلاميّة، وفي العام 1995م/1415هـ توفّيت وهي في الثامنة والسبعين من عمرها (البهلويّون، مج 2، ص 126- 127).

أشرفُ ثاني أولاد رضاشاه من تاج الملوك وُلدت في 27 تشرين الأوّل- أكتوبر 1919م/3 صفر 1338هـ، بعد ساعات من ولادة محمّد رضا (أشرف البهلويّ، ص 21 ؛ نيازمند، ص 183). أمضت طفولتَها في ظروفٍ كان فيها اهتمامُ العائلة والحاشية منصبًّا على أخيها التوأم، الذي كان قد عُرِّف عنه في احتفالات تتويج رضاشاه وليًّا للعهد (أشرف البهلويّ، ص 22، 32). درست أشرف وأختها شمس في مدرسة الزرادشتيّين، وتعلّمت اللّغة الفرنسيّة (البهلويّون، مج 2، ص 253). زُوِّجت في السابعة عشرة من عمرها، بالقوّة، من علي قوام ابن قوام الملك الشيرازيّ، الذي استنسبه لها رضاشاه، وقد أثّر فيها ذلك تأثيرًا سلبيًّا (أشرف البهلويّ، ص 56)، وعدَّ البعضُ سلوكَها غير الأخلاقيّ ناجمًا عن تلك الزيجة. أثمر ذلك الزواج صبيًّا يُدعى شهرام، جعل اسمَ شهرته في ما بعدُ بهلوي نيا، وكان تابعًا لوالدته في الأمور التجاريّة (البهلويّون، مج 2، ص 260). حين نُفي رضاخان، تمكّنت أشرف من نيل موافقته على الانفصال عن قوام (أشرف البهلويّ، ص 71). بعد هذا الانفصال، بدأت أشرف مرحلة جديدة من حياتها. فهي بعد مدّة وجيزة تزوّجت شابًّا مصريًّا يُدعى أحمد شفيق (← م. ن، ص 80- 114). أتاح لها ضعفُ شخصيّة محمّدرضا البهلويّ فرصةَ الحضور القويّ على المسرح السياسيّ، بحيث أنّ الصحفَ الأوروبيّة أعطتها لقب "النمرة السوداء" (م. ن، ص 112). أولى مهامّها السياسيّة الخارجيّة سفرها إلى الاتّحاد السوفياتيّ للقاء ستالين، وثنيه عن دعم جمهوريّة أذَربَيجان المستقلّة (م. ن، ص 120- 125). كان لها تأثيرها في عزل الشخصيّات السياسيّة والإداريّة أو تنصيبهم. وكان لها دورٌ فاعل في حلّ حكومة قوام، وكان ذلك أوّل مظهرٍ عمليّ لقوّة الشاه في التصدّي لمعارضيه. وقد مهّدت الأرضيَّة لهذا الأمر من خلال محادثاتها مع بعض نوّاب المجلس، لتنظيم كتلةٍ تحجب الثقةَ عن حكومة قوام (م. ن، ص 130). عارض الدكتور مصدّق منذ لحظة تولّيه رئاسةَ مجلس الوزراء، هيمنةَ سلطةِ أشرف على الساحة السياسيّة في إيران، وطلب إلى الشاه، أن ينفيها. وافقَ الشاه على هذا الأمر مكرَهًا، ونفاها لمدّة ثلاث سنوات (م. ن، ص 171- 172). لم تكُفّ وهي في أوروبا عن المعارضة، واستمرّت في محاربتها مصدّق. وأسفر الخلافُ بينهما عن صراعٍ واسع ظهر في الصحافة. نشر أصدقاء أشرف في أوروبا مقالاتٍ يهاجمون فيها مصدّقَ (مكّي، ص 294)، والصحف الإيرانيّة وجدت المناخَ الملائم لكشف أسرار أشرف وسائر أفراد العائلة البهلويّة (على سبيل الأنموذج← صحيفة شورش [النهضة]، السنة 1، العدد 4، 5 آذار- مارس 1951م/27 جُمادى الأولى 1370هـ، العدد 8، 23 أيّار- مايو 1951م/17 شعبان 1370هـ، العدد 11، 11حزيران- يونيو 1951م/7 رمضان 1370هـ، السنة 2، العدد 42، 16- 8- 1952م/26 ذي القعدة 1371هـ).

أسفر تحريضُ أشرف الدائم ضدّ مصدّق، وإثارةُ سوء الظنّ لدى الشاه بالنسبة إليه، إلى جانب عواملَ أخرى، عن استقالة مصدّق، وتشكيل حكومة اليوم الواحد برئاسة قوام في 21 تمّوز- يوليو 1952م/29 شوّال 1371هـ، لكنّ وقوف الشعب وقفةَ رجلٍ واحدٍ أفشل هذا المخطط، وفي اليوم الذي تلا الانتفاضة الشعبيّة نُفيت أشرف من جديد (مكّي، ص 295). لم تهدأ أشرف، وحضّرت بمعاونة أميركا وبريطانيا مقدّمات

الانقلاب السياسيّ- العسكريّ الأكبر في تاريخ إيران (أشرف البهلويّ، ص 186- 198؛ مكّي، ص 297؛ عِلْم، ص 468؛ أيضًا← انقلاب 19 آب- أغسطس* 1953م/9 ذي الحجّة 1372هـ). انتهت مرحلةُ نفي أشرف التي استمرّت ثلاث سنوات، وانتهت معها الحياة المشتركة مع أحمد شفيق. أثمر هذا الزواج ابنًا اسمه شهريار وبنتًا اسمها آزادة. بعد انفصالها عن شفيق، تزوّجت أشرفُ مهدي بو شهري، ابن جواد بوشهري الوزير والسناتور في عهد محمّد رضا البهلويّ (← أشرف البهلويّ، ص 172- 224؛ ألَموتي، مج 16، ص 302).

السنوات من 1941 إلى 1953م/ من 1359 إلى 1372هـ، مرحلة حضور أشرف القويّ في الساحة السياسيّة. وبعد ذلك كانت سلطتُها تتناقص كلّما زادت قوُّة الشاه. أحدُ أسباب ذلك صعود فرح القويّ، ثالث زوجات محمّدرضاشاه، المسرحَ السياسيّ. كانت مواجهةُ أشرف لمعارضيها تتّسم بالظلم والقسوة الشديدة، وكانت تعتمد الأساليب العنيفة للتخلّص منهم. من ذلك، معاقبتها لكريمبور الشيرازيّ، الصحافيّ، الذي أُحرق على نحوٍ مُفجع، بجرم معارضتها (رفيع زادة، ص 177).

تولّت أشرف رسميًّا مهامَّ عديدة، فقد كانت رئيسةَ جمعيّة نساء إيران، ونائبة رئيس اللّجنة الوطنيّة لمحاربة الأمّيّة عالميًّا، ورئيسة بعثة إيران في الأمم المتّحدة، وممثّلة ورئيسة هيئة إقامة مؤتمر المرأة العالميّ السنويّ (1975م/1394هـ)، ورئيسة جمعيّة الخدمات الملَكيّة، ورئيسة ممثّلي إيران في نيويورك، ورئيسة منظّمة حقوق الإنسان، وقد أثار تعيينُها في هذا المنصب الأخير، نظرًا إلى تاريخها الحافل، ضجَّة واسعة على المستوى الدوليّ (أشرف البهلويّ، ص 13؛ رفيع زادة، ص 213؛ البهلويّون، مج 2، ص 265). يُقال أنّ أشرف أعطيت هذه المناصب الأخيرة، لأنّ الشاه كان يرغب في إبعادها عن البلاد بطريقةٍ ما، والحدّ من نشاطها. تصدّت أشرف كذلك لأنواعٍ من التجارة المربحة، من ذلك، أنّ الأرباحَ التي حصلت عليها من تجارة أوراقِ اليانصيب، والقمار في المحافل المختلفة، كانت من ضمن مصادر دخلها. كانت تستغلّ مكانتها لمضاعفة مداخيلها (على سبيل الأنموذج← الوثائق الموجودة في محفوظات مؤسّسة الدراسات التاريخيّة المعاصرة، من ضمنها الوثيقة رقم 2-23-155 آ، عن أشرف التي طُلبت إلى آموزكار، رئيس الوزراء في حينه، في رسالةٍ وجّهتها إليه، أن تدفعَ الحكومةُ مبلغًا شهريًّا لمؤسّستها الخاصّة، وأمرتْه أن يتلفَ الرسالة بعد قراءتها؛ أيضًا← البهلويّون، مج 2، ص 278- 279، 343؛ عَلَم، 1992م/1412هـ، مج 2، ص 647). انتهت أخبار شركتها التي تقوم بتهريب المخدّرات مرّات عديدة بفضيحة عالميّة، وكان الشاه في كلّ مرّة يحول دون نشر تلك الأخبار، بإنفاق مبالغَ طائلة (كوتشكيان فرد، ص 150- 151؛ ألَموتي، مج 10، ص 41). كانت أشرف وابنها شهرام ناشطَين أيضًا في تهريب الأشياء العتيقة والآثار القديمة (وثائق وكر الجاسوسيّة [المقصود السفارة الأميركيّة]، مج 20، ص 45، مج 7، ص 50). عُدَّت أغنى أفراد العائلة البهلويّة، لها حصّة في معظم الأعمال التجاريّة الخاصّة، وكانت معظم أموالها مودَعة

في المصارف خارج البلاد (مسعود الأنصاريّ، ص 166). كان وضعها الأخلاقيّ نقطةَ الضعف الرئيسيّة في شخصيّتها. قيل بحقّها أنّها نَهمةٌ إلى المال والرجال، وكانت تُحسبُ في زمرة النساء الأكثر فسادًا في العالم، واستغلّ الكثيرون نقطةَ ضعفها هذه. الذين كانت تُعجب بهم، يتولّون أعمالًا ومناصبَ سياسيّة وإداريّة مهمّة، ويصيبون الثروات أيضًا. كانت علاقاتها غير الأخلاقيّة مشهورة حتّى وهي في أرذل العمر (فردوست، مج 1، ص 237- 238؛ أشرف البهلويّ، ص 208).

غادرت أشرف إيران قبل أشهرٍ من انتصار الثورة الإسلاميّة، وبدأت تحرّكاتها المناهضة للجمهوريّة الإسلاميّة، ودعمها الماليّ للمجموعات المؤيّدة للمَلَكيّة (مسعود الأنصاريّ، ص 178- 180). في العام 1979م/1399هـ قُتل ابنُها شهريار شفيق في باريس (أشرف البهلويّ، ص 290؛ مسعود الأنصاريّ، ص 167؛ أَلموتي، مج 15، ص 126). نشرت أشرف في العام 1980م/1400هـ كتابًا بعنوان شخصيّات في مرآة، ويتضمّن مذكّراتها وآراءها حول إيران والثورة الإسلاميّة.

عليرضا البهلويّ الأخ الشقيق لمحمّدرضا وآخر أولاد رضاخان من تاج الملوك، وُلد في العام 1922م/1340هـ في طهران. درس مدَّة في سويسرا بصحبة إخوته، وبعد عودته إلى إيران في العام 1936م/1354هـ تابع دراستَه في ثانويّة نظام، وكلّيّة الضبّاط، وأنهى دراستَه في العام 1941م/1359هـ. بعد نفي رضاشاه صحب عليرضا أباه وإخوته إلى جزيرة موريس، وظلّ هنالك إلى حين وفاة رضاشاه، وعكف في السنوات 1944- 1947م/1363- 1366هـ ، على إتمام دراساته العسكريّة في فرنسا. وُصف عليرضا بأنّه شخصٌ متهوّر ومتعسّف، والأشبه أخلاقيًّا بأبيه من بين سائر إخوته (أَلموتي، مج 2، ص 262؛ فردوست، مج 1، ص 105؛ البهلويّون، مج 2، ص 491). كان لا يحبّ مراسمَ البَلاط، ويُعدّه أهلُ البَلاط رجلًا منزويًا. تزوَّج في أثناء إقامته في فرنسا امرأةً بولنديّة الأصل، أثمر زواجهما ابنًا يُدعى علي باتريك (فردوست، مج 1، ص 199- 200).

نظرًا إلى أنّ عليرضا كان الأخ الشقيق لمحمّد رضا، كان يُحسب أهمّ مرشّح لولاية العهد. وقانونيًّا طالما أنّ محمددرضا لم يُنجب ولدًا ذكرًا، يصبح عليرضا وليَّ عهده. طُرح موضوعُ عليرضا وليًّا للعهد مرَّتين: حين نُفي رضاشاه، استخدم الإنجليز هذه الحَربة لتطويع محمّدرضاشاه، وفي مرحلة حكم مصدّق، حين طرأت قضيّة خروج الشاه من إيران (البهلويّون، مج 2، ص 494). في انتفاضة تأميم النفط شرع عليرضا بمحاربة الانتفاضة الوطنيّة، ومحاولة إسقاط حكومة مصدّق من خلال تشكيل لواءٍ من الضبّاط العاملين والمتقاعدين وعدد من المسؤولين الحكوميّين. نُسب إلى هذا اللّواء المشاركة في قتل العقيد أفشار طوس. وساعد مساعدةً فاعلة في انقلاب 19 آب- أغسطس 1953م/9 ذي الحجّة 1372هـ بالتعاون مع قائد الجيش زاهدي، وتحريك القوّات الحربيّة الموزّعة في المدينة (الماضي، مصباح طريق المستقبل، ص 647،

658- 661؛ البهلويّون، مج 2، ص 497). في أثناء فرار الشاه قبل الانقلاب المذكور، دافع عليرضا عن أخيه، من خلال منصبه قائدًا سرّيًّا للجيش (رفيع زادة، ص 179).

في 26 تشرين الأوّل- أكتوبر 1954م/29 صفر 1374هـ قُتل عليرضا حين اصطدمت طائرته الخاصّة بالجبل بالقرب من طهران، لأسبابٍ مجهولة، وهو في طريقه للمشاركة في الاحتفال بمناسبة مولِد الشاه، قيل أنّ للشاه يدًا طُولى في مقتل أخيه، خشيةً من خلافته وولايته للعهد، أو خوفًا من نفوذه في أوساط قادة أركان الجيش، فقام عملاؤه بعملٍ تخريبيّ في الطائرة، ممّا أدّى إلى سقوطها (أَلَموتي، مج 2، ص 263- 264). يقولُ فردوست (مج 1، ص 241) إنّ العائلة البهلويّة كانت تعدّ الشاه مسبَّب موت عليرضا، وكان الشاه نفسُه يصمت حين يتمّ التطرّق إلى هذا الموضوع.

غلامرضا البهلويّ خامس أولاد رضاشاه، من توران أمير سليماني، وُلد في العام 1923م/1341هـ وانهى دراسته الابتدائيّة في طهران، وبعد ذلك سافر بصحبة ثلاثة من إخوته إلى سويسرا لمتابعة الدراسة. عاد إلى إيران في العام 1936م/1354هـ، وتابع دراستَه في ثانويّة نظام. في العام 1941م/1359هـ، صحبَ أباه إلى المنفى. وبعد موت رضاشاه، لم يُسمح لغلامرضا بالعودة إلى إيران، فاضطرّ أن يسافرَ إلى أميركا، حيث تابع دراستَه في إحدى المدارس، بعد أن وافق محمّد رضا على عودته، دخلَ كلّيّة الضبّاط، وبعد سنواتٍ نالَ رتبة عقيد (البهلويّون، مج 2، ص 11- 12). تسلّم بعد وفاة عليرضا عددًا من مهامّ وليّ العهد الفخريّة، وفي السنوات 1954- 1959م/1373- 1378هـ انتشرت على الألسنة شائعة ولايته العهد، وسعى بعضُ السياسيّين وقادة الجيش، أن يجعلوه وليًّا للعهد عمليًّا، إنّما أُقفل الستار عن هذا الموضوع بعد ولادة رضا البهلويّ (م. ن، مج 2، ص 12؛ من الصعود حتّى السقوط، مج 1، ص 111). عُدّ غلامرضا من البنّائين الأحرار الفاعلين في إيران، والأستاذ الأعظم للمحفل الماسونيّ (لاريجاني، ص 8). اشتغلَ كسائر أعضاء العائلة البهلويّة في الأعمال الاقتصاديّة، والاستثمارات في الشركات الأجنبيّة والداخليّة، وبناء المجمّعات السكنيّة، والكازينو، وتأسيس الشركات التجاريّة وغيرها، وكانت الشركات الأجنبيّة تستفيد من نفوذه، لنيل الترخيص التجاريّ (← البهلويّون، مج 2، ص 17- 21). أهمّ وظائفه إلى ما قبل مغادرته البلاد في أثناء الثورة الإسلاميّة، رئاسةُ اللجنة الأولمبيّة، رئاسةُ نادي الفرسان، والمرافقُ العسكريّ الخاصّ للشاه؛ والرئاسة العليا للتفتيش الخاصّ بأركان القيادة العليا، وعضويّة مجلس نيابة المملكة (من الصعود حتّى السقوط، مج 1، ص 111).

عبدالرضا المولود في العام 1924م/1342هـ أوّل أولاد رضاشاه من عصمت الملوك دولتشاهي. سافر بعد إنهاء دراسته الابتدائيّة إلى سويسرا لمتابعة الدراسة، وبعد عودته إلى إيران في العام 1936م/1354هـ، تابع دراسته في مدرسة نظام الثانويّة وفي كلّيّة الضبّاط. صحب أباه أيضًا إلى جزيرة موريس. بعد موت والده، سافر للدراسة في جامعة هارفرد في أميركا، وأنهى دراسته في فرع الاقتصاد (البهلويّون، مج 2، ص 471). بعد عودته إلى إيران في العام 1947م/1366هـ، لم يوكِل إليه الشاه أيَّ وظيفة

مهمّة، وكلّفه فقط بالرئاسة الفخريّة للخطّة السباعيّة للحكومة (م. ن، ص. ن؛ من الصعود حتّى السقوط، م. ن، ص. ن). بعد مدّة وجيزة، أقيل من هذا المنصب الفخريّ أيضًا، وظلّ بعد ذلك لسنين طويلة، لا سمةَ رسميّة له سوى رئاسة مجلس شورى الصيد في إيران، ومسؤوليّة الدفاع عن حياة الحيوانات البرّيّة (من الصعود إلى السقوط، مج 1 ، ص 114). هو الوحيد من أعضاء العائلة البهلويّة الذي لم يتزوّج سوى مرّة واحدة (البهلويّون، مج 2، ص 480)، وكان من منتقدي العائلة البهلويّة، ويصفها بأنّها عائلة فاسدة، ويعلن خجله من انتسابه إليها (من الصعود حتّى السقوط، م. ن، ص. ن).

ورث عبدالرضا قسمًا من ثروة أبيه الضخمة، وكان يتلقّى راتبًا دائمًا من البَلاط، ويملك أراضي واسعة في مازندران وساري، حيث بنى قصرًا لاستقبال أهل البَلاط، مجهَّزا بكلّ ما يلزم الحياة المرفّهة، وفيه مطار خاصّ (البهلويّون، مج 2، ص 487-488؛ مسعود الأنصاريّ، ص 74- 75). فضلًا عن ذلك، كان من المساهمين الأساسيّين في مصانع نورد للألمينيوم، وشركة الجرّرات الزراعيّة جاندير، وكان المالكَ لشركة الصيد الإيرانيّة (البهلويّون، مج 2، ص 488). كانت مشاركتُه في الصفقات غير القانونيّة، وتقاضي الأموال من الشركات الأجنبيّة لعقد الاتّفاقيّات الهائلة الأرباح، من متمّمات أنشطته الاقتصاديّة (م. ن، ص. ن؛ النراقيّ، ص 106- 107). غادر عبدالرضا وعائلته إيران بُعيد انتصار الثورة الإسلاميّة (البهلويّون، مج 2، ص 489).

أحمدرضا الابن الثاني لرضاشاه من عصمت الملوك، وُلد في العام 1925م/ 1343هـ. وكان في العائلة البهلويّة يُعدُّ شخصًا انطوائيًّا، ولا يولونه أدنى اهتمام. لم يُبدِ أيّ حبٍّ للعمل السياسيّ. غادر هو أيضًا إيران عشيَّة الثورة الإسلاميّة، وتوفّي في الخارج (م. ن، مج 2، ص 405- 505).

محمودرضا الابن الثالث لرضاشاه من عصمت الملوك وُلد في شهر تشرين الثاني- نوفمبر من العام 1926م/1344هـ، في طهران. درس في أميركا في فرع الإدارة التجاريّة والصناعيّة (شاهيد، ص 502)، واستغلّ مكانتَه العائليّة ليصبحَ شخصيّة رأسماليّة بارزة في قطاع الصناعات والمعادن في إيران. فضلًا عن ذلك، حصل على رخصةٍ رسميّة بزراعة الأفيون وبيعه، فصار منافسًا قويًا لأشرف في تهريب الموادّ المخدّرة (البهلويّون، مج 2، ص 357؛ سيف زادة، ص 295- 298؛ هويدا، ص 94-95؛ صعود المملكة البهلويّة وسقوطها، مج 2، ص 462- 463).

فاطمة البهلويّ الابنة الوحيدة لرضاشاه من عصمت الملوك، وُلدت في العام 1928م/1346هـ. في العام 1948م/1367هـ سافرت إلى أميركا حيث تزوّجت فينسينت هيلر. على إثر ردود الأفعال الشعبيّة وضغط الرأي العامّ، في ما يتعلّق بزواج فاطمة من رجلٍ غير مسلم، اضطرّ الشاه أن يعلن، أن فاطمة ستُحرَم من جميع امتيازات العائلة الملكيّة لزواجها من دون إذن البَلاط. وجد هيلر نفسَه مجبرًا أن يعلنَ إسلامَه، ويتسمّى عليًّا. أثمر هذا الزواجُ ولدَين، لكنّه انتهى بالانفصال (البهلويّون، مج 2، ص 349- 351 ؛ صولت القشقائيّ، ص 52؛ ألَموتي، مج 2، ص 459). بعد هذا الطلاق، تزوّجت

فاطمة قائدَ القوّات الجوِّيّة في حينه، العميد محمّد خاتمي. أسفرت علاقة النسب بين خاتمي والعائلة البهلويّة، عن ترقيته إلى رتبة جنرال، وإتاحة الفرصة له لعقد صفقات الأسلحة غير القانونيّة والهائلة الأرباح. اقترنت حياتهما بالشكّ والخلاف، وقيل أنّ سببَ ذلك فسادُ فاطمة الأخلاقيّ، وانتهت بموت خاتمي، على إثر حادثة جوّيّة مثيرة للريبة (وثائقُ وكرِ الجاسوسيّة، مج 67، ص 37 وما بعدها؛ نجاتي، مج 1، ص 540- 541؛ البهلويّون، مج 2، ص 351، 418- 424؛ حولَ كونِ وفاة خاتمي مثيرةً للريبة ← عَلَم، 1992م/1412هـ، مح 2، ص 707، الحاشية). غادرت فاطمة إيران عشيّة انتصار الثورة الإسلاميّة، وتوفّيت في لندن في العام 1987م/1407هـ، على إثر إصابتها بمرض السرطان (أَلَموتي، مج 2، ص 259).

حميدرضا أصغر أبناء رضا شاه من زوجته الأخيرة عصمت الملوك، وُلد في العام 1932م/1350هـ. في أثناء احتلال إيران في أيلول- سبتمبر من العام 1941م/ 1359هـ، كان حميدرضا ابن السنوات التسع أحد المرشّحين لخلافة رضاخان (بولارد، ص 184- 185). النفيُ الإجباريّ بصحبة الأب، والبعدُ عن العائلة، وفقدانُ الرعاية الصحيحة جعلته كلًّها شخصًا مستهترًا وفاسدًا وأنانيًّا، ومصدرَ المشاكل للعائلة البهلويّة (البهلويّون، مج 2، ص 427- 428؛ الغفاريّ، ص 75؛ فردوست، مج 1، ص 116)، وقد اضطرّ محمّد رضاشاه أن يطردَه من البَلاط، بعد نشر الأخبار المتعلّقة بفساده الأخلاقيّ، وإدمانه، وعمله في تهريب المخدّرات، والفضيحة الناجمة عن ذلك (الكرديّ، ص 155 وما بعدها؛ البهلويّون، مج 2، ص 429 وما بعدها). بعد انتصار الثورة الإسلاميّة، غيّر حميدرضا اسمَ شهرته، واستمرّ في فساده ومتاجرته بالمواد المخدّرة، وفي نهاية المطاف، أُلقي القبضُ عليه، بالجرم المشهود، وسُجن، وتوفّي في العام 1991 م/1411هـ (نيازمند، ص 23؛ البهلويّون، مج 2، ص 443).

زوجات محمّدرضا البهلويّ. كان رضاشاه يرغب في أن تكون زوجةُ وليِّ عهده، من بنات العائلات الملكيّة في العالم، لذلك اختار له فوزيّة أخت الملك فاروق ملك مصر زوجةً. يرى فردوست (مج 1، ص 60- 61) أنّ زواجَ محمّد رضا وفوزيّة جرى بناءً على طلب الإنجليز. وبما أنّ المادّة 37 من الدستور تنصّ على أنّ أمّ وليّ العهد يجب أن تكون إيرانيّة، أعلن مجلس الشورى في 5 تشرين الثاني- نوفمبر 1938م/13 رمضان 1357هـ في تفسيره للمادّة المذكورة أنّ الأمّ الإيرانيّة الأصل هي التي تحمل نسبًا إيرانيًّا، أو التي مُنحت قبل الزواج بملك إيران أو وليّ عهده التابعيَّة الإيرانيّة، كما تقتضي مصلحة الدولة العليا، بناءً على اقتراح الحكومة ومصادقة مجلس الشورى الوطنيّ، بموجب مرسوم صادر عن ملك العصر (غني، مج 2، ص 32- 33؛ محمّدرضا البهلويّ، ص 440). بعد إنجاز هذه الأمور، وتحضير المقدّمات، تمّ زواجُ فوزيّة البالغة ستّة عشر عامًا، ومحمّدرضا الذي كان في العشرين من عمره. اصطدمت فوزيّة في إيران ببَلاطٍ يفتقدُ إلى فخامةِ البَلاط المصريّ، وسرعان ما عاشت في حالةٍ من الانزواء، وحصرت علاقاتها بعددٍ محدود من أقاربها وأصدقائها المصريّين. حتّى

أنّها لم تحاول تعلّم الفارسيّة، وكانت طيلةَ الوقت تتكلّم الفرنسيّة (فرودست، م. ن، ص. ن). أنجبت فوزيّة في العام 1940م/1358هـ ابنتها شهناز، وفي العام 1945م/1364هـ، سافرت إلى مصرَ لزيارة عائلتها، وبقيت هنالك، ولم تستجب لطلبات الشاه المتكرّرة بالعودة إلى إيران. فضلاً عن الخلافات الخاصّة بين الشاه وفوزيّة، أشار البعضُ إلى دور أشرف في هذا الانفصال (وثائق وزارة الخارجيّة، المديريّة العامّة للتوثيق والأرشفة، السنة 1952م/1371هـ، الملفّ 51، الإضبارة رقم 1؛ أشرف البهلويّ، ص 62؛ إسفنديارِي البختياريّ، ص 57). كان انفصالُ محمّدرضا وفوزيّة أمرًا يفوق احتمال البّلاط الإيرانيّ، لذلك بُذلت المساعي المختلفة لتعود فوزيّة إلى إيران. وعُيِّنَ قاسم غني سفيرًا لإيران في مصرَ لهذه الغاية، وقد فصّل الحادثةَ في كتاب مذكّراته الذي طُبع بعد انتصار الثورة الإسلاميّة. في نهاية الأمر لم تنفع الوساطات وحصل الطلاق في 18 تشرين الثاني- نوفمبر 1948م/17 المحرّم 1368هـ. وشهناز وضعت تحتِ وصاية عائلة أبيها. في العام 1957م/1377هـ تزوّجت أردشير زاهدي، وأنجبت ابنةً سمّتها مهناز. لكنّ هذا الزواج لم يعمّر، وانتهى بالطلاق في العام 1964م/1383هـ (صعود المملكة البهلويّة وسقوطها، مج 2، ص 259). تزوّجت شهناز على الرَّغم من اعتراض الشاه خسرو جهانباني في العام 1970م/1389هـ، فغضب عليهما الشاه، وهدّدها بحرمانها من الإرث (عَلَم، 1998م/1418هـ، مج 2، ص 96، 107، 123، 144، 186، 223). نشأت لدى خسرو وشهناز ميولٌ دينيّة بإرشادٍ من أحد العلماء، وغيّرت شهناز اسمها إلى هاجر، وسافرت بصحبة ولدَيها كيخسرو وفوزيّة إلى سويسرا. كان أفراد عائلتها متديّنين، وكانت هي متمسّكة بالحجاب (مسعود الأنصاريّ، ص 170-171؛ عَلَم، 1992م/1412هـ، مج 1، ص 109؛ أَلموتي، مج 4، ص 72).

تزوَّج الشاه بعد وقت وجيز من طلاق فوزيّة زوجتَه الثانية ثريّا (البهلويّون، مج 2، ص 117)، ابنة خليل وحفيدة السردار أسعد البختياريّ، من مواليد العام 1932م/ 1350هـ (محمّدرضا البهلويّ، ص 444- 445). يُقال أنّ هذا الزواج كان في بداية الأمر ذا طابعٍ سِياسيّ، لأنّ الحكومة كانت بعد تأديب البختياريّن وقمع رؤسائهم وخوانينهم، رأَغبةً في مصالحتهم (أمان، ص 97- 99). لهذا الغرض، دخلت ثريّا الإسفنديارِيّ البَلاطَ، وهي التي قضت عمرها في أوروبا برعاية أمّها الألمانيّة، وأَلِفَت ثقافةَ تلك البلاد. تولّت إدارةَ المستشفيات الحكوميّة، وجمعيّة رعاية الأمّهات والأطفال، وكانت تُشرف على مؤسّسات جمعيّة الأسد والشمس الحمراء التي كانت ترأسها شمس، وهيئة الخدمات الاجتماعيّة الشاهنشاهيّة التي كانت ترأسها أشرف (إسفنديارِي البختياريّ، ص 136، 197). على الرَّغم من عدم ميل ثريّا إلى القضايا السياسيّة، حين كان مصدّق رئيسًا للوزراء، وهُمِّشَ الشاه عمليًّا، وبات يهمس بأنّه سيستقيل، منع دعمُ ثريّا له هذا الأمرَ من التحقّق (م. ن، ص 167، 172). لم تنجُ ثريّا من مؤامرات العائلة البهلويّة، وحين تأكّد موضوع عقمِها، تزعزعت مكانتُها. حين مات عليرضا الخَليفة المُحتمل للشاه فقدت ثريّا الأملَ الأخيرَ، وغادرت البَلاطَ مرغمةً، وبعد شهرٍ، أعلن انفصالُها رسميًّا عن الشاه (م. ن، ص 210، 233). بقيت ثريّا بعد الانفصال في أوروبا،

وبدأت حياتَها الجديدة حاملةً لقبَ الأميرة وامتيازاتها، وجوازًا سياسيًّا، إنّما ظلّت مراقبةً، خوفًا من القيام بعملٍ مسيءٍ للمملكة (م. ن، ص 242، 252).

فرح ديبا زوجة محمّدرضاشاه الثالثة، وُلدت في العام 1938م/1356هـ في عائلةٍ متوسّطة. موتُ أبيها المبكّر الذي كان نقيبًا من خرّيجي مدرسة سان سير[51] الفرنسيّة، أجبرَ أمَّها فريدة ديبا على العمل في منزل أخيها المهندس محمّد علي قطبي لتؤمّن نفقات حياتها وحياة ابنتها. أرسلَ قطبي بعد ذلك فرحًا إلى فرنسا للدراسة في كلّيّة الفنون الجميلة (فرودست، مج 1، ص 210). تعرّفت فرح في أثناء الدراسة الأفكارَ الشيوعيّة، وكانت تتردّد على مقارّ حزب تودة (الطيريّ، ص 220). فَقرُ فرح عزَّزَ لديها الفكر اليساريّ، وبعد مدّة وجيزة ذهبت لشدّة الحاجة، إلى زاهدي للحصول على منحةٍ لمتابعة دراستها وتأمينٍ حياتها في باريس. حين رآها زاهدي، بوساطةٍ من زوجته شهناز، استنسبها زوجةً للشاه (فرودست، مج 1، ص 210- 211). كان زواجها بالشاه أمرًا مُستهجنًا إلى حدٍّ ما، لانتمائها إلى عائلةٍ متوسّطة، وشكلها العاديّ أيضًا، لكنّها بعد أن أنجبت ابنها رضا في تشرين الثاني- نوفمبر من العام 1960م/1379هـ، ثمّ أولادَها الثلاثة الآخرين فرحناز (1963م/1382هـ) وعليرضا (1966م/1385هـ) وليلى (1970م/1389هـ)، ثبّتت مكانتها في البَلاط (أَلموتي، مج 10، ص 106). غيّر زواجُ فرح بمحمّدرضاشاه مكانة عائلتها تغييرًا جذريًّا. فخالُها قطبي راكم ثروةً ضخمة من خلال تلزيمات هيئة التخطيط. ابن خالها رضا قطبي الذي كان يشبهها في تفكيره تولّى رئاسةَ المديريّة الوطنيّة الإيرانيّة للإذاعة والتلفزة، وصار عمليًّا مستشارَها وموضعَ ثقتها في كلّ الأمور (فرودست، مج 1، ص 212؛ عَلَم، 1998م/1418هـ، مج 2، ص 241؛ مسعود الأنصاريّ، ص 133- 136). كانت فرح تقوم بنشاطاتٍ اجتماعيّة وترفيهيّة وخيريّة في جمعيّات ومؤسّسات منها "مركز فرح البهلويّ الخيريّ" ونشاطات ثقافيّة مثل المنظّمة الملكيّة للفلسفة، ومركز الحضارة الإيرانيّة (من الصعود إلى السقوط، مج 1، ص 281). كانت مُحبَّة للثقافة والفنون الإيرانيّة، وتهتمّ بالفنّ التقليديّ والآثار الفنيّة، بما في ذلك العِمارة والموسيقى والفنّ المسرحيّ، والرسم، وكانت في الوقت نفسه معجبةً بالثقافة والفنّ الغربيَّين. أثارت المعارضُ والمتاحف والاحتفالات الدوليّة الفنيّة، التي كانت تترافقُ والبذخ والنفقات الباهظة، معارضةً داخلَ البلاد، كما أثارت انتقاداتِ المراقبين الأجانب (بيل، ص 480؛ بارسونز، ص 292- 293؛ أَلموتي، مج 4، ص 113؛ بختيار، ص 119).

بعد محاولة اغتيال الشاه، بإطلاق النار عليه في العام 1967م/1386هـ، أجرى مجلس المؤسّسين تعديلاتٍ في الدستور، وجعل الشاهبانو [الملكة] أمّ وليّ العهد نائبة المملكة. عزَّز هذا الأمرُ مكانةَ فرح مقابل سائر أعضاء العائلة الملَكيّة، ووسّع نطاقَ الخلاف بينها وبين أخوات الشاه لا سيّما أشرف. أدّت فرح دورًا مهمًّا في تاريخ إيران المعاصر، وكان الشاه يستشيرها في مختلف الشؤون. دعمت فرح بسبب ميولها اليساريّة

[15] -L’école Saint-Cyr

العائدة إلى عهدها طالبةً، بعضَ المثقّفين الماركسيّين واستقطبتهم إلى مكتبها وإلى بعض المؤسّسات الأخرى. في تفسيرها لهذا الأمر، عدّت بثّ بعض الأفكار الماركسيّة مفيدًا للمملكة. لكنّ طروحات فرح لإقامةِ الاحتفالات الباهظة الكلفة، كالاحتفالات التي أقيمت بمناسبة مرور 2500 سنة [على نشأة المملكة الإيرانيّة]، واحتفال التتويج، وعيد الفنّ في شيراز، لم تكن منسجمةً وميولها الماركسيّة وادّعاءها بأنّها واسطة بين الشعب والبَلاط (صميمي، ص 451- 152؛ ألموتي، مج 10، ص 130، 140، 160؛ أيضًا ← الألفين وخمسماية سنة، احتفال*). كان مكتبُ فرح مؤسَّسة كبيرة ذات ميزانيّة ضخمة (فردوست/ مج 1، ص 213)، وكان لديها كعددٍ كبير من أفراد العائلة البهلويّة حسابٌ خاصّ في المصارف الأجنبيّة (← "مستندات فرح الماليّة" الموجودة في أرشيف محفوظات مركز توثيق الثورة الإسلاميّة)، وقد عدّ البعضُ مرحلةَ فرح، أوْجَ الفساد الماليّ للبَلاط البهلويّ (أفراسيابي، ص 261، 265).

في السنوات الاخيرة من حكم محمّدرضاشاه، حاولت فرح وأنصارُها، ذوو الميول الليبراليّة، من خلال إجراء بعض الإصلاحات، تغيير الأجواء الشعبيّة المعارضة (أندرماني زادة، ص 157- 160). ولهذا الهدف وادّعاء محاربة الفساد، جرت إقالَةُ أو اعتقال بعض رجال البَلاط، كهويدا، ونيك بي والجنرال نصيري. من ناحيةٍ أخرى، بُذلت المساعي لإحلال صورة فرح الليبراليّة بديلًا من صورة الشاه الدكتاتوريّة (هويدا، ص 197، من الصعود إلى السقوط، مج 1، ص 281 وما بعدها). في الأشهر الأخيرة من عمر المَلَكيّة، كانت فرح عمليًّا تنجز جميع مهامّ الشاه، وحلّت جرأتُها وعزيمتُها محلّ اضطراب شخصيّة الشاه وضعفها (زونيس، ص 463- 464، 474). في كانونِ الأوّل- ديسمبر 1978م/المحرّم 1399هـ جرت محاولاتٌ، كي تستلم فرح، نائبة المملكة، ومجلس شورى المملكة، الحكمَ إلى حين بلوغ وليّ العهد العشرين من عمره (وثائق وكر الجاسوسيّة، مج 26، ص 82). لذلك كلّفت فرح وأنصارُها بختيارَ بتشكيل الحكومة. حاولَ بختيار أيضًا، أن يُنَفِّذَ مشروع تشكيل مجلس المملكة عمليًّا بأسرع ما يمكن، لكنْ على الرَّغم من تشكيل مجلس المملكة، اعترض الشاه على طلب فرح البقاء في طهران، فاضطرّت أن تغادر إيران بصحبته في 16 كانون الثاني- يناير 1979م/17 صفر1399هـ؛ علمًا أنّ مستشارَيْها المقرَّبين رضا قطبي وفريدون جوادي بقيا في طهران لتسيير أعمالها (مسعود الأنصاريّ، ص 147- 148). في معظم التقارير السرّيّة الموجّهة إلى واشنطن من السفارة الأميركيّة في إيران، كانت التوقُّعات أنّ فرح على الرَّغم من أنّها حافظت أفضل من غيرها من أفراد العائلة البهلويّة على العلاقة بين الشعب والحكم، ومهّدت الأرضيّة لاستمراريّة هذه العلاقة، فإنّ سلطتها في الحكم محدودة، فليس لديها شبكة من الشخصيّات المتنفّذة والقويّة، ولا يُعتمدُ عليها كزعيمٍ حقيقيّ، أو قوّة سياسيّة بارزة (من الصعود حتّى السقوط، مج 1، ص 285، 288).

بعد وفاة الشاه، ومرور ثمانية عشر شهرًا على انتصار الثورة الإسلاميّة، وسقوط الحكم المَلَكيّ، تولّت فرح بصفتها نائبة المملكة قيادةَ المدافعين عن الحكم المَلَكيّ في

مواجهة النظام الجمهوريّ الإسلاميّ. حين بلغ وليُّ العهد رضا البهلويّ العشرينَ من عمره، شكّلت له فرح حزبًا، وأعلن نفسه ملكًا في 31 تشرين الاوّل- أكتوبر 1980م/22 ذي الحِجّة 1400هـ وصار المسؤول رسميًّا عن محاربة الثورة الإسلاميّة. كانت نتيجة مثل هذه المبادرات والإجراءات معروفة سلفا، لكلّ من كانت لديه معرفةٌ بإيران وبالشعب الإيرانيّ، والذين كانوا قد تجمّعوا حول الأمّ وابنها طمعًا بالمال، تحْدوهم الآمالُ العريضة، تفرّقوا عنهما تدريجيًّا، وانهار حزبُه في العام 1990م/1410هـ (مسعود الأنصاريّ، ص 195، 198، 212، 274- 275، 341).

في أثناء كتابة هذه المقالة [أي في العام 2000م/1420هـ] كانت فرح وأولادُها يعيشون في فرنسا وأميركا، ورضا البهلويّ يعيش في أميركا مع زوجته وولديه.

المصادر والمراجع: از ظهور تا سقوط: مجموعهٔ اسناد لانهٔ جاسوسی آمریکا [من الصعود إلى السقوط: مجموعة وثائق وكر الجاسوسيّة الأميركيّ [المقصود السفارة الأميركيّة في طهران]]، طهران 1366ش [1987م]؛ ثريّا الإسفنديارىّ البختياريّ، کاخ تنهایی [قصر الوحدة]، ترجمه بالفارسيّة نادعلي الهمدانيّ، طهران 1370ش [1991م]؛ اسناد لانه جاسوسی، ج 7: روابط آمریکا وشاه [وثائق وكر الجاسوسيّة، مج 7: العلاقات بين أميركا والشاه]، طهران [لا تا.]، مج 20: احزاب سیاسی در ایران (1) [الأحزاب السياسيّة في إيران (1)]، طهران [لا تا.]، مج 26: خط میانه (2) [الخط الوسطيّ(2)]، طهران [لا تا.]، مج 67: دلالان اسلحه: واسطه های نفوذ [سماسرة الأسلحة: الوسطاء ذوو النفوذ]، طهران 1368ش [1989م]؛ أشرف البهلويّ، چهره هایی در یك آینه: خاطرات اشرف پهلوی [وجوه في مرآة: مذكّرات أشرف البهلويّ]، ترجمه بالفارسيّة هرمز عبد اللٰهي، طهران 1377ش [1998م]؛ بِهرام أفراسيابي، آخرین ملکه [آخر الملكات]، [طهران] 1975ش [1996م]؛ مصطفى ألَموتي، ایران در عصر پهلوی [إيران في العصر البهلويّ]، لندن 1369- 1373ش [1990- 1994م]؛ دیتر امان، بختیاریها: عشایر کوه نشین ایرانی در پویه تاریخ [البختياريّون: العشائر الإيرانيّة المقيمة في الجبال، في مجرى التاريخ]، ترجمه بالفارسيّة محسن محسنيان، مشهد 1374ش [1975م]؛ توران (قمر الملوك) أمير محسنيان، "مذكّرات الملكة توران"، في تاریخ معاصر ایران: مجموعهٔ مقالات [تاريخ إيران المعاصر: مجموعة مقالات]، الكتاب الثاني، طهران 1369ش [1990م]؛ جلال اندرماني زادة، "عشيّة الثورة الإسلاميّة: وثيقة عن آخر محاولات عملاء الحكم البهلويّ"، مجلهٔ تاریخ معاصر ایران [تاريخ إيران المعاصر]، السنة 2، العدد 8، (شتاء 1377ش [1998م]؛ بدر الملوك بامداد، زن ایرانی از انقلاب مشروطیت تا انقلاب سفید [المرأة الإيرانيّة من الثورة الدستوريّة حتّى الثورة البيضاء]، طهران 1347ش [1968م]؛ شابور بختيار، یکرنگی [الوفاء]، ترجمه بالفارسيّة مهشيد أمير شاهي، [لا مكا.، لا تا.]؛ ريدر ويليام بولارد، نامه های خصوصی وگزارشهای محرمانه سر ریدر بولارد سفیر انگلستان در ایران [الرسائل الخاصّة والتقارير السرّيّة للسّير ريدر بولارد سفير إنجلترا في

إيران]، ترجمه بالفارسيّة غلامحسين ميرزاصالح، [طهران] 1371ش [1992م]؛ سليمان بهبودي، "مذكّرات سليمان بهبودي: عشرون عامًا مع رضاشاه" في رضاشاه: خاطرات سليمان بهبودي، شمس پهلوی، علی ایزدی [رضاشاه: مذكّرات سليمان بهبودي، شمس البهلويّ، وعلي ايزدي]، ط. غلامحسين ميرزاصالح، طهران 1372ش [1993م]؛ علي بهزادي، شبه خاطرات [شبه مذكّرات]، مج 3، طهران 1378ش [1999م]؛ جيمز بيل، شير وعقاب: روابط بد جام ايران وآمريكا [الأسد والعقاب: العلاقات السيّئة العاقبة بين إيران وأميركا]، ترجمه بالفارسيّة فروزنده برليان (جهانشاهي)، طهران 1371ش [1992م]؛ أنطوني بارسونز، غرور وسقوط، في خاطرات دو سفير [مذكّرات سفيرَين]، تأليف ويليام سولين وأنطوني بارسونز، ترجمه بالفارسيّة محمود طلوعي، طهران 1372ش [1993م]؛ پهلوی ها: خاندان پهلوی به روایت اسناد [البهلويّون: العائلة البهلويّة بناءً على ما تحكيه الوثائق]، مج 1: رضاشاه، إعداد فرهاد رستمي، مج 2: فرزندان رضاشاه [أولاد رضاشاه]، إعداد جلال اندرماني زادة ومختار حديدي، طهران 1378ش [1999م]؛ برويز راجي، خدمتگزار تخت طاووس [خادم عرش الطاووس]، ترجمه بالفارسيّة ح. أ. مهران، طهران 1364ش [1985م]؛ إسماعيل رانين، فراموشخانه وفراماسونری در ایران [البنّائيّة والماسونيّة في إيران، طهران 1378ش [1999م]؛ رضاشاه: خاطرات سليمان بهبودي، شمس پهلوی، علی ایزدی [رضاشاه: مذكّرات سليمان بهبودي، شمس البهلويّ، وعلي ايزدي]، ط. غلامحسين ميرزاصالح، طهران 1372ش [1993م]؛ منصور رفيع زادة، خاطرات منصور رفیع زاده [مذكّرات منصور رفيع زادة]، ترجمه بالفارسيّة أصغر غرشاسبی، طهران 1376ش [1997م]؛ مارفين زونيس، شكست شاهانه: روانشناسی شخصیت شاه [الانكسار الملوكيّ: شخصيّة الشاه بمنظار علم النفس]، ترجمه بالفارسيّة عبّاس مخبر، طهران 1370ش [1991م]؛ حميد سيف زادة، دفاع از تاریخ [الدفاع عن التاريخ]، [لا مكا.] 1370ش [1991م]؛ جعفر شاهيد، دودمان پهلوی: جریان ملی شدن صنعت نفت در ایران وتاریخ وشرح حال خاندان سلطنتی [العائلة البهلويّة: حدث تأميم الصناعات النفطيّة في إيران وتاريخ العائلة الملكيّة وسِيَر أفرادها]، [لا مكا. ، لا تا.]؛ ويليام شوكراس، آخرین سفر شاه [سفر الشاه الأخير]، ترجمه بالفارسيّة عبدالرضا هوشنغ المهدويّ، طهران 1369ش [1990م]؛ مينو صميمي (ريوز)، پشت پردهٔ تخت طاووس [ما وراء الستار، أسرار عرش الطاووس]، ترجمه بالفارسيّة حسين أبو ترابيان، طهران 1368ش [1989م]؛ محمّد ناصر صولت القشقائيّ، سالهای بحران: خاطرات روزانه محمّد ناصر صولت قشقائی از فروردین 1329 تا 1332ش [سنوات الأزمة: المذكّرات اليوميّة لمحمّد ناصر صولت القشقائيّ من نيسان- أبريل 1950م حتّى كانون الاوّل- ديسمبر 1953م]، ط. نصر الله حدادي، طهران 1366ش [1987م]؛ إحسان الطبري، کژ راهه: خاطراتی از تاریخ حزب توده [الطريق الوعر: ذكرياتٌ مِن تاريخ حزب تودة (الحزب الشيوعيّ الإيرانيّ)]، طهران 1367ش [1988م]؛ ظهور وسقوط سلطنت پهلوی، ج 2، جُستارهایی از تاریخ معاصر ایران [صعود الملكيّة

البهلويّة وسقوطها، مج 2، دراسات حول تاريخ إيران المعاصر]، طهران 1370ش [1991م]؛ أمير أسدالله عَلَم، گفتگوی من با شاه: خاطرات محرمانهٔ امیر اسدالله علم [حواري مع الشاه: مذكّرات أمير أسدالله عَلَم السرّيّة]، ترجمه بالفارسيّة فريق المترجمين في دار نشر طرح نو [الطروحات الجديدة]، طهران 1371ش [1992م]؛ نفسه، يادداشتهای علم [ملاحظات عَلَم]، التنقيح والمقدّمة لعلينقي عاليخاني، مج 2، طهران 1377ش [1998م]؛ مصطفى عِلْمْ، نفت، قدرت واصول: ملی شدن نفت ايران وپيامدهای آن [النفط، السلطة، والقوانين: تأميم الصناعات النفطيّة الإيرانيّة ونتائجه]، ترجمه بالفارسيّة غلامحسين صالحيار، طهران 1377ش [1998م]؛ بروين الغفاريّ، تاسياهی (در دام شاه) [حتّى الوصمة (في شباك الشاه)]، طهران 1378ش [1999م]؛ قاسم غني، يادداشتهای دكتر قاسم غنی [مذكّرات الدكتور قاسم غني]، ط. سيروس غني، طهران 1367ش [1988م]؛ حسين فردوست، خاطرات ارتشبد سابق حسين فردوست [مذكّرات الجنرال السابق حسين فردوست]، في ظهور وسقوط سلطنت پهلوی [صعود المَلَكيّة البهلويّة وسقوطها]، مج 1، طهران 1370ش [1991م]؛ على الكرديّ، "وثائق تحكي عن الفساد"، 15 خرداد [الخامس من حزيران]، السنة 5، العدد 24 (شتاء 1375 ش [1996م]؛ حسين كوتشكيان فرد، "فضيحة في السويس: وثيقة من البَلاط الملكيّ حول تهريب أمير هوشنغ دولو القاجاريّ للمخدّرات"، مجلّة تاريخ معاصر ايران، السنة 1، العدد 4 (شتاء 1376ش [1997م]؛ گذشته، چراغ راه آينده است [الماضي، مصباح طريق المستقبل]، تنقيح: بيجن نيك بين، طهران 1362ش [1983م]؛ محمّدرضا لاريجاني، فراماسون: اسرار سازمان ماسون در ايران به مناسبت كشف مخفی گاه فراموسونها [الماسونيّة: أسرار التنظيم الماسونيّ في إيران، بمناسبة اكتشاف أسرار الماسونيّين]، [طهران] 1358ش [1979م]؛ محمّدرضا البهلويّ، شاه إيران المخلوع، مأموريّت برای وطنم [مهمّة من أجل وطني]، طهران 1353ش [1974م]؛ أحمد علي مسعود الأنصاريّ، من وخاندان پهلوی [أنا والعائلة البهلويّة]، الإعداد والتحرير لمحمّد برقعي وحسين سرفراز، طهران 1371ش [1992م]؛ حسين مكّي، وقايع 30 تير 1331ش [أحداث 21 تمّوز- يوليو 1952م، طهران 1360ش [1981م]؛ غلامرضا نجاتي، تاريخ سياسی بيست وپنج سالهٔ ايران: از كودتا تا انقلاب، [خمسة وعشرون عامًا من تاريخ إيران السياسيّ: من الانقلاب حتّى الثورة]، طهران 1371ش [1992م]، إحسان نراقي، از كاخ شاه تا زندان اوين [من قصر الشاه إلى سجن إيفين]، ترجمه بالفارسيّة سعيد آدري، طهران 1373ش [1994م]؛ رضا نيازمند، رضا شاه: از تولّد تا سلطنت [رضاشاه: من الولادة إلى الملك]، لندن 1375ش [1996م]؛ فريدون هويدا، سقوط شاه، ترجمه بالفارسيّة ح. أ. مهران، طهران 1365ش [1986م].

/محبوبة دودكي/